الأمم المتحدة A/70/PV.25

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٢٥**

الجمعة، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد رويز بلانكو (كولومبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ٠٥/٠٩.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

خطاب السيد أنتوني مارتي بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس حكومة إمارة أندورا.

اصطحب السيد أنتوني مارتي بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد أنتوني مارتي بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مارتي بوتي (أندورا) (تكلم بالكتلانية، وقدم الوفد نصا بالإسبانية): يشرفني أن أمثل بلدي، إمارة أندورا، أمام الجمعية، التي تحتفل هذا العام بذكراها السنوية السبعين.

وخلال العقود السبعة الماضية، استمعنا لمتكلمين يتكلمون من هذه المنصة ذاتها، عاما بعد عام، عن السلام والعدالة الاجتماعية، وقبل وقت قصير، عن التنمية المستدامة. وإذا كنا قد تكلمنا عن تلك المواضيع لهذه الفترة الطويلة للغاية، ربما يكون لأن أمرا ما لا يمضي على النحو المقرر. وربما لم يكن أداء المجتمع الدولي على ما يرام و لم يتمكن من إحراز تقدم كاف في تعزيز القيم التي تشكل جزءا في فلسفة الأمم المتحدة وجاذبيتها. ومن الواضح أنه، مع الأمم المتحدة، أحرز المجتمع الدولي تقدما غير مسبوق. ومع ذلك، فإن الإقرار بأن الأمور لم تمض كلها بشكل سلس وأن هناك مجالا كبيرا للتحسن يشكل الخطوة الأولى نحو التصدي للتحديات الحالية والمقبلة بطريقة واقعية وفعالة.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

لقد تغير العالم بقدر كبير في الأعوام الـ ٧٠ الماضية. فقبل سبعة عقود توصل المجتمع الدولي إلى اتفاق لمنع وقوع حرب عالمية ثالثة كان من شأنها أن تعصف بمستقبل البشرية. ولمنع تلك الحرب، تمكنت الدول الكبرى من اختيار الوفاق والوئام بدلا من فرض نظامها بالذات بشكل انفرادي، لأن الحلول الجماعية والمتوازنة والمنصفة دائمة بصورة أكبر من الحلول المفروضة بالقسر أو استخدام القوة من جانب واحد.

وكما سمعنا الرئيس أوباما يقول قبل بضعة أيام أمام الجمعية (انظر A/70/PV.13)، إنه لا يمكن لأي بلد أن يدعي حله مشاكل العالم بصورة انفرادية، وليس بوسع أي بلد أن يبقى منعزلا وأن يعتبر أن المشاكل التي تؤثر على بقية العالم لن تؤثر عليه. وأي بلد صغير مثل أندورا يفهم، ربما أكثر من البلدان الأخرى، المعنى العميق لتلك العبارات.

وخلال الأعوام الـ ٧٠ الماضية، أكملت أندورا الانتقال من العزلة إلى الانفتاح. وقبل سبعة عقود، كان بلدنا في أولى مراحل التغلب على عزلة الماضي. وعلى مدى قرون، كانت أندورا بلدا منعزلا، ومحاطا بجباله – منعزلا ومحميا ببيئته في آن واحد. وكان تشييد الطرق التي ربطتنا بمنطقتي فرنسا وإسبانيا المجاورتين سبيلنا للتغلب على عزلتنا. وبفضل ذلك الانفتاح الجغرافي، نمت قطاعات مختلفة في أندورا، مثل السياحة والتجارة والمالية. وأتاح ذلك فرصا للسكان المحليين، فضلا عن آلاف الأشخاص من البلدان المجاورة الذين بحثوا عن الفرص الجديدة في بلدنا وساعدوا في إثراء إمارة أندورا وزيادة أهميتها.

إن تاريخ أندورا هو تاريخ تكيفها المستمر مع بيئتها. كما أنه تاريخ للتغيير المستمر. ففي ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، واءمت أندورا نظمها المؤسسية مع نظم البلدان الأخرى. وكان ذلك بدوره تغييرا وانفتاحا. وفي جيلي، تمثلت مهمتنا في فتح نظامنا الاقتصادي ومواءمته. وقبل ثلاثة أعوام، اقترحنا قانونا اقتصاديا ووافقنا على القانون الذي رفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي ومنح حقوقا اقتصادية كاملة للمواطنين الأجانب اعتبارا من اليوم الأول لإقامتهم.

وبالتوازي مع ذلك، اختارت أندورا التعاون والشفافية. وقد وافقنا على نموذج مالي يتواءم مع النماذج الأخرى. وقد أحرزنا تقدما وسنواصل إحراز التقدم في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بالضرائب، وبدأنا إنشاء شبكة لاتفاقات الازدواج الضريبي.

إن العالم يتغير، وأندورا يجب أن تتغير معه. وقد اخترنا أن نصبح دولة أكثر انفتاحا وأكثر قدرة على المنافسة وأكثر شفافية، لأننا مقتنعون بأن زيادة الروابط الاقتصادية فيما بين البلدان هي السبيل إلى إرساء أسس عالم أكثر تعاونا وعدلا وسلاما. وتلك هي، في الواقع، الروح التي ألهمت إنشاء الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الـ ٦٠ الماضية. وأندورا تتفاوض حاليا بشأن اتفاق للانتساب مع الاتحاد الأوروبي من شأنه إيجاد أفق مستقر من أجل إتاحة الفرص وتحقيق الرفاه لمواطنينا. ونحن نقوم بذلك بنفس روح التعاون والمنافسة السليمة والشفافية التي وضعناها لاصلاحاتنا الاقتصادية في السنوات الأخيرة. وتحتاج أندورا إلى آفاق أوسع نطاقا من تلك التي تحددها جبالنا، وهذا سيتم أيضا من خلال الاتحاد الأوروبي. إن اختيار عالم أكثر انفتاحا وترابطا، تسوده علاقات اقتصادية وثقافية واجتماعية أقوى فيما بين الدول، هو أيضا اختيار للسلام والوئام. وكما قال الرئيس أوباما أمس، فإننا يجب أن نتصدى معا للتحديات الكبيرة في عصرنا، بما في ذلك التحديات الاقتصادية، وهذا ما نحاول القيام به في أندورا.

وتعتقد أندورا أنه ينبغي أيضا للأمم المتحدة، بعد مرور سنواتها الـ ٧٠ الأولى، أن تعزز عملية للإصلاح. ولهذا السبب قمنا بتأييد الإعلان السياسي بشأن تعليق حق النقض في مجلس الأمن في حالات ارتكاب الفظائع الجماعية، وهي المبادرة التي روجت وتروج لها فرنسا والولايات المتحدة المكسيكية. ومن

الأهمية بمكان أن تكون فرنسا، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، جزءا من هذه المبادرة. وهنا، أود أن أشيد بمبادرة فرنسا، كما أُعرب عنها يوم الإثنين من خلال الرئيس أولاند (انظر A/70/PV.13) وفرنسا يمكنها الاحتفاظ بحق النقض الخاص بالدول الكبرى، لكنها تدرك أن هذا الحق ينبغي تقييده في ظل ظروف معينة، لأن المؤسسات موجودة من أجل خدمة القيم، وليس العكس. وينبغي أن تكون المؤسسات الدولية في خدمة الناس والقيم العالمية المتمثلة في السلام والتضامن والعدالة.

وفي الحالات الشديدة الخطورة، عندما يكون بقاء الآلاف من الناس على المحك، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى أمام طريق مسدود. إن التوازنات التي أدت إلى ميلاد الأمم المتحدة، لا يمكن استخدامها لتبرير الجمود في الحالات الشديدة الخطورة بالنسبة للبشرية. إن مواطني هذه المدينة العالمية العظيمة التي هي العالم يطالبون بالتوصل إلى حلول، ويجب على المؤسسات أن تكون دائما جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة. ولذلك، يجب علينا تناول مسألة إصلاح مجلس الأمن. ويجب علينا أن نمضي بالأمم المتحدة إلى الأمام، وأن نكيفها مع تغيُّر الأزمان وأن نعمل على إصلاحها من أجل تحسينها، دون إجراء تغييرات جذرية وفي الوقت نفسه القيام بذلك بطريقة حازمة وفعالة. علينا أن نفعل ذلك الآن دون انتظار أزمة إنسانية أخرى أو حالة جمود جديدة لتكشف لنا عن أوجه قصورنا وضعفنا.

وفي الحالات الشديدة الخطورة مثل الحالة في سورية خلال السنوات الأخيرة، يجب على المجتمع الدولي أن يكون قادرا على توفير استجابات فعالة وعادلة. ودعونا نقول بوضوح، لقد تعذر علينا حتى الآن القيام بذلك. وهذا يوجد صورة من الإحباط والعجز الذي ينبغي لنا أن نتجنبه. عندما تكون هناك عمليات قتل جماعي، لا توجد حلول وسط: إما أن يكون المرء جزءا من المشكلة أو أن يكون جزءا من الحل. على المجتمع الدولي أن يكون دائماً جزءا من الحل. إن نتيجة فشلنا في الاستجابة في الوقت المناسب للأزمة في سورية تتضح بشكل يومي على حدود أوروبا، حيث يصل آلاف اللاجئين فرارا من المذابح. هذه ليست ظاهرة من ظواهر الهجرة المدفوعة بعوامل اجتماعية اقتصادية. إن ما نشهده هو نزوح للناس الفارين من الحرب والفارين من الموت. إنهم لا يبحثون عن حياة أفضل؛ أنهم يسعون إلى مجرد العيش. وهذا يشير بشكل مباشر وصريح إلى جوهر الأمم المتحدة ذاته.

وأندورا تراعي الحالة التي نشهدها في سورية وهي ملتزمة تجاهها. ولهذا السبب قررت الحكومة التي أتشرف برئاستها، الانضمام إلى الجهود الرامية إلى استضافة اللاجئين. ويريد بلدنا أن يكون ملتزما بتقاليد الضيافة والإدماج لديه، ونريد أن نكون جزءا من الحل – حل متوازن يتم الاتفاق عليه ضمن الإطار الأوروبي لأنه، مرة أخرى، فإن المشاكل العالمية تتطلب حلولاً عالمية. وستكون أندورا، انطلاقا من مركزها المتواضع، جزءا من هذا الحل العالمي. والصرخة اليائسة من اللاجئين، أيا كان المكان الذي جاءوا منه، هي دعوة لنا جميعا. ومن المحزن أن البلدان المتقدمة النمو قد استغرقت وقتاً أطول للاستجابة من البلدان الأقل حظا. وكما سمعنا يوم الاثنين من الرئيس أولاند، فإن أقل البلدان نموا هي التي رحبت بسرعة باللاجئين الفارين من الحرب وطغيان الصراعات المختلفة التي تؤثر للأسف في العديد من الأماكن على كوكبنا.

ونظرا لأننا في البلدان الأكثر تقدما كنا أبطأ في الاستجابة، لا بد لنا من التحرك بشكل حاسم لإجراء الإصلاحات التي تكفل عدم تكرار الفظائع كتلك في سورية. ويتعين على الحكومات تنفيذ سياسات تطلعية. وعلى الساحة الدولية أيضا، من الواضح أن أفضل سياسة لتعزيز السلام هي منع نشوب الصراعات. وبناء على ذلك، تشيد أندورا

بالاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة وإيران بشأن المسألة النووية، الذي يدل على أنه مهما كانت المواقف متباينة، فإن هناك دائما مجالا للتعاون والوئام.

ولا تتعارض حقيقة أننا بلد صغير بأي شكل من الأشكال مع مكافحة فظائع الحرب. وفي هذا الصدد، قبلت أندورا تعديلات كمبالا، وهو النص الذي يعرف جريمة العدوان ويحدد الظروف التي يمكن فيها للمحكمة الجنائية الدولية أن تمارس الولاية القضائية على تلك الجرائم كيلا تفلت من العقاب.

قبل بضع سنوات، في هذه القاعة ذاتها، وفي معرض الحديث عن الصراعات في ليبيا وسورية، ناقشنا ما إذا كانت الفعالية أم العدالة هي الأفضل في حل الصراعات.

إنه سؤال لا يزال مطروحا، ولكن أعتقد أن الطريقة التي تكشّفت بها الأحداث تُبيّن أنها مناقشة مصطنعة. إننا يجب أن نكون فعالين وعادلين على حد سواء، لأن العدالة إن لم تكن فعالة فهي مجرد كلمة جميلة. والفعالية دون عدالة تصير غير فعالة. وكما قال قداسة البابا فرانسيس من على هذا المنبر في الشهر الماضي (انظر A/70/PV.3)، إن العدل هو إرادة فعّالة وعملية ومستمرة، تقترن بخطوات ملموسة وتدابير فوريّة.

ولا توجد حلول دائمة من دون عدل. وفي هذا الصدد، لا يمكن للأنظمة والطغاة الذين يواصلون ارتكاب المذابح وينتهكون حقوق الإنسان بصورة متكررة أن يكونوا جزءاً من الحل لأنهم في نهاية المطاف جزء من المشكلة. ولا يستطيع ضحايا النزاعات العيش وهم يعلمون أن المجتمع الدولي لم يوفر لهم التعويض الكافي.

لقد كان الهدف الأساسي للأمم المتحدة منذ إنشائها هو تعزيز السلام ومنع نشوب النزاعات. ولكن سرعان ما أدرك المؤسسون أن السلام والعدالة لا يمكن فصلهما عن التعليم والفرص والحقوق الاجتماعية والاستخدام الرشيد والمستدام للبيئة. وقد التزمت أندورا، وفقاً لذلك، بمجالات أخرى مثل التعليم والتنمية المستدامة.

إن لبلدنا خبرة طويلة في الترحيب بالمهاجرين وفي التعامل مع التنوع. ويمكن رؤية الدليل على ذلك في نظامنا التعليمي الذي يدمج النظم التعليمية الفرنسية والإسبانية والأندورية وأدى إلى مجتمع يتكلم أبناؤه بثلاث لغات وعلى استعداد لعالم يتزع إلى العولمة. وعلى هذا الأساس، أصبح بلدنا مشاركاً بشكل مفيد في مبادرة التعليم أولاً العالمية، التي دعا إليها الأمين العام، والتي تنادي بتوفير التعليم الابتدائي للجميع والتعليم الجيد وتعزيز المواطنة العالمية. ويجب أن نضع في الاعتبار دائماً القيم التي تشكل جزءاً من هذه المبادرة.

وتبرز الحاجة إلى معالجة المشاكل من منظور عالمي بصورة أكثر جلاء من أي وقت مضى في مجال البيئة. وهناك مشاكل يمكننا محاولة حلها من جانب واحد، وربما يمكننا تحقيق حل غير مثالي وقصير الأجل. والاحترار العالمي ليس واحدة من هذه المشاكل. فإما أن يكون هناك حل عالمي أو لا يكون هناك حل على الإطلاق. ولذلك، لا يمكن أن تغيب عن بالنا فكرة المواطنة العالمية في القرية العالمية، وهو ما تناولته الرئيسة ديلما روسيف في بيانها الافتتاحي في الجمعية العامة (انظر A/70/PV.13). وربما يجدر بالبلدان الصغيرة مثل بلدنا تحسين فهمها لمفهوم القرية العالمية لأن أندورا بلد وقرية في آن معاً. ومن أفضل منا يمكنه العمل وفقاً للشعار الذي يقول لا بد لنا من التفكير عالمياً والتصرف محلياً؟

وبوصفنا بلداً صغيراً، فمن الواضح أن أندورا تحتاج إلى بيئتها الطبيعية وإلى مساعدة الآخرين لعكس الوضع وتسوية المسائل. وفي أندورا، تثير آثار الاحترار العالمي قلقنا وتؤثر علينا بطريقة محددة جداً. فمتوسط درجة الحرارة في جبال البرانس يرتفع بمعدل ٠,٢ درجة مئوية كل عشر سنوات، وينخفض هطول الأمطار بواقع لترين لكل متر مربّع سنويا.

وتتوقع حسابات الخبراء أن احتياطيات المياه ستنقص بنسبة ١٨ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وتثير هذه الإحصاءات القلق بصورة خاصة لبلد يعيش على سياحة الثلج والجبال.

ويجب أن تُدمج اتفاقات تغير المناخ الرئيسية في السياسات الوطنية لكل بلد. وتعمل أندورا في هذا الاتجاه منذ بعض الوقت، وشهدنا في السنوات الأخيرة تحسّن جميع المؤشرات البيئية. ولكننا نعلم أيضاً أن قدرة السياسات الوطنية منخفضة، ولا سيما في بلد مثل بلدنا. ونحن بحاجة إلى حلول عالمية يمكن تطبيقها على الصعيد المحلي. ولهذا السبب، كانت أندورا من أوائل البلدان التي تقدّم إسهامها الوطني في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر. فقد التزمت أندورا بالحد من انبعاثاتها من ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة بنسبة ٣٧ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ويضعنا هذا المقياس ضمن الالتزام العالمي بكفالة ألا يتجاوز ارتفاع معدل درجات الحرارة العالمية درجتين مئويتين.

ونؤيد البيان الذي أدلى به الرئيس أولند في حث البلدان التي لم تقدم بعد مساهماتها إلى مؤتمر الأطراف على القيام بذلك بحلول كانون الأول/ديسمبر. وفي المؤتمر، يجب أن نوفر للمجتمع الدولي الوسائل اللازمة لتمكينه من مواجهة التحديات البيئية الهائلة في المستقبل، وأن نخرج بنموذج جديد للسياسات المتعلقة بالطاقة والبيئة في كل بلد. ففي بعض الأحيان، يبدو كما لو أن المجتمع الدولي قلما يراعي المشاكل الوطنية وأن السياسات الوطنية تفتقر إلى رؤية عالمية. وكما قال الزعيم الصديق ورئيس الجمهورية الفرنسية، إذا أجّلنا إيجاد حلول في باريس، سيكون الأوان قد فات. فمواطنو الدول التي نمثلها يناشدوننا. ولا يمكننا أن نسمح بالفشل في التوصل إلى اتفاق فعّال ونهائي في باريس.

قبل ٧٠ سنة خلت، كان العالم خارجاً من نصف قرن شهد حربين عالميتين. وكان عالماً قائما على توازنات دقيقة. وليس هذا بالوقت المناسب للتوازنات، ولكنه وقت الالتزامات الثابتة. وقد حان الوقت لصوغ مزيد من السياسات بين الدول والتخلي عن التفكك في صنع القرار. لقد كانت الأمم المتحدة طوال سبعة عقود هي الضامن للسلام وحقوق الإنسان والعدالة والتنمية المستدامة. وعندما يحين أوان اتخاذ قرار حاسم، يعرف كل بلد وكل حاكم أن المجتمع الدولي والعالم يراقبان. وبوصفنا ممثلي المجتمع الدولي، فعلينا أيضاً أن ندرك أن العالم يراقبنا وأن الأجيال المقبلة ستحكم على قراراتنا. ويجب أن نترك للأجيال المقبلة عالماً أكثر عدلاً ورخاء وسلماً واستدامة.

وعلى مدار ٧٠ سنة، وقف على هذا المنبر رؤساء دول ورؤساء وزراء ووزراء وتكلموا. وقد قاموا بذلك ليتناولوا مسائل السلام وتعزيز حقوق الإنسان والعدل. وسيأتي يوم لا نضطرّ فيه إلى الدفاع عن هذه القيم بتلك الشدّة، لأننا سنكون قد حولناها إلى حقيقة واقعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس حكومة إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أنطونيو ماريتي بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، من المنصة.

خطاب السيد نيكولا غروفسكي، رئيس حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

اصطحب السيد نيكولا غروفسكي، رئيس حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أرحب بدولة السيد نيكولا غروفسكي، رئيس حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غروفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالمقدونية؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أشارك في المناقشة العامة في السنة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، والذكرى السنوية العشرين لمؤتمر بيجين، ومرور عقد ونصف العقد على اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (القرار ٥٥/٢) ومرور عقد على مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

فمنذ عام ١٩٤٥ ونهاية الحرب المدمرة التي أودت بحياة أكثر من ٥٠ مليون شخص، التزمت الأمم المتحدة التزاما راسخا بتعزيز التحرر من العوز والخوف، ورسخت وجودها بوصفها قوة عازمة ودافعة للمجتمع الدولي والتغييرات الإيجابية في العالم. ويقول منتقدو رسالة الأمم المتحدة أننا نعيش في عالم من النزاعات الدائمة في العديد من المناطق تؤثر على حياة الملايين في حين تنشأ نزاعات جديدة وتؤثر على حياة ملايين إضافيين؛ عالم يعرض فيه انتشار الأسلحة أرواح الأبرياء للخطر ويقوض التنمية الاقتصادية؛ عالم من الفقر المدقع، يفتقر إلى الإرادة الجماعية للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل التي تؤثر علينا جميعا، من قبيل تغير المناخ. إننا نعيش في عالم يعج بعشرات الملايين من اللاجئين والمشردين.

وعلى الرغم من كل ذلك، لا أعتقد أن الأمم المتحدة فشلت في مهمتها. بل على العكس من ذلك، فإنها حلت أو خففت من حدة حالات صعبة ومسائل لم يكن بإمكان أحد أن يعالجها لوحده، وهي لا تزال تقوم بذلك. ولهذا السبب نجتمع هنا في نيويورك بانتظام لمناقشة ووضع الأدوات التي تبين الكيفية التي يمكن بها أن تتمكن الأمم المتحدة من التعامل بشكل أفضل مع مختلف التحديات القائمة والناشئة. والقصور ليس فقط من جانب منظمتنا، ولكن في المقام الأول من جانب الدول الأعضاء، بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية، وفي بعض الأحيان الشجاعة، على اتخاذ قرارات جريئة ولكنها أساسية.

وينبغي أن تركز جهودنا المشتركة فيما يتعلق بحقوق الإنسان على تعزيز نظام يضمن حقوق الإنسان على الصعيدين الفردي والجماعي. وينبغي دعم الجهود الرامية إلى ضمان حماية حقوق الإنسان، بوصفها جوهر الاستراتيجيات والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وما نحتاج إليه في الوقت الحاضر وفي المستقبل هو أن تواصل الأمم المتحدة ممارسة دورها القيادي العالمي لصالح البشرية. وفي هذا السياق، فمن المشجع أن قررت الدول الأعضاء إعطاء دور أكبر للجمعية العامة في الانتخابات المقبلة لاختيار الأمين العام المقبل. وبالنظر إلى أنه لم يسبق أن انتخب أمين عام ينتمي إلى مجموعة دول أوروبا الشرقية، فإننا نقف بحزم مع طلب المجموعة المقدم بهذا الصدد وندعمه دعما قويا.

وستبقى جمهورية مقدونيا مؤيدة قوية لتعددية الأطراف بقيادة الأمم المتحدة وتؤمن بفوائد التعددية في العالم. ويظل ذلك المبدأ الأساسي لسياستنا الخارجية.

وعلى الرغم من أننا نعيش في عصر تكنولوجي لم يسبق له مثيل، بابتكارات هائلة تجعل حياتنا أسهل، وبأمثلة على تفاني المجتمع العلمي، مثل العمل على اختراع لقاح لفيروس إيبولا الذي أذكى الأمل في إمكانية علاجه، فإن البشرية لا تزال تواجه مسائل تهدد السلم والاستقرار. وهي تهدد تنميتنا وازدهارنا، وتهدد مستقبلنا.

وفي هذا العالم الذي يزداد عولمة، حيث أنباء اليوم هي بالفعل أخبار قديمة، وحيث لا يستطيع أحد عزل نفسه عن

مشاكل الآخرين، نحن بحاجة إلى تحول جرئ في سياساتنا. ولحل المشاكل، فإن سياسات الالتزام والتعاون والحكمة، ينبغي أن تكون هدفنا المشترك بنهج استباقي وبأقصى حد من المشاركة. ولا بد من أن تكون المعايير الأخلاقية العالية هي الدعائم الرئيسية التي تعبر عن الواقع العالمي الجديد. فهي في جوهرها تنطوي علي الحرية وحقوق الإنسان وتضامن البشرية. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة آخذة هذا المبدأ في الاعتبار: حماية الديمقراطية.

ويجب أن تظل هذه المعايير في لب سياساتنا الجديدة اليوم، ويجب أن نأخذ هذا التضامن في الحسبان. وهذا أمر ضروري. وقد علمتنا تجربة ال ٧٠ عاما الماضية من عمر الأمم المتحدة أن على جميع الدول الأعضاء الالتزام بعملية إصلاح الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون مستقبل العالم متعدد الأقطاب ويتجنب الحروب العبثية التي تسببت في معاناة العديد من الأمم. وعلينا أن نواجه الواقع ونعد المستقبل للأجيال المقبلة.

ويدخل إقليم جنوب شرق أوروبا الآن مرحلة إيجابية من التنمية، وبصفة عامة فقد تم الوفاء بأهداف وطنية وإقليمية رئيسية أو أنها وشيكة التحقق. وعلى الرغم من إحراز ذلك التقدم، إلا أن من الواضح أن بعض المسائل الثنائية التي ظلت بدون حل لأمد بعيد أو أنها حلت حلا جزئيا تؤثر سلبا على حاضرنا وعلى مستقبلنا القريب. تواجه جمهورية مقدونيا تنازعا مفتوحا اصبح عقبة كأداء أمام اندماجنا في المنظمات الدولية.

يضع هذا النزاع عقبة أمام إحراز تقدم في مجال بناء القدرات، بهدف منع اضطراب الاستقرار خلال أوقات الاجهاد العالمي.

وتواجه منطقتنا تحديين عالميين واستراتيجيين رئيسيين. يتمثل الأول في أزمة اللاجئين والمهاجرين، ويتمثل الثاني والأكثر خطورة، في تطلع تنظيم داعش للتغلغل بقدر أكبر داخل أوروبا، مما يشكل خطرا أكبر على الاقتصادات الأوروبية وعلى التنمية المستدامة. والأسوأ من ذلك، أن برنامج تنظيم داعش يتضمن تدمير المجتمعات التي تقوم على القيم العالمية والمبادئ التي تحميها الأمم المتحدة.

واليوم، لا يواجه بلدي وحده، بل كل منطقة البلقان وأوروبا تدفق آلاف اللاجئين من الأطفال والنساء وكبار السن وعائلات بأكملها فرت من أعمال العنف في بلدانها. ومنذ بداية عام ٢٠١٥، عبر ما يناهز ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم من السوريين، جمهورية مقدونيا. وتأثر جيران سوريا– لبنان وتركيا والأردن– بشكل كبير. والعلامات الأولى لهذا العبء الاجتماعي الثقيل باتت محسوسة الآن في دول البلقان، التي لا يمكن لاقتصاداتها التعامل مع هذه الحالة لوحدها.

وسنقوم من جانبنا، بكل ما في وسعنا لمساعدة الأشخاص الذين لديهم احتياجات، والأشخاص الذين يسعون إلى السكينة، ولديهم الأمل في السفر الآمن والحياة الآمنة والكريمة. وبغض النظر عن الجوانب الاقتصادية وتلك المتعلقة بالاستدامة، فإننا نحاول مساعدتهم من خلال التغلب على بعض نقاط الضعف في النظام القائم، مع التزام قوي بالإسهام في إيجاد حلول إيجابية للناس على أساس احتياجاتهم. ومع ذلك، فإننا لا نستطيع القيام بهذه المهمة وحدنا. تتطلب المشكلة مشاركة أقوى من جانب الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع دول البلقان. ومن شأن هذا الالتزام أن يكون أيضا مهما للغاية لتعزيز التعاون على المستويات العملية الأخرى.

وبهذه الطريقة، سيكون للتحدي الذي نواجهه بعض الآثار الإيجابية. فبالإضافة إلى مساعدة المحتاجين، فإن ذلك يعني أيضا إدخال تحسينات كبيرة على المعايير في بلدان البلقان، وتطبيق القيم والنُهج الأوروبية، من خلال التعاون لإيجاد حلول. والمهم أيضا، بل السبيل الوحيد لحل أزمة اللاجئين، يتمثل في تصدي أوروبا فورا للسبب الرئيسي لمعاناتهم، وفي هذه الحالة، فإن السبب هو الصراع السوري. يجب وضع

الخلافات القائمة فيما يتعلق بالحلول، جانبا. ونحن بحاجة إلى الوحدة، وموقف متضافر من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن على غرار، على سبيل المثال، الموقف الذي حقق نتائج إيجابية أفضت إلى الاتفاق على القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية، وهي حالة، حققت فيها الدبلوماسية نصرا كبيرا.

إن الحالة في الشرق الأوسط تزداد سوءا. وزاد تفاقمها ظهور تنظيم داعش. إن الحالة الأمنية، التي تفاقمت جراء وجود المقاتلين الأجانب، جلبت تحديا جديدا بالنسبة لنا، يكمن في التعامل مع التعصب الديني والكراهية الشديدة. ولا يمثل تنظيم داعش تهديدا لمنطقة الشرق الأوسط فحسب، بل خطرا عالميا لا يوجد بلد في مأمن منه، وخاصة بلدان جنوب شرق أوروبا، حيث يوجد خطر أكبر يتمثل في اختراق تنظيم داعش للحدود، وتأثيره بشكل أكبر على السكان. ويمكن أن يكون لهذه الحقائق عواقب وخيمة للغايةتؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمعات متعددة الأعراق. ولهذا السبب يعد تحقيق السلام في الشرق الأوسط، على وجه الخصوص، مسألة ذات أهمية قصوى. ويشكل اتفاق الخمسة الدائمين زائدا واحد مع ايران، تطورا إيجابيا بالنسبة للمنطقة، لأنه بمثابة نموذج يمكن اتباعه فيما يخص الحالة في سورية.

إننا بحاجة إلى انتهاج سياسة للوقاية، وهذا بالضبط ما نناقشه في الأمم المتحدة وفي منطقتنا. ولذلك السبب، يتعين علينا من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال الأمن الجماعي، خاصة الأجهزة الأمنية في المنطقة، منع مظاهر التطرف في المنطقة، من خلال نزع فتيل الصراعات المعزولة أو الجهود الرامية لزعزعة استقرار المنطقة. وتمثل الإجراءات الرامية لقمع قوى تنظيم داعش، خطوة إيجابية إلى الأمام. ولكن يجب علينا أيضا الاستمرار في التواصل مع السكان في المنطقة، على أساس الاندماج الاجتماعي وقيم الأمم المتحدة، لأن الجماعات المتطرفة تستهدف تجنيدهم.

ويجب على بلدان جنوب شرق أوروبا تشديد الترتيبات الأمنية، والمضي قدما لحل المسائل العالقة وفقا لمبادئ الأمم المتحدة. ويجب أن يشكل هذا الجهد الاستراتيجي أولوية ملحة بالنسبة للأمم المتحدة. ولا تزال جمهورية مقدونيا طرفا فاعلا إيجابيا مفيدا، يسعى إلى تقديم إسهام إيجابي، في علاقات حسن الجوار، والتعاون الإقليمي، على نحو يوحد التعاون مع الأمن. ويرأس بلدنا خلال هذا العام، مبادرة أوروبا الوسطى، ونحن نركز على تعزيز الترابط الإقليمي، وتطوير البنية التحتية للاتصالات. وتظل الأولوية الاستراتيجية الرئيسية وفيما يتعلق بالسياسة الخارجيةهي أن نصبح دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وتأخذ جميع الإصلاحات التي يقوم بها البلد هذا الهدف بعين الاعتبار. ويتم حل جميع المشاكل بتلك الروح. وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها، إسمحوا لي أن أؤكد أننا لا نتوقع أي عوائق في طريقنا لعضوية منظمة حلف شمال الأطلسي.

ويتمثل سؤال واحد لم تيتم الإجابة عليه، فيما يتعلق بالاستقرار الدائم في منطقتنا الذي يؤثر مباشرة على بلدي، ويظل مدرجا في جدول أعمال الأمم المتحدة، في خلافنا مع اليونان بخصوص إسم بلدي، فيما يتعلق باسمنا الدستوري، جمهورية مقدونيا. يشكل حل هذه المسألة مع جارتنا أولوية، وينبغي السعي إليه وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ووفقا لأحكام القانون الدولي، التي تم تحديدها. ونحن نسعى إلى إجراء مناقشات بشأن حل يتفق عليه الطرفان.

إن موقفنا واضح. هناك حقيقة كوننا مقدونيين، نتكلم اللغة المقدونية، ونعيش في بلد إسمه الدستوري جمهورية مقدونيا. ويجب احترام الجميع للقانون الدولي وفي جميع الحالات، وليس في بعض الحالات فقط. ولذلك، يجب أن تحترم جميع الدول الأعضاء في المنظمة، حكم محكمة العدل الدولية، الصادر لصالح بلدي، وتحديدا لأن الأمم المتحدة هي التي أنشأت المحكمة، ويجب أن ينظر إليها باعتبارها الضامن

لتنفيذ القانون والاتفاقات الثنائية المبرمة تحت رعاية الأمم المتحدة. وإلا، فإن الثقة في الأمم المتحدة ستتلاشى، وسيتعزز موقف المشككين في مصداقية المنظمة.

خلال الأعوام الخمسة والعشرين منذ حصوله على الاستقلال، شهد بلدي، جمهورية مقدونيا، تحولا في منطقته وفي أوروبا. وللأسف، فقد نشأ انطباع، سواء في بلدي أو في أماكن أخرى، بأن الأمم المتحدة تقاوم التعامل مع مشكلتنا، بل إنها تشكل عقبة أمام إحراز تقدم فيها وفي المسائل الأخرى في بلدي. ويمكن لهذا من قبل المجتمع الدولي أن يرسي سوابق ويمكن، للأسف، التلاعب به بسهولة للتسبب في حالة من عدم الاستقرار الواسع النطاق. وهناك حاجة إلى التزام جاد، إذا كنا نرغب في تحفيز اليونان لتحسين أدائها بشأن هذه المسألة؛ فجمودها نابع – جزئيا على الأقل – من مشاكلها الاقتصادية.

إن عدم تركيز المجتمع الدولي على بلدي يسمح للجهات الفاعلة الرئيسية بإيلاء الحد الأدنى من الأولوية للمسألة. وعلينا أن نجد حلا للمسألة باعتبارنا دولتين صديقتين لا تواجهان أي مشاكل أخرى في علاقاتهما الثنائية باستثناء هذه المسألة. ويجب علينا أن نحترم بعضنا بعضا وأن نتحدث بعضنا إلى البعض ونتعاون فيما بيننا بروح إيجابية من الصداقة والتعاون مع جميع البلدان في المنطقة. وسيعمل بلدي من أجل تحقيق هذه الغاية، سواء من أجله أو من أجل المنطقة.

وكما فعلنا من قبل، أود أن أدعو الحكومة الجديدة في اليونان، بروح من علاقات حسن الجوار، إلى حل هذه المسألة باعتبارنا جيرانا، مع احترام الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥ بين اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والذي يشكل حجر الزاوية لعلاقاتنا. فالاتفاق قد أبرم تحت رعاية الأمم المتحدة، وكان من المفترض أن يكون قد أدى إلى حل النزاع الآن، لا إلى تأجيله. ووضعنا مؤخرا نهجا جديدا من شأنه أن يقودنا إلى الأمام وأن يهيئ مناخا إيجابيا لحل المسألة. ويحدوني الأمل في أن تتبع الحكومة اليونانية الجديدة هذا النهج وأن نتمكن من التغلب على أوجه التحيز.

وينبغي لجيل اليوم من السياسيين أن يستخدم الاتفاق، الذي أُبرم قبل ٢٤ عاما باعتباره أداة سياسية صرفة وخريطة طريق. ونحن بحاجة إلى التحرك نحو حل متفق عليه، يؤيده مواطنو البلدين، الأمر الذي سيشكل خطوة إيجابية بالنسبة لليونان ويسهم في المناخ الإيجابي في المنطقة، فيما سيساعد جمهورية مقدونيا في الوقت نفسه على المضي قدما. ومن شأن هذا الحل أن يُقوي المنطقة، لكي تتمكن من التصدي للتحديات التي تشكلها العناصر المتطرفة ويوفر استجابة على نحو أفضل للأزمات الإنسانية.

ونحن نسعى إلى إيجاد حل دائم للمسألة، حل يفتح آفاقا اقتصادية في شكل زيادة الاستثمارات في بلدينا وفي المنطقة. ويجب علينا أن نوسع نطاق طموحاتنا لتشمل تنفيذ مشاريع بنية تحتية كبيرة، تنطوي على جهود تبذلها عدة بلدان وتؤدي إلى نمو اقتصادات جميع بلدان المنطقة وإيجاد عشرات الآلاف من الوظائف الجديدة. وبالمثل، سنمضي قدما صوب الهدف الاستراتيجي المتمثل في خفض نسبة البطالة في بلدنا، والذي يمثل أحد الأهداف الأساسية في حياتي السياسية.

لقد حقق الكثيرون منا نجاحات اقتصادية عظيمة في العام المنقضي. وعلى الرغم من أنني قد لا أبدو متواضعا بقولي هذا، فإن بلدي يمثل إحدى المفاجآت الاقتصادية في السنوات القليلة الماضية. فقد اجتذبنا قدرا كبيرا من الاستثمارات، بما في ذلك استثمارات في مشاريع كبيرة عجلت بإحراز التقدم الاقتصادي لمواطنينا وتطوير التعليم وتحسين المعايير في كل المجالات تقريبا، وهو أمر سيعود، بطبيعة الحال، بالفائدة على البلد والمنطقة.

وأود أن أكرر التأكيد مرة أخرى هنا، ومن على هذا المنبر وفيما نحتج بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، أن من واجب بلدي وجارتنا الجنوبية الاستفادة الكاملة من القانون والعدالة

الدوليين بغية حل المسألة العالقة بيننا بروح من المسؤولية. ونحن إذ نحاول التغلب على المسألة من أجل القيم الأوروبية ومستقبلنا المشترك، لا بد من احترام مواقف بلدينا.

في هذا العام الذي تحل فيه الذكرى السنوية، تحت قيادة الرئيس ليكتوفت، ستتناول الجمعية العامة اثنتين من القضايا البالغة الأهمية بالنسبة لنا جميعا. وأود أن أؤكد على دعمنا له ونتمنى له كل النجاح. وستواصل جمهورية مقدونيا العمل مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين والنهوض بحقوق الإنسان وتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناننا على قيادة الأمين العام وجهوده الدؤوبة الرامية إلى التقدم بمنظمتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد نيكولا غروفسكي، رئيس حكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، من المنصة.

خطاب السيد فروينديل ستيوارت، رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني والخدمة العامة والتنمية الحضرية في بربادوس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني والخدمة العامة والتنمية الحضرية في بربادوس.

اصطحب السيد فروينديل ستيوارت، رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني والخدمة العامة والتنمية الحضرية في بربادوس، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد فروينديل ستيوارت، رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني والخدمة العامة والتنمية الحضرية في بربادوس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ستيوارت (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة السيد ماغنز ليكتوفت على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين. فهو يمثل بلدا – الدانمرك – يقدم خدمات نموذجية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ومع التمسك بتلك التقاليد الرائعة، أتوقع أن يوجهنا السيد ليكتوفت بحكمة فيما نشرع في رحلة صوب مئوية المنظمة. وأؤكد له دعم بربادوس الكامل ونحن نبدأ في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) ونسعى جماعيا لمعالجة مختلف التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقدير وفد بلدي للطريقة الممتازة والقديرة التي وجه بها سلفه، معالي السيد سام كوتيسا، أعمال الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والستين.

قبل ٧٠ عاما، اجتمع ٥٠ وفدا، بمساعدة من أمانة عامة مؤقتة، في سان فرانسيسكو للتوقيع على الميثاق الذي أنشأ الأمم المتحدة. وقد كانت لحظة كانت لها نتائجها الملموسة عبر الزمان والمكان، ويتردد صداها بقوة فريدة من نوعها حتى اليوم. وبطبيعة الحال، لم تكن بربادوس بين البلدان الممثلة في سان فرانسيسكو في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥، شأنها شأن الغالبية العظمى من البلدان التي تتألف منها الأمم المتحدة اليوم. فلم يجتمع سوى ٥٠ وفدا آنذاك، يمثلون بشكل عام المنتصرين في الحرب العالمية الثانية. وفي تناقض صارخ مع تلك المجموعة المختارة التي اجتمعت في ذلك اليوم من صيف عام ١٩٤٥، فإن مجموع أعضاء هذه المنظمة اليوم يبلغ ١٩٣ دولة، وهم يمثلون البشرية بأكملها تقريبا.

سيجتمع ١٩٦ وفدا في باريس في كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك وفد بربادوس، للمشاركة في الدورة

الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وسنتفق في تلك الجلسة على العمل الجماعي الذي سيمكن استمرار بقاء كوكبنا. وتلك مسألة وجودية لجميع البلدان، لا سيما لبلدان مثل بلدي وهو من الدول الجزرية الصغيرة النامية. إن بلداننا تقف على حافة الهاوية بسبب تغير المناخ. وقد كان وقف الحروب العالمية يشكل بالنسبة للذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة التهديد الوجودي الوحيد. وعلى الرغم من أن ذلك التهديد ما زال قائما دون شك اليوم، فإننا سنواجه خطرا كبيرا إن لم نقر بأن لتغير المناخ نفس القدرة الفتاكة على تهديد كوكبنا.

لقد أوضحت بربادوس وجميع بلدان الجماعة الكاريبية آرائها بشأن نتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ. فيتعين أن تلتزم جميع الأطراف باتخاذ إجراءات فردية وجماعية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة تماشيا مع هدفنا الطموح للحفاظ على زيادة متوسط درجة حرارة العالم إلى أقل بكثير من ١,٥ درجة مئوية فوق مستوى ما قبل العصر الصناعي، وأن تلتزم جميع الأطراف بالتعاون في اتخاذ إجراءات من هذا القبيل والالتزام بدورات منتظمة مدتها خمس سنوات للإبلاغ والتحقق واستكمال التزامات التخفيف من الآثار. كما يجب على جميع الأطراف الالتزام بدعم البلدان التي تواجه أوجه ضعف خاصة، وهي الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. وباختصار، نحن بحاجة إلى اتفاق طموح وسريع التنفيذ وملزم قانونا بمشاركة عالمية.

إن المأساة التي أصابت البلد الكاريبي الشقيق دومينيكا، الذي ضربته الشهر الماضي العاصفة المدارية إريكا، أبرزت الحاجة الملحة إلى استجابة عالمية فعالة لتغير المناخ. كما رأينا في كثير من الأحيان، يمكن لكارثة طبيعية أو لكوارث ناجمة عن النشاط البشري في دولة جزرية صغيرة نامية أن يكون لها آثار كارثية اقتصادية وإنسانية وفي الهياكل الأساسية على الصعيد الوطني، فقد قدر أن الأضرار الناجمة عن إريكا قد تسببت في تراجع التنمية في دومينيكا ٢٠ عاماً. وبوصفي رئيس مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تضامن المنطقة الثابت مع إخواننا وأخواتنا في دومينيكا والتزامنا تجاههم، وأدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة مساعدة دومينيكا في وقت حاجتها.

إن التاريخ معلم عظيم. فعقب سبعين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، من المناسب أن نفكر مليا في المسار الذي ساعدت الدول الصغيرة مثل بلدي في إعداده. إنه مسار حققته المبادئ التي تبنتها هذه المنظمة منذ إنشائها، المبادئ التي وردت في الميثاق وفي العديد من معاهدات الأمم المتحدة وقراراتها وخطط عملها. هو مسار من التفرد إلى العالمية، مسار شهد أربعة إضعاف من عضوية المنظمة في ٧٠ عاماً، ومسار نحو نظام قانوني دولي يسعى إلى تحقيق التوازن بين حقوق الدول ومسؤولياتها، بما في ذلك مسؤولياتها تجاه مواطنيها.

ولا شك في أن تلك التغييرات تتجمع لتجسد تحولا هاما وإيجابيا للنظام الدولي – تحول شهده بلدي الذي أتشرف بتمثل انتقاله من التبعية في ظل الوضع الاستعماري إلى السيادة الكاملة. في عام ٢٠١٦ ستحتفل بربادوس بفخر بالسنة الخمسين لاستقلالها وعضويتها في الأمم المتحدة. لقد قدمت الأمم المتحدة منتدى تلتقي فيه جميع البلدان، بغض النظر عن حجمها أو نفوذها الجيوسياسي، وتتناقش وتتجادل في بعض الأحيان، لكنها دائماً على قدم المساواة.

لقد وفر تحول الأمم المتحدة الشروط اللازمة ولكنها ليست كافية تماما للمنظمة لتحقيق الوعد الاستثنائي المعرب عنه في الديباجة والمادة ١ من الميثاق. وعموما قد فشلت الدول الأعضاء في القضاء على آفة الحرب؛ والعلاقات بين الدول ليست ودية في كل مكان؛ ولم يقم التعاون الدولي،

بحد ذاته، في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو الإنسانية، كما أنه لم يعزز في كل مكان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولم تثبت الأمم المتحدة أنها قادرة على تنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة. وبالنسبة للبلدان النامية الصغيرة على وجه الخصوص، لم يتحقق الوعد بالتركيز على التنمية بصورة كاملة.

إن التنمية نبات بطئ النمو، ولا يمكن أن تزدهر في بيئة لا يسود فيها السلام. ولذلك مما يبعث على الارتياح العلم بتخفيف حدة التوتر بين جمهورية فنزويلا البوليفارية وجمهورية غيانا التعاونية، الذي تيسر بفضل الأمين العام للأمم المتحدة، فلقد عرقل التوتر بين هذين البلدين على مر السنين إمكانات التنمية من غيانا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التزام بلدي الثابت بالسلامة الإقليمية لغيانا وأعرب عن دعمنا لحل قانوني للنزاع الذي ما فتئ قائما لفترة طويلة للغاية.

هل يجوز الاستفسار إن كان العالم أكثر أمنا وسلاما اليوم مما كان عليه في عام ١٩٤٥؟ بينما لم تكن هناك حروب عالمية من النوع الذي عجل بتأسيس هذه المنظمة، قد انتشرت الحروب بالوكالة والنزاعات الداخلية الضارية والاقتتال بين الأشقاء. لقد سجلت الأمم المتحدة العديد من النجاحات في التصدي للتحديات العديدة للسلام والأمن التي واجهت المجتمع الدولي على مدى السنوات الماضية الـ ٧٠. ولكن باعتبارنا من الدول الأعضاء، من مسؤوليتنا ومسؤوليتنا وحدنا، كفالة أن تكون الأمم المتحدة مجهزة وقادرة على القيام بقدر أكبر من المهام.

وشأننا شأن العديد من الدول من جميع أنحاء العالم، نشعر في منطقة البحر الكاريبي بالقلق إزاء الأزمات المتصلة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا. ونأسف لأن المجتمع الدولي قد أخفق في اتخاذ إجراءات سياسية صارمة ضرورية لوضع حد لهذه الأزمات. ونؤكد على أنه، إن عاش الناس في سلام وأمن وفي بيئة تحترم حقوق الإنسان، لن يضطروا إلى الفرار من بلدانهم، وهو ما قاموا به في كثر من الأحيان في ظل الظروف التي من شأنها تعريض حياتهم وحياة أطفالهم للخطر. لا يسعنا أن نكون غير مبالين حيال ذلك. فكما أشار إيلي فيزل الحائز على جائزة نوبل إلى أن ”اللامبالاة دائماً صديقة للعدو، لأنها تفيد المعتدي“.

لقد وصفت معالم نظام دولي مختلف اختلافاً جذريا عن ذلك العالم حينما ولدت الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاماً. نحن نكافح بشكل جماعي وفردي للتصدي للعديد من المشاكل التي تواجهنا الآن. في عام ٢٠١٣، اعتمدت الجمعية العامة معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٣١/٦٨) لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، مع توقع أنها ستسهم في منع التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها.

وبفضل الجهود الحازمة التي تبذلها بلدان الجماعة الكاريبية وغيرها من الدول المتفقة في الرأي، أُدرجت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزاؤها ومكوناتها في نطاق المعاهدة. وعليه، فقد كان من دواعي سرور بربادوس أن تصدّق على معاهدة تجارة الأسلحة في أيار/مايو من هذا العام.

وفي تموز/يوليه من هذا العام، عقد مجلس الأمن – تحت رئاسة نيوزيلندا – أول مناقشة مفتوحة في نوعها بشأن تحديات السلام والأمن المحددة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر S/PV.7499). وقد نوَّهت بربادوس في تلك الجلسة إلى أنها ما تزال تعارض دائما وبقوة انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية واستخدامها. ومع ذلك، فإن أسلحة الدمار الشامل الحقيقية في بلدان مثل بربادوس هي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الضروري أن نركز على الاتجار بهذه الأسلحة، التي كثيرا ما تقترن بالاتجار غير

المشروع بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة. وبوسع كليهما أن يقوضا اقتصاداتنا ويؤديا إلى زعزعة استقرار مجتمعاتنا. وترحب بربادوس بالمبادرة والمثابرة اللتين مكّنتا من اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، وتعرب عن التزامها بالقيام بدورها في التصدي لتحديات السلام والأمن العالميين.

وفي تموز/يوليه من هذا العام، اعتمدنا أيضا خطة عمل أديس أبابا (القرار ٣١٣/٦٩، المرفق) التي تنص على مجموعة من التدابير الجريئة لإصلاح التمويل العالمي وجلب الاستثمارات اللازمة للتصدي لطائفة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وأخيرا، اعتمدنا في الأسبوع الماضي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي أنشأت خطة جديدة للتنمية استنادا إلى أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. وإن الصلة بين خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا لواضحة: فالأولى تحدد الأهداف في حين توفر الثانية الوسائل اللازمة لتحقيقها. وعليه، فلا معنى لوجود إحداهما من دون الأخرى.

وأغتنم هذه الفرصة لأربط هاتين المبادرتين الهامتين بالمشاغل التي ما فتئت تعرب عنها بلدان الجماعة الكاريبية ومنظمات أخرى منذ بعض الوقت، ومؤخرا جدا في اجتماع رؤساء حكومات بلدان الجماعة المعقود في تموز/يوليه من هذا العام، واستضافته بربادوس. ويجب على الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية معالجة مسألة انتقال البلدان المتوسطة الدخل، مثل بربادوس، من مصاف الوصول إلى التمويل، إلى مصاف التمويل الميسّر والتمويل القائم على المنح. ونرى الآن أن هذا هو الوقت المناسب لوضع واستخدام القياسات المناسبة للتنمية، والتي تتجاوز مجرد الاعتماد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

وإنه لمن دواعي سرورنا الخاص أن تلقينا أنباء في مطلع هذا العام عن اتخاذ القرار بشأن إنهاء العزلة الدبلوماسية المفروضة على كوبا بعد مضي ٤٣ عاما على القرار الذي اتخذته بربادوس وثلاث من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية– ترينيداد وتوباغو، جامايكا، وغيانا– في ذلك الصدد، وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد قررت أن تحذو الحذو نفسه. وبالنسبة لبربادوس، فإنه يجب النظر إلى ذلك باعتباره تطورا إيجابيا على النحو الذي ما فتئنا نصر عليه دائما وباستمرار منذ عام ١٩٧٢ بهدف وضع حد للحظر الاقتصادي الذي لم عرقل مسار التنمية في كوبا، علاوة على حرمانه شعبها من فرصة تحقيق تطلعاته كما ينبغي.ويهنئ وفد بلدي الرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على النظرة الثاقبة التي اهتدى بها قراره هذا. ونتطلع إلى عملية قبول كوبا بصورة تامة عبر إنهاء الحصار الاقتصادي في المستقبل القريب.

وفي الصدد نفسه، فإن من الأهمية بمكان أن اتخذت الجمعية العامة قبل ٢١ شهرا من اعتماد خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ القرار ٢٣٧/٦٨، الذي أعلن العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي تحت عنوان ”المنحدرون من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية“ الذي يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ وينتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. وقد أطلق هذا العقد الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بكلمة رئيسية ألقاها البروفيسور السير هيلاري بيكلز، ممثل بربادوس، الذي كان يتولى حينئذ منصب مساعد نائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية. ويتوقع وفد بلدي، ونحن نسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إيلاء الاعتبار الواجب لإجراءات العدالة الكفيلة بجبر الضرر المتضمنة في موضوع العقد البالغ، فضلا عن النص عليه بصورة محددة في برنامج الأنشطة المتعلق بتنفيذ العقد.

وأود أن ألقي بنظرة مرة أخرى إلى تاريخ منظمتنا لأنه ما زال يهدي حاضرنا ويبيّن لنا طريق المضي قدما نحو مستقبلنا. فحين تولى منصب الأمين العام للأمم المتحدة للمرة

الأولى في تاريخ المنظمة، قال الدبلوماسي النرويجي، تريغفي لي، في إحدى الجلسات الباكرة للجمعية العامة المعقودة في ٢ شباط/فبراير ١٩٤٦:

”إن القصد من إنشاء الأمم المتحدة هو صون السلام في جو من الأمن الدولي والرفاه العام ... بيد أن هناك صلة وثيقة بين مشكلة السلام والظروف الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم“ (A/PV.22 صفحة ٣٢٥).

ومافتئت بربادوس، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، مؤيدا قويا للأمم المتحدة، وملتزمة بمبادئ التعددية والمساواة في السيادة بين الدول، وبالصلة التي لا تنفصم عراها بين السلام والأمن، من جهة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من جهة أخرى. ونعتز اليوم بالقول بأن تلك المبادئ تتجلى في أفضل ما يكون في المثل التي ما تزال الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤيدها في سعيها الجماعي إلى تعزيز التقدم الاجتماعي وتوفر مستويات أفضل من الحياة لشعوب العالم في جو من الحرية أفسح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني والخدمة العامة والتنمية الحضرية في بربادوس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فروندیل ستيوارت، رئيس الوزراء ووزير الأمن الوطني والخدمة العامة والتنمية الحضرية في بربادوس، من المنصة.

خطاب صاحب الفخامة ميشيل كافاندو، رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس فاسو ووزير الدفاع الوطني وشؤون قدامى المحاربين ووزير الأمن في بوركينا فاسو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب الفخامة ميشيل كافاندو، رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس فاسو ووزير الدفاع الوطني وشؤون قدامى المحاربين ووزير الأمن في بوركينا فاسو.

اصطحب السيد ميشيل كافاندو، رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس فاسو ووزير الدفاع الوطني وشؤون قدامى المحاربين ووزير الأمن في بوركينا فاسو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميشيل كافاندو، رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس فاسو ووزير الدفاع الوطني وشؤون قدامى المحاربين ووزير الأمن في بوركينا فاسو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كافاندو (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بصفتي رئيس السلطة الانتقالية في بوركينا فاسو. وأود أن أعرب عن خالص التقدير إلى الجمعية العامة، وأهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين.

كما أود أن أشيد بسلفه، السيد سام كوتيسا، على توجيهه أعمال الدورة التاسعة والستين برؤية واضحة.

منذ العملية الانتقالية التي أقودها نتيجة الانتفاضة الشعبية التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، حيث قالت ”لا“ للتعسف والمحسوبية والظلم لنظام غير ديمقراطي، جئت إلى هنا لتعزيز الحرية والديمقراطية. وجئت إلى هنا، أمام الجمعية، لتمجيد فضيلة الحرية، الحرية الحقيقية، الحرية التي كان يحلم بها الثوار الفرنسيون عام ١٧٨٩، وهي المثال الذي لا يزال العديدون جدا من البشر يطمحون إليه اليوم. أريد أن أدعو إلى الحرية، بوضوح وبساطة. وبما أنني حُرمت من الحرية لفترة ما، فأنا أعلم كم هي ثمينة. لقد جئت إلى هنا كي أشيد بالديمقراطية، التي أصبحت اليوم عالمية، ما عدا في بوركينا فاسو، حيث حاولت جماعة من عصر آخر التجديف ضد تيار التاريخ، ومصادرة ديمقراطيتنا خدمة لطموحاتها الدنيئة.

وبفضل المجتمع الدولي المدافع عن تلك القيم التي ذكرتها للتو، فإنني أتكلم هنا بحريّة أمام الدول الأعضاء. لم يكن ذلك ممكنا قبل مجرد أسبوعين، عندما سُجنت خلال الانتفاضة العسكرية. ففي ١٦ أيلول/سبتمبر، وقع بلدي، بوركينا فاسو، ضحية انقلاب شائن قام به ضباط اشتراهم سياسيون بهدف الانتقام. علاوة على ذلك، لقد حدث ذلك قُبيل إطلاق حملتنا الانتخابية. لم تؤخذ رغبات شعب بوركينا فاسو في الاعتبار. وجاءت ردة الفعل الوطنية والعفوية لأبناء الشعب مثيرة للإعجاب. حاولوا عرقلة المسار الذي كان هؤلاء المغامرون يحاولون سلوكه. والمؤسف أن ذلك أدى إلى خسارة مأساوية في الأرواح، ووقوع العديد من الجرحى. وفي تلك المناسبة، أظهر شعب بوركينا فاسو، وشبابه على وجه الخصوص، مستوى غير مسبوق من حب الوطن.

وانبرى المجتمع الدولي أيضا بسرعة لإدانة الانقلاب بالإجماع ودعم العملية الانتقالية. ومن على هذا المنبر، أود أن أشكر جميع البلدان، دون استثناء، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والصحفيين من جميع أنحاء العالم الذين انضموا معا بسرعة لإفشال الانقلاب، مما أدّى إلى عودة الحياة الطبيعية والشرعية. وطلب مني شعب بوركينا فاسو أن أخاطب الجمعية العامة، وأمم السلام، وأن أعرب عن تقديرنا العميق للدول الأعضاء. ونحن نطلب إليها أن تواصل دعم جهودنا من أجل زرع الديمقراطية الحقيقية في بوركينا فاسو عن طريق إجراء انتخابات حرة وشفافة، سوف نعمل على تنظيمها قريبا.

لقد تكلمت مطولا عن بلدي، ولكنني أود الآن أن أتناول بعض الشواغل الرئيسية على الساحة الدولية.

أولا، لا يزال الوضع الاقتصادي العالمي ينحى منح سلبيا وبالتالي فهو يجعل لزاما علينا، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتزامنا المشترك، أن نقضي على الفقر، ولا سيما في في البلدان النامية. ومن الواضح تماما أننا بعيدون عن الارتقاء إلى النجاح في مواجهة هذا التحدي المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من أن دولا أعضاء عديدة أحرزت تقدما كبيرا. ويجب علينا، في الواقع، مضاعفة جهودنا واتخاذ إجراءات قوية من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان. والالتزام الجديد بالعمل وهو الموضوع الذي اخترناه لدورتنا، والالتزام بالعمل – وهو موضوع دورتنا – يدعونا إلى التصرف بسرعة بغية التوصل إلى نتائج ملموسة من خلال برامج طموحة، وقبل كل شيء، واقعية.

وينبغي لنا أن نلاحظ، في هذا السياق، أن برنامج عمل أديس أبابا، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، يرسي الأساس لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تنفيذا فعالا، بعدما اعتمدناها مؤخرا في شكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (أنظر القرار ١/٧٠). ونحن نرحب بعقد ذلك المؤتمر، ويحدونا الأمل من توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن جيل جديد من أهداف التنمية المستدامة أن يحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للسكان.

وتغيّر المناخ هو معلم رئيسي للتنمية ويستحق اهتماما خاصا. لهذا السبب، من المهم جدا أن يجري عقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في باريس خلال كانون الأول/ديسمبر المقبل. وينبغي لاتفاق تعزيز البيئة الذي سينجم عن هذا الحدث أن يمكّننا من حماية كوكبنا ضد كوارث المناخ، والأضرار التي تلحق بالبيئة نتيجة إفراط المجتمع الاستهلاكي.

إن الأمم المتحدة قد سعت خلال سبعين عاما من وجودها إلى العمل بلا كلل على إيجاد عالم يسوده السلام، عالم آمن. وتؤكد بوركينا فاسو مجددا عزمها على دعم جهود حفظ السلام بحزم حول العالم. فنحن نشارك أصلا بنشاط في عمليات حفظ السلام، في جمهورية مالي الشقيقة، على سبيل المثال، حيث للبعثة شقّان: ضمان الأمن في البلد، ومكافحة الإرهاب.إننا نساهم في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي

لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، حيث إن القضاء على هاتين الظاهرتين يتطلب تحالفا عالميا.

وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح، فيجب أن نواصل جهودنا الرامية إلى تعزيز الثقة بين دولنا. فهذه الثقة قد يسّرت إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة بتاريخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن المسألة النووية الايرانية، الأمر الذي طمأن المجتمع الدولي حيال مخاوفه المشروعة المتعلقة بانتشار الأسلحة النووية.

ونحن نشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالمثل، على التحرك نحو إيجاد حل سلمي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

وفي ما يتعلق بالصحراء الغربية، فإن بلدي، الذي أيّد دائما التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض، يؤكد من جديد تأييده لمبادرة المملكة المغربية الرامية إلى تعزيز مركز الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء، بوصف ذلك بديلا موثوقا به وواقعيا لحل هذا النزاع. وبخصوص الجزاءات الأمريكية المفروضة على كوبا، تؤيد بوركينا فاسو رفعها بالكامل. كما أننا نرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية التي هي بادرة خير نحو تطبيع أكيد للعلاقات الثنائية بين البلدين.

بوصفنا عضوا كامل العضوية في منظمتنا، فإن بوركينا فاسو تؤيد الإصلاحات التي تهدف إلى تبسيط سير العمل في الأمم المتحدة. وحول إصلاح مجلس الأمن، نكرر دعمنا الكامل للموقف الأفريقي، الذي يستند إلى توافق الآراء في إزولويني وإعلان سرت.

ولكوننا نحترم دائما المُثُل العليا للأمم المتحدة، التي تقوم على مبادئ التعايش السلمي والحوار والحل السلمي للنزاعات، فنحن نرحب بالتقارب بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان، ونشجع عليه.

قبل أن اختتم كلمتي، أود أن أعرب عن تقديري للتضامن الدولي الذي تجلى في القضاء على فيروس الإيبولا. علينا أن لا نكل في يقظتنا. يجب علينا أن نضاعف التعاون الدولي من أجل الحفاظ على تلك النتائج وأن نكفل إمكانية تعافي البلدان المتأثرة بشدة بذلك المرض. ولا بد من استمرار فضائل التضامن والحوار على الصعيد الدولي فيما بين الأمم، في إلهام الأمم المتحدة، كي يتسنى لنا معا أن التصدي لتحديات عصرنا.

في المهمة الهائلة الماثلة أمامنا لبناء مجتمع دولي أكثر ديمقراطية وإنسانية، يمكنكم دائماً التعويل على بوركينا فاسو التي ستكون في الصفوف الأمامية لتلبية النداء. وتود بوركينا فاسو أن تؤكد مجددا حسن نيتها، وأن تعرب مرة أخرى عن شكرها العميق للجمعية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس المرحلة الانتقالية، ورئيس بوركينا فاسو ووزير الدفاع الوطني وشؤون قدامى المحاربين ووزير الأمن فيها على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد رئيس المرحلة الانتقالية، ورئيس بوركينا فاسو ووزير الدفاع الوطني وشؤون قدامى المحاربين ووزير الأمن فيها إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السير أنرود جوغنوت، رئيس الوزراء، وزير الدفاع والشؤون الداخلية، ووزير رودريغز ووحدة التنمية الوطنية في جمهورية موريشيوس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع والشؤون الداخلية ووزير رودريغيز ووحدة التنمية الوطنية في جمهورية موريشيوس.

اصطُحب السير أنرود جوغنوث، رئيس الوزراء، ووزير الدفاع والشؤون الداخلية، ووزير رودريغيز ووحدة التنمية الوطنية في جمهورية موريشيوس إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يسرني إيما سرور أن أرحب بصاحب السعادة السير أنرود جوغنوث، رئيس الوزراء، ووزير الدفاع والشؤون الداخلية، ووزير رودريغيز ووحدة التنمية الوطنية في جمهورية موريشيوس، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السير جوغنوث (موريشيوس) (تكلم بالإنكليزية): مضى اثنا عشر عاماً، منذ أن ودّعت الجمعية العامة وقررت اعتزال النشاط السياسي بعد ذلك. وقد فعلت ذلك. بيد أن قدر ورغبة شعب موريشيوس أرجعاني إلى الساحة السياسية، وها أنا أقف هنا من جديد بوصفي رئيسا للوزراء في جمهورية موريشيوس عقب انتصار انتخابي ظفرت به في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

وهذا تأكيد آخر لتمسك موريشيوس بتقليد عالٍ من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون والتعايش السلمي. سنواصل رسميا التمسك بهذه القيم العالمية التي تتطلب منا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاهتمام الحذر. لأنه في الواقع، لا يمكننا تكريم الأمم المتحدة ونحن نحتفل بالذكرى السبعين للميثاق، بطريقة أفضل مما أن نرى الدول تعمل معا للحفاظ على هذه القيم، وتعزيز إرساء دعائم السلام والأمن.

في هذا السياق، نشيد بالأمين العام على قيامه في الوقت المناسب بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المستقل المعني بعمليات حفظ السلام لاستعراض هيكل السلام في الأمم المتحدة. ونؤيد لا سيما التوصية المتعلقة بإقامة شراكات أقوى وأعمق بين المنظمات العالمية والإقليمية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين. لأننا في موريشيوس شهدنا الجهود الجماعية التي تبذلها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ولجنة المحيط الهندي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى من أجل كسر طوق المأزق السياسي في مدغشقر وتمكين الدولة والجارة الشقيقة من مواصلة سيرها على طريق التنمية. وثمة تعاون مماثل للاتحاد الأفريقي مكّن من نشر عمليات قوية في مالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال في ظل حالات معقدة.

إن موريشيوس تدين بقوة الانقلاب الأخير في بوركينا فاسو، وتعرب عن تقديرها للمبادرات الحالية التي أخذت زمامها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإبقاء هذا البلد على الطريق المفضي إلى الديمقراطية. وموريشيوس ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ التي تمثل التصور الجماعي لأبناء أفريقيا للسلام من أجل أفريقيا سلمية وموحدة ومزدهرة.

نتقدم بالتهنئة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بمناسبة اعتراف الأمم المتحدة رسميا بفلسطين بمنحها مركز دولة مراقبة. وتهيب موريشيوس بالمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لضمان قيام دولتين مستقلتين، وآمنتين وقادرتان على البقاء، دولة فلسطين ودولة إسرائيل تعيشان في سلام جنبا إلى جنب. وبالمثل، نود أن نرى نهاية لظاهرة اللاجئين الفارين من مأساة لمواجهة حتى كارثة أكبر.

إن انتشار الأسلحة، والانتشار النووي، والإرهاب والقرصنة كلها لا تزال تشكل تهديدات كبيرة للسلام العالمي وتتطلب منا اليقظة المستمرة. لذلك سيواصل بلدي حربه على القرصنة بوصفه عضوا في فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، ويرحب بالقرار القاضي باستعراض حدود المنطقة الشديدة الخطورة، بغية الحد من ضغوط التضخم على التكلفة والشحن البحري. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن المسألة النووية الإيرانية والدعوة إلى تنفيذ خطة

العمل المشتركة الشاملة، حيث يمكن أن تسهم في السلم والأمن الدوليين.

اسمحوا لي أن أتشاطر مع الجمعية حقيقة أن موريشيوس انضمت إلى معاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه. لقد أودعت بالأمس صك انضمامها إلى اتفاقية الذخائر العنقودية. إننا إذ نتناول مسألة التسلح، يجب أن نظل مدركين لحقيقة أن الأسلحة الكبيرة جدا لا تزال مخيفة، أي الخوف من أن يستخدمها الإرهابيون حتى على نطاق واسع للحد من حرية الفكر وحرية التعبير، ويفرضون تعصبهم على الذين يتجرأون على الاختلاف عنهم. وتدين موريشيوس ومن دون تحفظ الإرهاب بجميع أشكاله، ولا تزال ملتزمة بمكافحة التعصب والتطرف، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.

إننا إذ نركز على السلم والأمن، فلنظل نستلهم من حياة وأعمال المهاتما غاندي الذي نخلد اليوم تاريخ ميلاده. لدينا فرصة ذهبية أخرى هنا للإشادة بالمهاتما، رسول اللاعنف، الرجل الذي نبذ التعصب وطلب منا أن نعيش ببساطة ليتسنى للآخرين العيش ببساطة.

إن موريشيوس بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية وضعيفة أمام المخاطر الطبيعية، تعتقد أن تغير المناخ سيمثل أكبر تحد للسلم والأمن في السنوات المقبلة، الأمر الذي يتطلب منا أقصى قدر من الاهتمام الآن. فإذا لم نتحرك بصورة جماعية، انطلاقا من روح التضامن، وإذا كنا غير قادرين على التوصل إلى اتفاق ملزم بشأن المناخ في مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لتغير المناخ، من أجل الحد من زيادة درجة الحرارة العالمية إلى أقل من ١,٥ درجة مئوية مقارنة بعام ١٩٩٠، فسوف نقَصر في القيام بواجبنا تجاه أُمِنا الأرض وتجاه الأجيال المقبلة.

ويجب أن يكون للدول الجزرية الصغيرة النامية، الأكثر عرضة للخطر، وأقل البلدان نمواً وأفريقيا نصيب من الاهتمام بغية تمكينها من تنفيذ تدابير التخفيف والتكيف الضرورية بالكامل. وينبغي أن يكون التمويل متاحاً ويمكن التنبؤ به، بالإضافة إلى تشاطر التكنولوجيا لمعالجة خطر يتهدد الجميع. وفي هذا الصدد، يسر موريشيوس أن تستضيف مركز الكومنولث لمهارات التمويل المتعلق بالمناخ، الذي سيتم تدشينه خلال الاجتماع القادم لرؤساء حكومات دول الكومنولث الذي يعقد في مالطة. وتهدف تلك الآلية إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في الحصول على التمويل الذي تشتد حاجتها إليه من أجل التكيف والتخفيف.

وترحب موريشيوس بشكل خاص بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلق بتمكين النساء والفتيات. وموريشيوس أحرزت تقدماً مطرداً بشأن ذلك البرنامج، وتواصل وضع استراتيجيات ملائمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين في كل مجالات التنمية. وأشعر بالفخر إذ أعلن أنه لأول مرة في التاريخ، هناك ثلاث نساء يشغلن مناصب عليا في بلدي: رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس الجمعية الوطنية في موريشيوس.

ولا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون حقوق الإنسان ولا حقوق للإنسان بدون تنمية. ولا بد من تحقيق التوازن بين ثلاثية السلام وحقوق الإنسان والتنمية. ونحن نعيش في زمن يتسم بعدم اليقين، فلا توجد دولة واحدة بمنأى عن الصدمات الخارجية، إلا أن بعضها يكون عرضة للخطر أكثر من الآخر.

وكدولة صغيرة نامية، فإن بلدي عرضة للصدمات الخارجية وارتفاع العجز في الحساب الجاري بشكل كبير. ونحن نعتمد على الأسواق الخارجية في السياحة والتجارة والاستثمار، والحيز المالي لدينا محدود. وعلاوة على ذلك، فإن شيخوخة السكان لدينا لا تؤدي إلى انخفاض القدرة الإنتاجية فحسب، بل إنها تكلفنا أيضا موارد كبيرة من حيث تمويل الرعاية الصحية واستحقاقات التقاعد. مع ذلك، وبالرغم من تلك الخلفية القاتمة، تحرص حكومة بلادي على بقاء دولة الرفاه

التي نفتخر بها للغاية. ونعمل على إعادة تصميم اقتصادنا. وقد تعهدنا بتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٥ في المائة سنوياً في المتوسط اعتباراً من عام ٢٠١٧، وذلك عن طريق الاقتصاد القائم على والتكنولوجيا والإبداع مع التركيز على الاستدامة والتنمية البشرية.

وموريشيوس تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي الآن، وأكثر من أي وقت مضى، للإفلات من شبكة الدخل المتوسط والوصول إلى وضع البلدان ذات الدخل المرتفع. وينبغي للمؤسسات المالية والشركاء في التنمية التغاضي عن الناتج المحلي الإجمالي المرتفع نسبياً، والذي يحجب التكلفة الحقيقية التي علينا أن ندفعها لتنميتنا ويحول دون وصولنا إلى تمويل التنمية والدعم، وكلاهما على جانب كبير من الأهمية. ويجب ألا يغيب عن بال الشركاء في التنمية أن مكامن الضعف الخاصة والفريدة من نوعها للدول الجزرية الصغيرة النامية قد أكدها وسلط الضوء عليها واعترف بها زعماء العالم في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) والآن في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن مؤتمر أديس أبابا الدولي لتمويل التنمية قد تعهد بدعم التحول الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من خلال تعبئة الموارد المحلية، والاستخدام الحفاز للمساعدة الإنمائية الرسمية والالتزامات القوية في مجال التجارة. وينبغي أن تترجم تلك الوعود بشكل فعال إلى واقع للمضي قدماً في تنفيذ جدول أعمالنا للتنمية المستدامة.

وموريشيوس ملتزمة بدعم الحكم الرشيد والشفافية وسيادة القانون على كل المستويات. وكان لنا نشاط كبير في ضمان التنفيذ الفعال للمعايير الدولية للشفافية وتبادل المعلومات، بهدف مكافحة التهرب الضريبي وغسل الأموال وغير ذلك من الممارسات السلبية. وكانت موريشيوس من أوائل الدول التي وقعت على اتفاق السلطة المختصة المتعددة الأطراف مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لتبادل المعلومات بشأن الأمور المالية تلقائياً، وفي حزيران/يونيه، أكدنا التزامنا مجدداً بالتوقيع رسمياً على الاتفاقية المتعددة الأطراف لمنظمة التعاون والتنمية للمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية.

وفي آذار/مارس من هذا العام، كان لموريشيوس شرف استضافة حفل التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول (القرار ١١٦/٦٩، المرفق)، والمعروفة باتفاقية موريشيوس بشأن الشفافية. ولأن موريشيوس أول بلد يوقع الاتفاقية ويصدق عليها، فإننا نبدي التزاماً قوياً بالمشاركة الديمقراطية والشفافية والحكم الرشيد.

وينبغي تعزيز سيادة القانون لا على المستوى الوطني فحسب، بل وعلى الصعيد الدولي أيضاً. ولا بد لنا من مواصلة الجهود الهادفة لإصلاح الأمم المتحدة وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات كل الدول الأعضاء وتطلعاتها. وإذا كان لمنظمتنا أن تحافظ على شرعيتها، ينبغي أن يكون هناك إصلاح شامل لمجلس الأمن. فالوضع الراهن ليس خياراً. وينبغي عدم إنكار التطلعات المشروعة لأفريقيا في تمثيل دائم في المجلس. وموريشيوس تؤكد مجدداً التزامها بالموقف الأفريقي الموحد، المكرس في توافق إزولويني وإعلان سرت. والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تمثل أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة، تستحق التمثيل في المجلس. كما أن موريشيوس تؤيد تطلع الهند المشروع إلى مقعد دائم في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

وما فتئت موريشيوس تؤيد بقوة تسوية المنازعات بالطرق السلمية، كما يرد في ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أنه قد آن الأوان، وفقاً لقرارات الجمعية العامة، لاستكمال عملية إنهاء الاستعمار في أفريقيا.

والوقت قد حان أيضاً لإيجاد حل للوضع الذي يمنع موريشيوس من الممارسة الفعالة لسيادتها على أرخبيل تشاغوس وجزيرة ترروميلين، وهما جزء لا يتجزأ من أراضي موريشيوس. وأرخبيل تشاغوس قد اقتطعته المملكة المتحدة من أراضي موريشيوس بصورة غير قانونية قبل حصولها على الاستقلال، في خرق للقانون الدولي وقرارات الجمعية. وفي أعقاب ذلك الاقتطاع غير القانوني، قامت السلطات البريطانية بطرد سكان الأرخبيل من أبناء موريشيوس آنذاك قسراً، في تجاهل تام لحقوق الإنسان. ونقل معظمهم إلى جزيرة موريشيوس الرئيسية. وحكومة موريشيوس تدرك تمام الإدراك محنتهم وتطلعاتهم المشروعة، كمواطنين، لإعادة التوطن في الأرخبيل.

وموريشيوس ترحب بقرار محكمة التحكيم، الصادر في ١٨ آذار/مارس ضد المملكة المتحدة، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونرحب بقرار المحكمة التي أقرت بأن المنطقة المحمية البحرية التي يُزعم أن المملكة المتحدة أعلنتها حول أرخبيل تشاغوس قد أنشئت في انتهاك للقانون الدولي. ونرحب أيضاً بإقرار المحكمة بالإجماع أن موريشيوس ذات مصلحة في القرارات الهامة التي تؤثر على استخدامات الأرخبيل ريثما يعود إلى سيطرتها الفعلية.

وكانت إجراءات التحكيم تلك هي المرة الأولى التي ينظر خلالها قاضٍ أو محكم دولي في الحقائق والتاريخ الكامن وراء استحقاق موريشيوس للسيادة على أرخبيل تشاغوس. وموريشيوس تقدر تأكيد محكمين اثنين الرأي القائل بأن المملكة المتحدة ليست الدولة الساحلية ذات الصلة بأرخبيل تشاغوس.

و لم يعترض على ذلك القرار أي قاض أو محكم آخر. فهو بلا شك يؤكد أن أرخبيل شاغوس جزء لا يتجزأ من أرض موريشيوس وظل كذلك دائما.

وتؤكد محكمة التحكيم الدولية على التزامات المملكة المتحدة الملزمة قانونا نحو موريشيوس. وتقرر المحكمة بدون أي شك أن لموريشيوس بموجب القانون الدولي حقوقا فعلية وثابتة وملزمة في أرخبيل شاغوس وأن على المملكة المتحدة احترام تلك الحقوق. وأقرت المحكمة بأن لموريشيوس مصلحة قانونية في أرخبيل شاغوس بحيث أنه لا يمكن اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبل الأرخبيل بدون مشاركة موريشيوس.

وبالرغم من حكم المحكمة الواضح، فإننا نشعر بالأسف لأنه يبدو أن المملكة المتحدة تتخذ نهجا مختلفا نحو حقوق موريشيوس. فهي قد أطلقت مؤخرا ما يسمى بعملية التشاور بشأن إعادة التوطين المحتملة لمواطني موريشيوس من أصل الشاغو في أرخبيل شاغوس في ظل ظروف ترقى مرة أخرى إلى مستوى الانتهاك الصارخ لأبسط حقوقهم الإنسانية. وترفض موريشيوس بدون تحفظ هذه العملية المزعومة للتشاور. ونود أن نؤكد للمجتمع الدولي أنه حالما تتمكن موريشيوس من ممارسة سيادتها عمليا على أرخبيل شاغوس، فإن أشقاءنا وشقيقاتنا من أصل الشاغو الذين يعاد توطينهم هناك سيتسنى لهم الحياة بكرامة والتمتع بحقوق الإنسان الأساسية، على نحو ما يفعلونه حاليا في موريشيوس.

وبالنظر لحكم المحكمة، نناشد الولايات المتحدة الأمريكية، التي تستخدم حاليا جزيرة دييغو غارسيا لأغراض دفاعية، الانخراط في مناقشات مع موريشيوس فيما يتعلق بمصالح موريشيوس الطويلة الأمد فيما يتعلق بأرخبيل شاغوس، لا سيما في ضوء تأكيد رئيس الولايات المتحدة حينما قال بحماس كبير في خطابه أمام الجمعية يوم الاثنين إننا ”لا يمكننا الوقوف مكتوفي الأيدي عندما تنتهك سيادة دولة ما وسلامتها الإقليمية انتهاكا صارخا“ (A/70/PV.13، صفحة ١٥).

إن حكومة موريشيوس ملتزمة التزاما صارما ببذل كل الجهود التي تتفق مع القانون الدولي لتمكينها من الممارسة الفعلية لسيادتها على أرخبيل شاغوس، بما في ذلك إمكانية المزيد من اللجوء إلى الهيئات القضائية أو التحكيمية. ونناشد الجمعية والمجتمع الدولي عموما دعم موريشيوس في مساعيها

الشرعية. وللجمعية العامة مصلحة مؤسسية مباشرة في تسوية المسألة.

وبطبيعة الحال اضطلعت الجمعية تاريخيا بدور محوري في معالجة إنهاء الاستعمار من خلال ممارسة سلطاتها ووظائفها، لا سيما فيما يتعلق بالفصول من الحادي عشر إلى الثالث عشر من ميثاق الأمم المتحدة. وفي قرارها ١٥٤٠ (د-١٥)، الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، أعلنت الجمعية أن أية محاولة تهدف إلى القضاء على سلامة أراضي أي بلد تتناقض ومقاصد الميثاق ومبادئه. وفي القرار ٢٠٦٦ (د-٢٠)، الصادر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، الذي تعامل تحديدا مع موريشيوس، لفتت الجمعية الانتباه إلى واجب الدولة القائمة بالإدارة في عدم تمزيق أوصال الإقليم الذي كان مستعمرة في ذلك الوقت أو انتهاك سلامته الإقليمية. ولذلك تقع على عاتق الجمعية مسؤولية عن المساعدة في استكمال عملية إنهاء الاستعمار التاريخية التي بدأتها بنجاح كبير وأشرفت عليها في النصف الثاني في القرن العشرين. ولذلك السبب نحن على اقتناع بأنه ينبغي للجمعية حاليا أن تنشئ آلية للتمكين من التنفيذ الكامل لقراراتها ذات الصلة ورصد هذا التنفيذ.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير موريشيوس العميق للدعم الثابت التي حظيت به باستمرار من أعضاء الاتحاد الأفريقي، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وغيرها من البلدان الصديقة بشأن مسألة سيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس.

وفيما يتعلق بجزيرة ترومولين، نناشد فرنسا متابعة حوار مع موريشيوس من أجل تسوية النزاع على الجزيرة على وجه السرعة بروح الصداقة التي اتسمت بها دائما العلاقة بين بلدينا.

(تكلم بالفرنسية)

ونعلم أن بوسعنا أن نعول على نبل فرنسا ومثلها العليا للعدالة والأخوة في كفالة تمكن موريشيوس من ممارسة سيادتها الفعلية على جزيرة ترومولين.

(تكلم بالإنكليزية)

وسأختتم بياني بالقول إنه لكي يسود السلام والأمن والتنمية الشاملة للجميع والمستدامة في بلداننا، علينا أن نعمل من أعماق قلوبنا. وفي ذلك الوقت وحده سنكلل بالنجاح في بناء العالم الذي نحلم به. وينبغي أن نستمد الإلهام من الرسالة المفعمة بالحكمة للبابا فرانسيس، الذي باركنا بوجوده في الجمعية الأسبوع الماضي. وكما قال بكل شهامة،

”لا ينبغي أن يغيب عن البال أبدا أن النشاط السياسي والاقتصادي قد لا يكون فعالا إلا عندما يفهم بوصفه نشاطا متعقلا، يوجهه مفهوم ثابت للعدالة ويراعي دائما أنه، فضلا عن خططنا وبرامجنا، فإننا نتعامل مع رجال ونساء حقيقيين، على غرار الحكام، يعيشون ويكافحون ويعانون، وكثيرا ما يجدون أنفسهم مجبرين على العيش في فقر وفي حرمان من جميع الحقوق.“ (A/70/PV.3، صفحة ٥)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الدفاع والشؤون الداخلية ووزير جزيرة رودريغس ووحدة التنمية الوطنية في جمهورية موريشيوس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السير أنيرود جوغنوث، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والشؤون الداخلية ووزير جزيرة رودريغس ووحدة التنمية الوطنية في جمهورية موريشيوس، من المنصة.

خطاب السيد تيموثي س. هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني، وتمكين الشعب

والناخبين في سانت كيتس ونيفيس

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني، وتمكين الشعب والناخبين في سانت كيتس ونيفيس.

اصطحب السيد تيموثي س. هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني، وتمكين الشعب والناخبين في سانت كيتس ونيفيس، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد تيموثي س. هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني، وتمكين الشعب والناخبين في سانت كيتس ونيفيس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد هاريس (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني فعلا أن أخاطب هذه الهيئة للأمم المتحدة بصفتي رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس، وهو شرف للخدمة أضفي علي عقب الفوز التاريخي الذي حققه شعب بلدي في الانتخابات التي جرت في شباط/فبراير هذا العام. وأشعر بالسرور لتبادل آراء حكومة سانت كيتس ونيفيس وشعبها بشأن المسائل المعروضة على الجمعية العامة في دورتها السبعين.

ويسر وفد بلدي أن موضوع تركيز المناقشة العامة، ”الأمم المتحدة في ذكراها السبعين: التزام جديد بالعمل“، سيلقي الضوء على أهداف التنمية المستدامة، التي تشكل أساس خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). ونحن نتفق اتفاقا تاما مع الجمعية على أن الشراكات من أجل التنمية المستدامة ستكمن في صميم أعمال الأمم المتحدة حتى عام ٢٠٣٠. ونشعر بالتفاؤل لأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع اقترانها بخطة عمل أديس أبابا المعتمد مؤخرا وتحقيق نتائج استشرافية ومتحلية بالمسؤولية في مؤتمر تغير المناخ الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر، تمثل خطوة جريئة إلى الأمام للبشرية وستحقق، إذا نفذت بشكل كامل، نوع المستقبل الذي يستحقه أطفالنا وأحفادنا.

ولذا لنواصل العمل – العمل المطلوب لإيجاد وظائف لائقة لشعبنا، ولبناء المدارس لأطفالنا، ولتقديم رعاية صحية جيدة النوعية للجميع ولتوفير مساكن معقولة التكلفة لأمهاتنا وآبائنا العاملين. ولتطمئنوا بأن سانت كيتس ونيفيس لا تزال ملتزمة بعملية التنفيذ، التي بطبيعة الحال يجب تشمل الرصد القوي والمنتظم والفعال وعملية الاستعراض.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ميخيا فليز (كولومبيا).

ويكتسي تغير المناخ بالنسبة لنا أهمية قصوى. ويجب ألا يعتبر إطلاقا من أدنى الأولويات. وأجرؤ على التسليم بأن تغير المناخ لا يزال، للدول الجزرية الصغيرة النامية، على غرار سانت كيتس ونيفيس، يشكل تهديدا وجوديا. فرفاهنا الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يتعرض للتهديد من جراء الكوارث الطبيعية، بما فيها الفيضانات المدمرة واستمرار حالات الجفاف جراء ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل وتحمض المحيطات. وتتسم تلك الظواهر للطبيعة بالقدرة على تقويض نمونا الاقتصادي وتهديد الأمن الغذائي وتسبيب مشاق لشعبنا. ويثير القلق التحدي الماثل لصناعتنا للسياحة البالغة الأهمية، ويعصف بجزرنا فقدان كامل المجتمعات المحلية الساحلية. وتمثل الحالة الراهنة في دومينيكا ما تواجهه الجزر حينما تتصدى لتغير المناخ. ونناشد المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف والمواءمة. ونود إيلاء الاعتبار ليس للتكيف على تغير المناخ وتخفيف آثاره فحسب، بل أيضا للاستجابة للكوارث والتعافي والتأمين.

وحين نتكلم عن التكيف مع آثار تغير المناخ والمسألة الواسعة المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث، من واجبنا أن نؤكد على أهمية العبء المالي الواقع على الميزانيات الوطنية

بسبب المشاريع الرامية إلى بناء القدرة على الصمود وزيادة فرص البقاء في مواجهة الحوادث المناخية. ويكتسي الوصول إلى آليات التمويل العالمية، مثل صندوق المناخ الأخضر، أهمية بالغة لنا. ولفترة طويلة للغاية ظللنا مكبلين بالإجراءات المعقدة لتقديم طلبات المساعدة التي منعتنا من الحصول على الأموال البالغة الأهمية والضرورية لتمكيننا من بلوغ الأهداف الإنمائية. ونقدر القرار الأخير لمجلس صندوق المناخ الأخضر الذي يهدف إلى تزويد البلدان القليلة المنعة بوجه خاص بنسبة ٥٠ في المائة من الموارد المخصصة لأغراض التكيف. كما نقدر ما أولي من أهمية لسد فجوات القدرات في تقييم تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ وإدارة هذه الأنشطة. فالحصول على التمويل، إذا أريد له أن يكون مجديا، لا بد من تبسيطه ويجب أن يقدم في الوقت المناسب.

ويرحب وفد بلدي بإنشاء مرفق مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS DOCK)، الذي سيكون بمثابة مركز لتبادل المعلومات لتنفيذ المشاريع المتعلقة بالمناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونشيد بالمساعدة التي يقدمها شركاؤنا في التنمية. ونحن على اقتناع بأن العمل بشكل وثيق مع شركائنا لبناء شركات فعالة وذات مغزى سيمهد السبيل نحو تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

وبرزت سانت كيتس ونيفيس باعتبارها رائدا في مجال تنمية الطاقة المتجددة في منطقة البحر الكاريبي. بل وحتى الآن، يحظى بلدنا بوجود مزيج من طاقة الرياح والطاقة الشمسية في شبكتنا للطاقة. وبحلول عام ٢٠١٦، سنضيف الطاقة المستخلصة من النفايات وبحلول عام ٢٠١٨، سنضيف الطاقة الحرارية الجوفية في جزيرة نيفيس. ونعكف على العمل بشكل حثيث لتقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري وبالتالي تقليل البصمة الكربونية. وفي تلك الخطة الطموحة، أشكر جميع شركائنا الدوليين الذين قدموا مساعدتهم وخبرتهم التقنية في تعزيز الثقة بالطاقة المتجددة في بلدي.

إن حكومة سانت كيتس ونيفيس ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق الإنصاف الاجتماعي والعدالة وتمكين السكان والحكم الرشيد والشفافية وبطبيعة الحال، تحقيق الازدهار للجميع. ونحن حكومة للشعب، ولدت من الرغبة في وضع تنمية شعبنا في الصدارة. ولذلك يحدونا الأمل في بناء دوائر مناصرين للدعم في عدة جبهات بغية معالجة مشكلة الجريمة. وعلى الصعيد الوطني، وضعنا خطة ذات ست نقاط لكفاحنا من أجل تقليص الجرائم العنيفة، على وجه الخصوص. ونعكف على الاستثمار في توفير المعدات الجديدة والتدريب لدعم المهنيين في مجال إنفاذ القانون لمنع وقوع الجرائم وكشفها وحلها. ونعمل بجدية لبناء ثقافة مهنية جديدة فيما بين وكالات إنفاذ القانون وبينها. ونشعر بالتشجيع من الإحصاءات الجديدة التي تشير إلى انخفاض الجرائم الكبرى في اتحاد سانت كيتس ونيفيس، وفي الوقت نفسه مع الإدراك بأنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل.

إن حكومة بلدنا عاقدة العزم على مجابهة المسائل المتعلقة بالجريمة بكل حزم. وسنعمل على مسارات متعددة، بما في ذلك العمل على تمكين الأسر والمجتمعات المحلية من خلال التعليم ومبادرات تنمية المهاراتk وبرامج التربية الوطنية. وسنعمل مع المدارس، ومع المنظمات غير الحكومية، ومع القادة الدينيين ومع الشباب أنفسهم، لا سيما الشباب الذين من المرجح أن يصبحوا أهدافا للسلوك الإجرامي أو متبعين لهذا السلوك. وسنوفر لهم البدائل والفرصة للنمو الشخصي والعمل اللائق والانخراط البناء في مجتمعنا. وهي تحد نحن ملتزمون به ويتعين علينا أن نكسبه.

ومع ذلك، إذا أريد للدول الصغيرة أن تتغلب على التحديات الماثلة التي يؤدي إلى تفاقمها أنشطة الجريمة العابرة

للحدود الوطنية، فإن علينا أن نعمل بشراكة. ونحن بحاجة إلى دعم البلدان المنتجة للبنادق لتقييد نقل البنادق والأسلحة الخفيفة والذخائر غير القانونية. وعلى من ينتجون الأسلحة النارية القيام بالمزيد من العمل لمنع وصولها إلى شواطئ بلداننا. ويجب علينا تبادل المعلومات وتحسين الحصول على الفرص والتعليم والتوظيف، لأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في بيئة تسود فيها الجريمة وأعمال العنف. ويجب بناء الازدهار لبنة بعد لبنة ويوما بعد يوم، ولا يمكن تحقيقه إلا في سياق مجتمعات تنعم بالسلام والأمان.

إن سانت كيتس ونيفيس، شأنها شأن بقية أعضاء الجماعة الكاريبية، أيدت باستمرار النداء المدوي من أجل إيلاء المزيد من الاهتمام للآثار الضارة التي تحدثها الأمراض غير المعدية على موردنا الرئيسي، وهو رأس مالنا البشري. ولا نزال نعاني من بازدياد الإصابات بأمراض مثل السرطان ومرض القلب ومرض السكري وارتفاع ضغط الدم في بلدنا، وبالتأكيد، في جميع أنحاء منطقة الجماعة الكاريبية. ونود أن نكرر دعوتنا إلى اتخاذ استجابة عالمية قوية لمكافحة الأمراض غير المعدية في البلدان النامية مثل بلدنا. ولا نزال نأمل أن يعمل إدراج الأمراض غير المعدية في أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الغايات والمؤشرات على الصعيد الوطني على عكس اتجاه ارتفاع الإصابات بالأمراض غير المعدية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ونتفق تماما مع القول المشهور ”إن صحة الأمة تعني ثروتها“. ولذلك نناشد منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في ذلك الصدد من خلال وكالاتها المتخصصة ومكاتبها الإقليمية.

ويسرنا أن نعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والشراكة بين البلدان الكاريبية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجماعة الكاريبية، ونناشد مواصلة التضامن العالمي في ذلك المسعى. وبلدي بالذات في المسار الصحيح نحو تحقيق خفض معدل انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال إلى الصفر بنهاية عام ٢٠١٥، ونحن ملتزمون بالهدف المتمثل في جعل الجماعة الكاريبية المنطقة الأولى في العالم التي تقضي على مرض الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

ويسر حكومتي أن توجّه انتباه المجتمع الدولي إلى الإسهامات القيمة لحكومة جمهورية الصين في تايوان في مجالات التعاون الدولي والصحة والتكنولوجيا والسلام والأمن. إننا نعيش في عصر حيث الشراكة العالمية شرط أساسي لحل المشاكل المعقدة على الصعيد الدولي. إن من دواعي فخر حكومة سانت كيتس ونيفيس أن تُعلن أن العلاقة التي نشأت قبل أكثر من ثلاثة عقود قد أسفرت عن فوائد في كل مجال من مجالات التنمية المستدامة. هذا المستوى من المشاركة بين بلد من البلدان النامية وشركائه في التنمية هو حقاً نموذج مناسب للنظر فيه من جانب الدول الصغيرة مثل بلدنا في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وفي نظرنا في النماذج والترتيبات التي من شأنها تعزيز خطتنا العالمية، وجدنا فائدة عملية قيمة في اتفاق النفط الكاريبي مع فنزويلا دعماً للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التماسك الاجتماعي. إن فنزويلا، تحت رئاسة الرئيس شافيز والآن تحت رئاسة الرئيس مادورو، تستحق الثناء لأنها بينت للعالم إمكان وجود طريقة أفضل وأكثر فائدة لدفع خطة التنمية. تدرك سانت كيتس ونيفيس، بطبيعة الحال، المسائل الإقليمية القائمة بين فنزويلا وغيانا الدولة التي نشاركها عضوية الجماعة الكاريبية. ونتوقع من القادة في فنزويلا وغيانا حلّ مشاكلهم بالوسائل السلمية ووفقاً للقانون الدولي. وحكومتي على أهبة الاستعداد للمساعدة جنباً إلى جنب مع الجماعة الكاريبية في تسوية هذه القضايا الصعبة جداً.

ويسرّ سانت كيتس ونيفيس صدور القرار الأخير من حكومتي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية بإستئناف العلاقات الدبلوماسية، وهو الحل الذي تدعو إليه الجماعة الكاريبية منذ فترة طويلة. هذا هو قوت مناسب لبدء عهد جديد من الشراكة والتعاون الإقليميين. لقد استفاد بلدي إلى حد كبير من بناء القدرات في مجالات التعليم والصحة بفضل شراكتنا مع كوبا. ونحيي العديد من الوصفات المبينة في خطاب الرئيس راؤول كاسترو إلى الجمعية العامة (انظر A/70/PV.14) التي تدعو إلى ترتيبات أفضل للبلدان الكاريبية والمعاملة الخاصة والتفضيلية. ونتّفق في الرأي على وجوب النظر في مسألة التعويض في السياق الأوسع لشرّ الرق وأثره السلبي المستمرّ على التنمية في منطقة البحر الكاريبي. ويجب اعتبار التعويض سبيلاً إلى معالجة الإجحاف المستمرّ الذي ألحقه الرق باقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

وفي إطار جدول أعمالنا الإنمائي، ستعمل سانت كيتس ونيفيس بشكل يومي لتكفل لكل مواطن الحصول على الرعاية الصحية الجيدة والتعليم المناسب في القرن الحادي والعشرين والعمل اللائق وتحسين نوعية الحياة بما يتفق مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونظلّ توّاقين للعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة، ولكن يجب إعادة تنشيط الأمم المتحدة ومنحها أدوات جديدة وإعادة تركيزها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وفي الواقع، نريد أن نرى الأمم المتحدة معززة وتجسّد واقع عالمنا واحتياجات أعضائها ورغبات شعوبنا المتنوعة والمتنامية.

وفي سانت كيتس ونيفيس، نقوم ببناء مجتمع حديث ومسؤول ومستجيب متأصل في الديمقراطية وسيادة القانون. ونحن متفائلون بأن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في الأشهر والسنوات القادمة ستكون أقوى وأكثر مرونة وحداثة وتجاوباً لتكميل عملنا وتحسين القدرة على منع وقوع أزمات بطرق تحسن الحياة بالفعل. وسنحول بلدنا الحبيب سانت كيتس ونيفيس والأممَ المتحدة بل والعالمَ من خلال تلك الالتزامات والإجراءات. وليبارك الله في سانت كيتس ونيفيس وشعبها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب وتمكين الناخبين في سانت كيتس ونيفيس على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد تيموثي س. هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب وتمكين الناخبين في سانت كيتس ونيفيس من المنصة.

خطاب السيد إدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية ألبانيا.

اصطُحب السيد إدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد إدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد راما (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل عام واحد، بدأ البابا فرانسيس جولته في أوروبا بزيارة ألبانيا. وفي الأسبوع الماضي، شهدنا هنا في أمريكا الأمل والفرحة التي يمكنه أن يجلبها إلى البلد الأغنى والأقوى في العالم. فتصوروا الفرحة التي جلبها إلينا، وعلى الأخصّ الإشادة التي أشادها بألبانيا بقوله إننا الدليل على أن التعايش السلمي والمثمر بين الأشخاص والطوائف من المؤمنين بأديان مختلفة ليس أمراً مرغوباً به فحسب، بل أمراً ممكناً وواقعيا. ونشعر بالاعتزاز بحق بهذا التراث؛ الطوائف المتعايشة بأخوّة في وقت يتسبب

فيه التطرف الديني والعنف والإرهاب في معاناة لا توصف – ذلك العنف والتطرف اللذان دفعا بحشود من الناس ليرتحلوا في مشاهد تذكّرنا بالهجرة الجماعية في العصور الغابرة، حيث يصل الأطفال والنساء والرجال بالآلاف إلى عتبات أبوابنا في البلقان طلبا للأمان والحماية في أوروبا.

وكما يعلم الجميع هنا على الأرجح، فالنزاعات التي تحصل بدافع الكراهية العرقية والعنف ليست بأي حال من الأحوال غير معروفة لنا في منطقة البلقان. ولكن يمكننا اليوم كمنطقة أن نجرؤ على التطلّع أخيراً بأمل إلى الأمام ونُظهر أن هناك طريقاً آخر ممكناً إلى الأمام. وفي العام الماضي، وللمرة الأولى، بعد ١٠٠ عام من النزاعات المجمدة أو الحيّة والمواجهات في البلقان، لم يتم توجيه أي أسلحة إلى أي أحد. وبعد قرن مشوب بالنزاع، شهدنا أخيراً سنة من التعاون الرامي إلى جعل السلام الذي حققناه سلاماً يطيب العيش فيه. إن المحادثات بين صربيا وكوسوفو، الدولة الجديدة التي تسهم في تحقيق الاستقرار في المنطقة، قد مكنت البلدين من إيجاد حلول مشتركة لمجموعة من المسائل، لما فيه خير شعبيهما. وهنا أود أن أدعو جميع الموجودين في هذه القاعة الذين لم يعترفوا بعد بكوسوفو إلى القيام بذلك، ومن خلال ذلك يقدمون مساهمة مباشرة في تعزيز الاستقرار والسلام والتعاون في منطقة أصبحت العام الماضي قصة نجاح كبير، وهي منطقة تتغلّب فيها الآمال والأحلام بالمستقبل على مخاوف وكوابيس الماضي.

وكذلك، فإن الاعتراف الكامل بكوسوفو من قبل كل البلدان الممثلة في هذه الجمعية سيكون في صالح صربيا.

وعلاوة على ذلك، قمت في السنة الماضية بزيارة، هي الأولى لرئيس وزراء ألباني إلى بلغراد منذ ٦٨ عاما. ومنذ مؤتمر قمة غرب البلقان، الذي عقد في فيينا في آب/أغسطس، نجحت منطقتنا في أن تتعاون في عدد من المجالات، بما في ذلك برامج التبادل الشبابية التي روجت لها ألبانيا وصربيا، والمستوحاة من نموذج التبادل الشبابي بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. ونحن نركز على هذا الأمر خاصة لأنه من المهم للغاية أن يدرك شبابنا ما تعلمناه من التاريخ، ألا وهو، أنه من الأفضل أن نختفي باختلافاتنا بدلا من التنازع بسببها وأن نتعلم من ماضينا بدلا من العيش فيه، بصرف النظر عن المكان واللغة واللون والدين.

وفي نهج لم يسبق له مثيل، شرعت الأمم المتحدة في حوار مع المئات والآلاف من الشباب. وقد أخذت آمالهم وتوقعاتهم في الحسبان عند وضع أهداف التنمية المستدامة. وإذ نؤكد التزامنا بتحقيق هذه الأهداف، علينا أن نركز اهتمامنا على الشباب. فلتتحد جميع البلدان، صغيرها وكبيرها، للعمل معا من أجل بدء عملية إعداد ميثاق عالمي يجعل تعليم شبابنا وتصميمنا على بناء مستقبل أفضل لهم في صميمه. ونحن الآن بصدد إجراء إصلاح في ألبانيا يشمل إدراج ميثاق قيمي كهذا في المناهج الدراسية. كما نجتهد في العمل من أجل إحراز تقدم في تنفيذ إصلاحات هامة في عدد من المجالات، بما في ذلك التعليم والإدارة العامة والطاقة والتنمية الاقتصادية والعدالة ومكافحة الجريمة.

إن ألبانيا حريصة على أن تكون جزءا من الفريق العالمي المقرر أن يجتمع في كانون الأول/ديسمبر القادم في باريس لاتخاذ قرار بشأن تدابير لحماية البيئة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والأغراض التي ستخدمها المساهمات المُزمعة التي سيجري اتخاذ قرار بشأنها على الصعيد الوطني. وسيكون هذا الحدث غير المسبوق فعالاً إذا عملنا كفريق كبير وأنجز كل منا ما عليه. ولكن، في عصر تكتنفه تحديات هائلة، من قبيل تغير المناخ والتطرف العنيف والفقر وعدم المساواة والفساد والاتجار غير المشروع، يجب أن نضمن أولا وقبل كل شيء المستقبل من خلال تعليم الشباب قيم التسامح والاحترام والتفاهم، بغض النظر عن المكان أواللغة أواللون أوالدين.

لقد كنت فنانا قبل انتخابي لشغل منصب سياسي. وما زلت أعمد في كل يوم إلى الإمساك بقلم رصاص أو قلم أو

فرشاة رسم، ولو لبضع دقائق، وأرسم أو أُخطط كيفما اتفق أو ألوّن. ونحن جميعا نسعى إلى رسم صورتنا الكبيرة، كل بطريقته لنحدد رؤية واضحة ونعمل على تحقيقها.

وإذا كان العالم لوحة، فمن المرجح أن تكون رمادية أكثر منها سوداء أو بيضاء في وقتنا الحاضر. فليس هناك سوى القليل من اليقين. وتحذرنا بقع الألوان الصارخة والحادة الكثيرة من الأخطار والتهديدات العديدة التي تواجهنا. ولكن هنا في هذا المكان، ثمة قيم ومبادئ يمكن أن تنطبق على جميع التحديات في العالم، ونحن بحاجة إليها الآن أكثر من أي وقت مضى. قال ونستون تشرتشل في زمن شهد أحداثا مأساوية، وسط دقات طبول الحرب: ”إن الكلمات هي الشيء الوحيد الذي يبقى إلى الأبد“. فلنصور جميعا بالكلمات في مناهجنا المدرسية قيم ومبادئ التسامح واحترام تنوع الأديان والهويات والثقافات والتاريخ والمعتقدات، وبالتالي نعترف بالإنسانية المشتركة التي نتشاطرها جميعا.

ومن الواضح أن مبادئ وقيم التسامح العالمية، المخطوطة في ميثاق عالمي بالحبر الأسود على ورق أبيض، لا يمكن أن تمحو التطرف المقترن بالعنف والكراهية والقوالب النمطية والتمييز والجراح الناتجة عن ذلك. غير أن هذه القيم، عندما نصوغها في كلمات ونُدرسها في مدارسنا، يمكن أن تضيق هوة الخلافات وتلهم الأفئدة والعقول لاتخاذ إجراءات مشتركة، وتقودنا باتجاه مستقبل أفضل لعالمنا. إن قلوب وعقول الشباب تمثل أكبر ضمان لمستقبل أفضل. وإذا بينا لهم الطريق الصحيح، فسيسلكونه.

فلنحاول أيضا أن نكون فريقا أفضل وأن نثبت، أولا وقبل كل شيء، أننا – رجالا ونساء، أفرادا وشعوبا – متحدون بفضل إنسانيتنا المشتركة، ويجب أن نعمل معا من أجل بناء مستقبل مشترك ومستدام للجميع بغض النظر عن المكان واللغة واللون والدين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إدي راما، رئيس وزراء جمهورية ألبانيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وليد المعلم، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في الجمهورية العربية السورية.

السيد المعلم (الجمهورية العربية السورية): السيد رئيس الدورة السبعين للجمعية العامة؛ يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية في دورتها الحالية، وأن أتمنى لكم النجاح والتوفيق في قيادة أعمال هذه الدورة، وأشكر سلفكم على دوره خلال أعمال الدورة الماضية.

أحييكم من على هذا المنبر. هذا الصرح الدولي الكبير، الذي أنشئ أصلا بكل تفرعاته ليعم الأمن والسلام دول العالم. أحييكم وأنا القادم من بلد اهتز فيه الأمن ورحل السلام، من بلاد تعيش حربا ضروسا منذ أربع سنوات ونيف، من أرض تعمدت بدماء أبنائها وهم يحاربون الإرهاب ويدافعون عن أبناء بلدهم ضده، منتظرين من هذه المنظمة الدولية أن تنفذ وعودها، وتطبق قراراتها في مكافحة الإرهاب.

إن القرارات التي أقرها مجلس الأمن تحت الفصل السابع ما زالت حتى الآن حبرا على ورق، لا تُذكر إلا في البيانات الصحفية والمواقف الإعلامية. أما على أرض الواقع، فما زالت الدول الممولة والراعية والداعمة للإرهاب تغذي التطرف في المنطقة وتسلح وتدرب وترسل الإرهابيين إلى سورية ولا تعبأ ولا تهتم بتنفيذ هذه القرارات.

أسألكم، كما يسألكم شعب سورية الصامد: إلى متى ستبقى الدول النافذة تستقوي على الدول الملتزمة بالقانون

الدولي وتتجاهل الدول التي تضرب عرض الحائط بقرارات مجلس الأمن؟ أسألكم: ما الذي فعلتموه لإيقاف هذه الدول عن القيام بما تفعله من إجرام بحق الشعب السوري؟ لماذا كل هذا الصمت؟

إنكم تشاهدون هذه الدول وهي تفرخ هذا الفكر المتطرف إلى أن وصل إلى دول أوروبا ليضرب فيها كما ضرب في دول الشرق الأوسط، وبدأت الخلايا النائمة بالاستيقاظ، والتفجيرات والاغتيالات عادت لتطل برأسها في الغرب. أسألكم ما ذنب الأبرياء في بلدكم الذين بدؤوا يدفعون ثمن دعم بعض سياسييكم للإرهاب، أنتم تعرفون أكثر من غيركم أن الإرهاب فكر لا حدود له، وأن هذا المارد عندما يخرج لا يمكن حبسه في دول بعينها، فإرهاب تنظيم داعش وجبهة النصرة، وبقية تنظيمات حركة القاعدة الإرهابية، يقتل الأبرياء ويسبي النساء، ويمطر المدنيين بالقذائف ويقطع عنهم مياه الشرب والكهرباء، ويدمر معالم التاريخ والحضارة، بما في ذلك تلك المدرجة على لائحة التراث العالمي، الذي يعتبر إرثا للإنسانية جمعاء، وكان آخر هذه الجرائم تدمير معبدي بعل شمين وبل، وقتل علماء الآثار بطرق وحشية.

لماذا تدعم بعض حكوماتكم دولا اعتادت أن تصدّر أزماتها إلى خارج حدودها، ولماذا تدعمونها وهي لا تنتج إلا الخراب، وكيف يمكن لدول متطورة تحكمها الانتخابات والبرلمانات أن تتحالف مع دول ليس فيها برلمانات أصلا، ولا تعترف بنصف مجتمعها الفاعل وهو المرأة، وكيف يمكن لهذه الدول أن تقبل ممارسات جهاد النكاح، والذبح، وقطع اليد، والحرق، والتدمير الممنهج للتاريخ، والآثار، والثقافة.

بعد كل ما سبق أقول لكم إن سوريا مستمرة في محاربتها للإرهاب قولا وفعلا، والجيش العربي السوري قادر على تطهير البلد من هؤلاء، رغم كل التضحيات والأثمان الباهظة في الأرواح التي دفعها ولا يزال، ودفعها معه الشعب السوري بكل أطيافه، وبكل الأشكال أمنيا واقتصاديا ومعيشيا. لكن أرجو أن تقفوا مرة واحدة أمام الصدق والحقيقة، فواجب المجتمع الدولي أن يوقف هذا السيل من الإرهابيين القادمين من مائة دولة وفق بيانات الأمم المتحدة، إلى سوريا لإنشاء دولة الخلافة، التي كما تعلمون جميعا لن تتوقف في سوريا أو العراق، والتي صرح قادتها مرارا وتكرارا أن هدفهم من مكة المكرمة إلى كل أوروبا، ليعيدوا مجد الخلافة كما يرونه هم، وإن لم توقفوا هذه الدول الداعمة للإرهاب هي ومن ترسل من الإرهابيين، فإن النار التي اشتعلت في سوريا والعراق وليبيا، ستستمر بالانتشار خارجها.

إن سوريا لم تتوقف يوما واحدا عن الدعوة والتشبث بالمسار السياسي، انطلاقا من رؤيتنا التي أثبتت بأنها صائبة. إن مكافحة الإرهاب هي أولوية للسير بالمسارات الأخرى، فلا يمكن لسوريا أن تقوم بأي إجراء سياسي ديمقراطي يتعلق بانتخابات أو دستور أو ما شابه، والإرهاب يضرب في أرجائها ويهدد المدنيين الآمنين فيها. وكيف لنا أن نطلب من الشعب السوري أن يتوجه إلى صناديق الاقتراع وهو غير آمن في الشوارع وفي البيوت، والقذائف تنهال عليه من المجموعات الإرهابية التي تدعمها دول معروفة لكم جميعا.

رغم ذلك كنا، ولا نزال مؤمنين بالمسار السياسي وفق المحددات التي باتت معروفة للجميع. الحفاظ على السيادة الوطنية، ووحدة سورية أرضا وشعبا، والحفاظ أيضا على مؤسسات الدولة وتطويرها والارتقاء بأدائها. إن الطريق الوحيد للتوصل إلى الحل السياسي، يتمثل في الحوار الوطني السوري، دون أي تدخل خارجي.

وانطلاقا مما سبق، وافقت سوريا على المشاركة في جنيف ٢ وموسكو ١ و ٢، وأعلن أمامكم الآن أن سوريا توافق على المشاركة بلجان الخبراء الأربع للعصف الفكري، التي اقترحها المبعوث الخاص دي ميستورا بعد تأكيده مرارا أن هذه اللجان هي لتبادل الأفكار، وهي مشاورات تمهيدية غير ملزمة، يمكن الاستفادة من مخرجاتها التي يتم التوافق عليها

للتحضير فيما بعد، لإطلاق جنيف ٣. وفي ظل ذلك، هناك من توهم أن موافقة سوريا على المسار السياسي مهما اختلف شكله ومبادراته ومسمياته، له علاقة بما يصورونه من ضعف جيشها وشعبها في الميدان.

وأنا أقول لكم إن سوريا قوية ومستمرة في محاربتها للإرهاب، والجيش والشعب صف واحد في مواجهته، فلا يظنن أحد أيا كان إنه وبعد كل هذه التضحيات والصمود لأربع سنوات ونيف، أنه يستطيع أن يأخذ بالسياسة ما لم يستطع أن يأخذه بالميدان، وأنه سيحقق على طاولة المفاوضات ما فشل في تحقيقه على الأرض، فقرار الشعب السوري بيده فقط، ولا أحد يستطيع أن يسلبه هذا الحق، فالجيش العربي السوري فاجأ العالم بقوته وعقيدته وثباته.

إن دعوة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المهمة، لقيام تحالف دولي إقليمي لمكافحة الإرهاب، لاقت اهتمام الحكومة السورية ودعمها، فالإرهاب لا يحارب من الجو فقط، وكل ما سبق من عمليات لمكافحته لم يؤد إلا إلى انتشاره وتفشيه فالضربات الجوية غير مجدية ما لم يتم التعاون مع الجيش العربي السوري القوة الوحيدة في سوريا، التي تتصدى للإرهاب. إن الإعلان عن بدء الغارات الجوية الروسية في سورية، والذي جاء بناء على طلب من الحكومة السورية وبالتنسيق معها هو مشاركة فعالة في دعم الجهود السورية في مكافحة الإرهاب.

إن ما سمي بالربيع العربي لم يكن ربيعا إلا لإسرائيل، وحلفائها السريين والعلنيين، وهي تستمر بالاعتداء على سوريا على مرأى ومسمع العالم، تسلح الإرهابيين وتداويهم في مستشفياتها، وتساعدهم عبر استخباراتها وتدعمهم ليقفوا بينها وبين الجيش العربي السوري عبر الشريط الحدودي، وعندما يضعفون تتدخل مباشرة عبر الضربات الجوية أو عبر القصف المدفعي، تماما كما فعلت وتفعل تركيا سواء في حلب أو في إدلب، وكما تفعل السعودية وقطر اللتان تتسابقان على سفك الدم السوري، عبر أدواتهما المختلفة.

إن استمرار الدعم للإرهابيين وقيامهم بتصعيد هجماتهم على المواطنين في معظم المناطق والمدن السورية أدى، ويؤدي، إلى ازدياد حاجة المواطنين للاحتياجات الأساسية في العديد من المجالات. وقد أدت العقوبات اللاإنسانية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للمدنيين السوريين في الوقت الذي تقوم فيه حكومة بلدي بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في المجال الإنساني، وفي إطار خطط الاستجابة المتفق عليها مع الحكومة السورية، بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وخاصة الذين اضطرتهم الجرائم الإرهابية إلى ترك منازلهم والنزوح عنها، كثير منهم لجأ إلى بعض دول الجوار وخارجها. وبعض هذه الدول وضعتهم في معسكرات للتدريب على استخدام السلاح، أو في ما يشبه أماكن اعتقال وعزل.

إنني أؤكد أن الدولة السورية تضمن لمن يرغب من هؤلاء المواطنين العودة الآمنة والحياة الكريمة. وفي ذات الوقت، فإن سورية مستمرة في بذل أقصى الجهود لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المواطنين السوريين، دون تمييز، أينما كانوا.

إن الجمهورية العربية السورية تؤكد تمسكها باستعادة الجولان السوري المحتل كاملا حتى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ورفضها لكافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير معالمه الطبيعية والجغرافية والديموغرافية، في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارين ٤٩٧ (١٩٨١) و ٤٦٥ (١٩٨٠). كما تؤكد سورية على أن قضية فلسطين هي القضية المركزية للشعب السوري الذي يدعم الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وخاصة حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس.

لقد قبلت سورية نهاية عام ٢٠١٣ مبادرة رئيس روسيا الاتحادية، فلاديمير بوتين، وانضمت إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة انطلاقا من إيمانها بالسعي نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، ولتثبت للعالم كله التزامها بالوقوف ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية. ولقد قامت سورية بالوفاء بالتزاماتها الناتجة عن الانضمام للاتفاقية وأنجزت، رغم الظروف القاسية والصعبة، التزاماتها. ولولا التعاون السوري مع البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لما تم إنجاز هذه المهمة.

وتهنئ الجمهورية العربية السورية جمهورية إيران الإسلامية على صمودها وانتصارها بإنجاز الاتفاق التاريخي الذي يحقق تطلعات الشعب الإيراني الشقيق، ويعترف بحق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ويرفع العقوبات عنها، ويفك التجميد عن أرصدتها، ويؤدي إلى انفتاح الساحة الدولية على هذا البلد الشقيق. لقد أثبت هذا الاتفاق أن الحراك الدبلوماسي الدؤوب والجاد قادر على تذليل كل العقبات والخروج بحلول سلمية عادلة للملفات الشائكة.

وتؤكد سورية على أن إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل غير قابل للتحقيق ما لم تنضم إسرائيل، القوة النووية العسكرية الوحيدة في المنطقة، إلى كافة معاهدات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي ذات الوقت، تؤكد سورية على حق جميع الدول في حيازة التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية.

لقد أكدت سورية على أن فرض إجراءات اقتصادية أحادية غير أخلاقية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تتناقض مع قواعد القانون الدولي ومبادئ التجارة الحرة. ومن هذا المنطلق، فإننا نهنئ كوبا على توصلها لاتفاق مع الولايات المتحدة لرفع الحصار عنها. ونجدد الدعوة إلى رفع كافة الإجراءات القسرية الأحادية المفروضة على سورية وشعوب أخرى مثل كوبا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفنزويلا وبيلاروسيا، ووقفها.

وختاما، أقول لكل من يدعي حرصه على أمن الشعب السوري وسلامته إذا أردتم الانتصار على الإرهاب وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، نفذوا بصدق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ليبدأ العد العكسي للحرب في سورية، حتى نصل إلى ربع الساعة الأخيرة لتفتح الأبواب لتنفيذ ما يتم التوافق عليه في المسار السياسي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غونار براغي سفينسون، وزير الخارجية في جمهورية أيسلندا.

السيد سفينسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد تغير العالم تغيرا هائلا منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما. للقد أصبحت هيئة عالمية حقيقية مكونة من ١٩٣ دولة عضوا. وقد أنشأت الأمم المتحدة هيكلا لحفظ السلام، وأشرفت على وضع إطار قوي لحقوق الإنسان وإنشاء وكالات رئيسية من أجل القضايا الإنسانية، والتنمية، والبيئة. ولقد شهدنا تدوين القانون الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة من خلال معاهدات تاريخية من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وخلال نفس الفترة، شهدت الأمم المتحدة كروب ومآسي أجيال عديدة في جميع أنحاء العالم – مآسي ناجمة عن الفقر والنزاعات والكوارث الطبيعية.

ولم ترق الأمم المتحدة دائما لمستوى توقعاتنا، لكنها المنظمة الوحيدة التي يمكن لجميع البلدان من خلالها أن تعمل على حل المشاكل التي نواجهها اليوم ومنع وقوع المشاكل المحتملة في المستقبل. وتقدم هذه الذكرى السنوية مثالا بارزا

للكيفية التي يمكن بها لدول العالم أن تعمل معا، في إطار محفل الأمم المتحدة، على رسم مستقبل لشعوبنا. وتعد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وخطة عمل أديس أبابا اثنين من الإنجازات التي ينبغي لنا أن نفخر بها. وقد عملت أيسلندا جاهدة، إلى جانب العديد من الدول الأعضاء الأخرى، لتحقيق النتيجة المتوازنة التي نراها اليوم. ويسرنا بشكل خاص الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهما مفتاح التنمية المستدامة.

ويسرنا أيضا أن تكون الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية محورا للخطتين على السواء. سيتطلب القضاء على الجوع تحقيق الأمن الغذائي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالمحافظة على المصدرين الوحيدين للغذاء لدينا وإدارتهما إدارة مستدامة، وهما: المحيطات والأرض.

إن عدم كفاءة إدارة مصائد الأسماك والافتقار إلى الهياكل الأساسية في هذا الميدان يكلف مجتمعاتنا نحو ٥٠ بليون دولار سنويا. كما أن أراض صالحة للزراعة بمساحة جنوب أفريقيا تتدهور كل عام. ولدينا الآن مخطط لإصلاح ذلك، وأيسلندا ملتزمة بالمساهمة في هذه الجهود.

والهدف الآخر الهام للغاية على صعيد الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية هو الهدف ٧ المتعلق بحصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. وينبغي لنا السعي إلى التخلي عن استخدام الوقود الكربوني وأن نوجه، في الوقت ذاته، الكم الهائل من الإعانات المقدمة لقطاع الوقود الأحفوري، البالغة حوالي ١٤,٥ بليون دولار في اليوم، إلى موارد الطاقة المتجددة. وسيكون ذلك بداية جيدة، وهنا، لا بد من إيلاء الاعتبار اللازم لأولئك المعنيين بهذه الأمور.

وقد تعاونت أيسلندا أيضا بجد مع الآخرين لإدراج عبارات في خطة عام ٢٠٣٠ تشير إلى الأمراض غير المعدية، بما في ذلك الاضطرابات العصبية. ويتطلب الطابع العالمي لأهدافنا الجديدة المشتركة من كل دولة من دولنا الإسهام على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. لا يمكن لأحد منا أن يحقق النجاح بمفرده. وآيسلندا ملتزمة بالقيام بدورها نحو بلوغ تلك الأهداف الطموحة.

نحن نشهد العواقب الوخيمة لتغير المناخ في كل مكان. وفي الشهر الماضي، شاركتُ في ”مؤتمر القيادة العالمية“ في ألاسكا بحضور مشاركين من بلدان القطب الشمالي الأخرى بهدف لفت الانتباه إلى آثار تغير المناخ، وهي جلية بصفة خاصة في تلك المنطقة. فدرجات الحرارة في المنطقة القطبية الشمالية ترتفع بأكثر من ضعف متوسط المعدل العالمي. والنظام الإيكولوجي الهش في المنطقة معرض للخطر بشكل متزايد، والمجتمعات المحلية في القطب الشمالي تواجه بشكل مباشر تحديات التعامل مع مناخ يتغير بسرعة. والآثار بعيدة المدى، إذ يسهم انكماش الأنهار الجليدية في ارتفاع مستويات سطح البحر في الجنوب.

ما زال هناك وقت لتحويل مجرى الأمور. وسيكون اجتماع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس في كانون الأول/ديسمبر فرصة – ولربما فرصتنا الأخيرة، لنضع أنفسنا على مسار نحو مستقبل مستدام ولنتخذ قرارات تستند إلى أفضل العلوم المتاحة. وآيسلندا ملتزمة بالتوصل إلى اتفاق عالمي طموح طويل الأجل بشأن المناخ وتعتزم، بالعمل جماعيا مع البلدان الأخرى في أوروبا، الحد من انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

لقد طُلب منا التركيز على سبل المضي قدما على طريق السلام والأمن وحقوق الإنسان. وعندما يكون الظلم هو التجربة اليومية لقسم كبير من السكان وعندما لا يكون للناس صوت، يكون السلام والأمن في خطر. ومن دون السلام والأمن، لن نحقق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، لا يمكن استخدام اعتبارات السلام والأمن مبررا لانتهاك حقوق

الإنسان. ولا ينبغي تبرير فرض عقوبة الإعدام بذريعة الحاجة إلى الحفاظ على النظام والأمن. وفي هذا الصدد، فإن قضية علي محمد النمر في المملكة العربية السعودية، والذي كان قاصرا وقت حدوث الجرائم المزعومة، تثير بالغ القلق. وأدعو المملكة العربية السعودية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية وتخفيف الحكم الصادر بحقه.

إن من سمات أي مجتمع عادل وإنساني طريقته في معاملة الأقليات والفئات الأكثر ضعفا. وستواصل آيسلندا العمل مع الآخرين من أجل عدم التمييز، بما في ذلك على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. إن حقوق الإنسان هي لجميع الرجال والنساء ولجميع الفتيات والفتيان، لا للبعض فحسب. وعبارة ”نحن شعوب (الأمم المتحدة)“ تشمل الجميع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الرويعي (البحرين).

وستواصل آيسلندا مناصرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، شأنها شأن العديد من الدول الأعضاء الملتزمة الأخرى. وفي بداية السنة، شاركت مع زميلي ممثل سورينام في استضافة مؤتمر ”صالون الحلاقة“ هنا في الأمم المتحدة، والذي كُلل بالنجاح. وكان الهدف هو السعي من أجل جعل الرجل أكثر نشاطا بخصوص مسألة المساواة بين الجنسين. وقد رأيت في المؤتمر أيضا دعما لحملة ”الرجل نصير المرأة“ التي تديرها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي ضوء هذا النجاح، تعتزم آيسلندا استضافة مؤتمر ”صالون الحلاقة“ في المنظمات الدولية الأخرى التي ننتمي إلى عضويتها.

إن صغر حجم عالمنا تبرزه الحالة الراهنة للمهاجرين واللاجئين. لقد شهدنا، في أوروبا بصفة خاصة، وقبل الأزمة السورية بكثير، محاولات يائسة لرجال ونساء يفرون من بلدانهم، وما لذلك من تبعات مأساوية في كثير من الأحيان، بحثا عن مستقبل آمن لأنفسهم ولأطفالهم. والبحث عن حياة أفضل ليس أمرا جديدا. فقد غادر نحو خمس سكان آيسلندا بلدنا في أواخر القرن التاسع عشر في مواجهة الفقر المدقع والظروف المناخية القاسية. وبالنسبة للكثير من الآيسلنديين والملايين من الأوروبيين الذين خاضوا الرحلة المحفوفة بالمخاطر إلى أمريكا الشمالية، كانت الهجرة مسألة بقاء. وكان آخرون يفرون من الظلم والنظم السياسية التي لا صوت لهم فيها.

غير أن أزمة اللاجئين الحالية لم يسبق لها مثيل في العصر الحديث. ومصطلح الهجرة لا يكاد يعبر عن مدى شدة هذه الحالة. إنه نزوح جماعي. لقد رأينا جميعا الأرقام. ففي هذه السنة وحدها، عبر حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمهاجرين البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، وفر الملايين إلى بلدان مجاورة. وهنا، أود أن أعرب عن التقدير لجيران سورية، الذين وفروا المأوى بهدوء وتصميم للغالبية العظمى من اللاجئين. لقد نجم عن الصراع الدائر في سورية، بجذوره المعقدة الضاربة في الصراعات الأكبر في المنطقة، نطاقا من المعاناة كنا نتمنى جميعا ألا نراه مرة أخرى أبدا. ويجب أن يكون الحل طويل الأجل هو حل النزاع في سورية، والنزاعات الأخرى المماثلة، بالوسائل السياسية.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ونهيب بجميع أعضاء مجلس الأمن، حسب ما جاء في الميثاق، أن يضموا قواهم لوقف إراقة الدماء في سورية. فآثار الحالة تتجاوز بالفعل المنطقة. وفي غضون ذلك، فإن الواجب الإنساني لبقية العالم يتمثل في البحث عن سبل للحد من معاناة اللاجئين. إن هذه ظروف قصوى تستدعي تدابير استثنائية. وقد قررت حكومة آيسلندا تخصيص مبلغ ١٦ مليون دولار لمواجهة هذه الأزمة ودعم العمل الحيوي لمؤسسات الأمم المتحدة العاملة على الخط الأمامي، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ولاستقبال أعداد متزايدة من اللاجئين في آيسلندا. غير أن هذه

ليست لعبة أرقام. هناك ظروف مختلفة في البلدان المختلفة. ولكن علينا جميعا أن نفعل ما في وسعنا. إن هذه لحظات حاسمة في التاريخ.

تؤكد آيسلندا من جديد اقتناعها الراسخ بأن الطريق الوحيد إلى السلام بين إسرائيل وفلسطين هو الحل القائم على وجود دولتين. ويتعين على الجانبين الالتزام التزاما كاملا بذلك الحل، ويجب عليهما الامتناع عن الأعمال التي تقوضه. ومما يبعث على القلق المتواصل والعميق الحالة الإنسانية للفلسطينيين، وبخاصة في غزة، حيث نواصل الدعوة إلى رفع الحصار. وعلى إسرائيل أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك الوقف الفوري لهدم المنازل الفلسطينية ووضع حد لتشريد الفلسطينيين من أراضيهم.

والنشاط الإرهابي من جانب العناصر الفلسطينية هو أيضا غير مقبول كلية ولا يمكن إلا أن يقوض السلام. ونحن ندين كل أعمال العنف ضد المدنيين. ولا بد من كفالة سلامة ورفاه المدنيين على الجانبين على الدوام. وفي حين لا تبعث الحالة في منطقة الشرق الأوسط على تفاؤل يُذكر، فقد حققت الدبلوماسية في الآونة الأخيرة انتصارا على التراع. وأود أن أهنئ جميع الأطراف التي توصلت إلى اتفاق تاريخي بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي. ونأمل أن نرى الاتفاق يسهم في زيادة الاستقرار في المنطقة. وينبغي أن نحرص على ألا ننسى التراعات الأخرى التي يمكن أن تحتدم، إن لم يجر التعامل معها. وهنا، يحضرني الوضع في الصحراء الغربية.

في هذه الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي لنا أن نُذكر بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والصكوك ذات الصلة. وهي تشمل الامتناع عن ”التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة“. ومما يثير القلق البالغ أن يعمل عضو من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من أجل تقويض السلامة الإقليمية لدولة أخرى. إن سيادة القانون وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية مسألة ذات أهمية وجودية بالنسبة للدول الصغيرة مثل بلدي.

إن الأمم المتحدة ليست مثالية. غير أنني أود أن أهنئ الأمين العام بان كي – مون على التصميم الذي يتصدي به لأوجه القصور في المنظمة. هناك عمل مهم جار لتنشيط أعمال الجمعية العامة. وترحب آيسلندا بالقرار ٣٢١/٦٩ بشأن هذا الموضوع، ولا سيما فيما يتعلق بتعيين الأمين العام. فبعد تعاقب ثمانية رجال على منصب الأمين العام، حان الوقت للنظر بجدية في شغل إحدى المرشحات المؤهلات لأهم منصب دولي.

وينطبق الشيء نفسه على منصب رئيس الجمعية العامة. ويجب التصدي لعدم التوازن بين الجنسين في المناصب الرفيعة المستوى إن أردنا تعزيز مصداقية الأمم المتحدة.

وما فتئت أيسلندا تؤيد منذ أمد طويل زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن. وهي عملية صعبة، غير أنه لا يمكننا تجاهل الحالة الراهنة التي لا يمكن الدفاع عنها، والتي لا يزال يمثل فيها مجلس الأمن العالم مثلما كان عليه في عام ١٩٤٥. ويكمن الخطر في تقويض سلطته تدريجيا ما لم يمثّل العالم بصورة أفضل كما هو الآن.

وأيسلندا على استعداد للنظر في جميع الخيارات المتعلقة بإحداث التغيير اللازم. وفي غضون ذلك، أعربت أيسلندا عن تأييدها للمبادرة التي قدمتها فرنسا والمكسيك بشأن تنظيم استخدام حق النقض ووضع مدونة قواعد سلوك فيما يتعلق بالإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية وغير ذلك من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والتي صاغت مشروعها مجموعة الدول المعنية بالمساءلة والاتساق والشفافية.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين

الشيخ آل خليفة (البحرين): السيد الرئيس، يسعدني في البداية أن أتقدم إليكم، وإلى بلدكم الصديق، مملكة الدنمارك بخالص التهنئة لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين، متمنيا لكم دوام التوفيق والسداد في تعزيز دور الجمعية العامة والتصدي الفعال لمختلف التحديات التي يواجهها عالمنا اليوم وتعاني منها المجتمعات كافة.

كما أعبّر عن الشكر لسلفكم، سعادة السيد سام كوتيسا، لما بذله من جهد مقدر في إدارة أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية، وما قام به من عمل ملموس ومبادرات خلاقة في سبيل الوصول إلى ما نسعى إليه جميعا من أهداف.

وأود أن أعرب عن تقديري العميق لجهود معالي السيد بان كي – مون الأمين العام للأمم المتحدة، الذي لا يدخر وسعا للارتقاء بأداء المنظمة الدولية، على الرغم من تعقد المشاكل وتفاقم الأزمات. وأشيد بالتقرير السنوي الشامل الذي قدمه معاليه عن أعمال المنظمة (A/70/1)، وما تم إنجازه من خطوات هامة في مواجهة التحديات العديدة في مجالات التنمية المستدامة وتغير المناخ والنزاعات التي ولّدت كارثة إنسانية كبرى تمثلت في ظاهرة المشردين واللاجئين التي تفاقمت بشكل كبير، هذا فضلا عن تجدد ظواهر الأمراض الفتاكة والفقر والجوع في عدد من الدول النامية.

وأود في هذا المقام، أن أتقدم بأحر التعازي القلبية، الراضية بقضاء الله وقدره، لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه، ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة، وإلى الأمة الإسلامية، في ضحايا حادث التدافع الأليم، الذي وقع خلال موسم الحج قبل أيام، مثمنين عاليا الدور التاريخي العظيم الذي تقوم به المملكة العربية السعودية، وجهودها المباركة في رعاية هذه الأراضي المقدسة، وخدمة ضيوف بيت الله الحرام، وتسخير كافة الإمكانيات لتنظيم مناسك الحج والعمرة، والتي يقر بها الجميع ولا يشذ عن ذلك إلا من لا يقدّر عظم تلك المسؤولية الجليلة التي تضطلع بها على أكمل وجه، مؤكدين استهجاننا الشديد لما جاء في خطاب الرئيس حسن روحاني، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية أمام الجمعية العامة (انظر A/70/PV.13) من اتهامات باطلة، ورفضنا لأي إساءة أو تقليل لهذا الجهد والمسؤولية العظيمة.

لقد أنجزت الجمعية العامة قبل أيام قليلة، خطوة مهمة بهدف إسعاد البشرية، وذلك بإقرار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) والتي حرصنا على المشاركة في إقرارها انطلاقا من دعمنا التام لما تقوم به الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف التنموية، مواصلين دورنا في مملكة البحرين لتحقيق جميع الإنجازات، وهي إنجازات مشهودة وموثقة في تقارير أممية، في مجالات التعليم والصحة وتفعيل دور الشباب والقضاء على الفقر ومكافحة الأمية وتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، كدولة رائدة صُنِّفت من ضمن الدول ذات الفئة المرتفعة جدا في مجال التنمية البشرية وتحقيق معدل نمو اقتصادي بلغ نسبة ٥ في المائة في السنوات الخمس الماضية، بفضل النهج الإصلاحي الذي رسمه حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، وحرص جلالته على تحقيق تطلعات شعب مملكة البحرين في كل مناحي الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن جهودنا في هذا المجال التنموي ستظل مستمرة في وضع الخطط والبرامج لضمان مواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وسعيا منها لدفع هذه الأهداف التنموية، سوف تستضيف بلادي المؤتمر الوزاري المعني بتنفيذ برنامج التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ في الدول العربية يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر القادم، كأول مؤتمر إقليمي في العالم يعقد بعد اعتماد خطة التنمية.

لقد شهد العالم على نجاح وتفوق مملكة البحرين في مجال التنمية المستدامة، وذلك عندما منح الاتحاد الدولي للاتصالات، هنا في نيويورك، صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء مملكة البحرين الموقر، جائزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، مما يؤكد المكانة العالية التي تحظى بها المملكة وتقديرا لسموه ضمن سلسلة الجوائز الدولية المرموقة التي منحت له في أكثر من مجال خلال الفترة القصيرة الماضية.

ونظرا لكون البعد البيئي أحد الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، فإننا نؤكد على ضرورة التكاتف والعمل سويا لمواجهة التحدي الكبير المتمثل في ظاهرة تغير المناخ. وإننا نتطلع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس خلال هذا العام، ونأمل أن يتم التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا وطموح للتصدي للتداعيات الخطيرة، وخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

تصادف هذه الدورة مرور سبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، هذه المنظمة الدولية التي نعتز بها ونقدر دورها، بل ولا نستغني عنها، ساعين بكل جهد لتحقيق أهدافها، وخاصة بعد أن شاهدنا جميعا الويلات والمآسي التي تجرعتها البشرية في أعقاب الحرب الحرب العالمية الثانية، وما أحدثته من خسائر رهيبة في الأرواح وتشريد الكثير من الشعوب وطمس العديد من المعالم الحضارية في الكثير من أنحاء العالم. وهو ما يجب أن يجعلنا متحدين بقوة ومتعاونين بشفافية، لضمان عدم تكرار ما حدث من ويلات، ولإرساء أسس قوية لتعاون دولي يؤدي إلى نهضة تنموية عالمية كبرى ومستقبل آمن ومزدهر لكافة الشعوب.

وليس بخاف على أحد أن هذه الأهداف الإنسانية النبيلة، لم تتحقق بصورة كاملة، ولكن ما يزال يحدونا الأمل في إنجازها لطي صفحة قاسية ومؤلمة، وتدشين مرحلة مضيئة خالية من الحروب، والتي كان لمنطقتنا منها نصيب. فلا تكاد تخمد حرب حتى تندلع أخرى، وإن اختلفت أهدافها وأنواعها، من حروب مدمرة أو مواجهات مع محتل أو لصد تدخلات خارجية تهدف إلى السيطرة والتأثير على السيادة الوطنية، واستغلال الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية وتمويلها لتدمير مكتسبات الأوطان ومحاربة الإرث الثقافي وطمس الهوية الوطنية والقومية.

إن طريق مواجهة هذه التحديات ليس سهلا أو مفروشا بالزهور، لكنه طويل وشاق، وبحاجة إلى عمل متواصل وسعي دؤوب ومواجهة جماعية شاملة للتغلب على الصعوبات الكثيرة التي من أهمها، عدم تقيّد بعض الدول بمبادئ حسن الجوار، واستمرار التدخل في الشؤون الداخلية، كما فعلت إيران ضد بلدي باستغلال الفئات المتطرفة، وإيواء الهاربين من العدالة، وفتح المعسكرات لتدريب المجموعات الارهابية، وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وهو ما أدى إلى تعرّض المواطنين والمقيمين ورجال الأمن الساهرين من أجل حمايتهم وحماية الوطن للاستهداف، والقتل، والغدر، والأعمال الاجرامية التي راح ضحيتها حتى الآن ستة عشر رجل أمن وثلاثة آلاف من المصابين. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد من الخطورة والاجرام. فقبل مجرد يومين، تمكنت السلطات الأمنية في مملكة البحرين من الكشف عن مخبأ لتصنيع قنابل محلية الصنع وسط مدينة مأهولة بالسكان، وتم العثور على كميات كبيرة من المواد شديدة الانفجار والمواد التي تدخل في صناعتها، بما يفوق طنا ونصف الطن، ومن ضمنها مواد C4 و RDX و TNT شديدة الانفجار، بالإضافة إلى مواد كيميائية متفجرة وعدد من العبوات الناسفة الجاهزة للاستخدام، وأسلحة أوتوماتيكية، ومسدسات، وقنابل يدوية، وكميات من الذخائر الحيّة والأجهزة اللاسلكية.

ومن هنا، أؤكد أن مملكة البحرين وعددا من الدول الشقيقة في المنطقة قد قامت بشتى الطرق ومختلف الوسائل

بدعوة إيران إلى علاقات جوار طبيعية تقوم على احترام سيادة واستقلال الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، إلتزاما بأن أمن واستقرار أي دولة لا يمكن ولا يجب أن يكونا على حساب دولة أخرى. وكان الأجدر بإيران ألاّ تهدر ثروات شعبها في تحقيق أطماعها، بل أن تستثمرها من أجل تحقيق التنمية والازهار فيها، ومد جسور التعاون والإخاء مع جيرانها، ليعيش الجميع بأمن وسلام. ولكننا في المقابل لم نلق من إيران إلاّ الشر، و لم نجد من سبيل إلاّ باتخاذ قرار سحب سفير المملكة المعتمد لدى إيران واعتبار القائم بأعمال السفارة الإيرانية لدى المملكة شخصا غير مرغوب فيه، وذلك من ضمن الاجراءات والتدابير التي ستتخذها المملكة لتعزيز أمن وسلامة شعبها وحماية مصالحها.

و لم تتردد مملكة البحرين وشقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دعم اليمن استجابة لطلب فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، ولنصرة الشعب اليمني الشقيق في مواجهة الجماعات الانقلابية المدعومة من إيران التي تنصلت من التزاماتها وقامت بالاعتداء على مؤسسات الدولة، وكذلك لمنع التردي الحاصل في الأوضاع الأمنية والإنسانية هناك. إن موقف دول مجلس التعاون في دعم اليمن هو موقف مبدئي وراسخ ينطلق من الايمان بأن أمن واستقرار اليمن هو جزء أصيل ومهم ليس لأمن شبه الجزيرة العربية فحسب، بل لأمن المنطقة بأسرها. لذا كانت المواجهة العسكرية خيارا حتميا فرض علينا فرضا، وما كان هناك من سبيل آخر إلاّ وطرقناه، لكن كل الطرق كانت موصدة في ظل تعنت الجماعات الانقلابية وإضمارها الشر والسوء بأبناء اليمن وبدول المنطقة. ولعلي أستذكر هنا ما قاله أخي الكبير الراحل الأمير سعود الفيصل رحمه الله وطيّب ثراه، حينما قال ”نحن لسنا دعاة حرب، ولكن إذا قرعت طبولها فنحن جاهزون لها“. وهذا يؤكد أننا في دول مجلس التعاون، وكما كنا دائما، دعاة سلام لا دعاة حرب.

إننا نسير بخطى ثابتة لتحقيق آمال الشعب اليمني، وسنظل على العهد إلى أن يلقي من رفع السلاح سلاحه، ويتوقف من انقلب على الشرعية عن أطماعه، وينهي من احتل مؤسسات الدولة احتلاله، وأن يعود من نكث بوعده إلى صوابه، ليكون الوضع مهيّأ للم أطياف الشعب اليمني عبر حوار وطني بنّاء قائم على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، ومؤتمر الرياض، والتنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي يعتبر الأساس لإنهاء الأزمة اليمنية، مقدّرين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الخصوص.

وإننا نقدّر كذلك الجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة الشعب اليمني، والدور الكبير الذي يقوم به مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الانسانية في اليمن، بالإضافة إلى ما قدمته دول مجلس التعاون وعدد من الدول الصديقة الأخرى. ونحن في هذا المحفل ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف مساعداته من أجل رفع المعاناة عن الشعب اليمني.

ويؤسفنا أن نرى دولا عديدة باتت مرتعا خصبا للجماعات والتنظيمات الإرهابية التي تتمدد عبر استغلال الانتماءات الدينية والمذهبية المتنوعة لتحقيق أجندتها في السيطرة والتحكم، وإلغاء إرادة الشعوب. فما تمر به سوريا في هذه المرحل هو مثال حيّ على ذلك، بعد أن مهدت الظروف لتحويلها إلى ساحة مواجهة بين التنظيمات، كتنظيم داعش وحزب الله الارهابيين وغيرهما، وتدمير هذا البلد المتحضر والعريق الذي أسهم شعبه في بناء حضارتنا الانسانية.

وإزاء انزلاق سوريا إلى هذا المنحدر الخطير، فإننا ندعو إلى إنهاء هذا الوضع والعودة إلى ما كان عليه هذا البلد الشقيق من وحدة ووئام وأمن واستقرار، وذلك من خلال وقف

تدخل الدول بالتصعيد العسكري، والتوصل إلى حل سياسي يتوافق عليه الجميع وفقا لما جاء في بيان جنيف ١.

والحديث عن سوريا يجرنا بطبيعة الحال إلى أزمة إنسانية تفرض على جميع دول العالم أن تبذل جهدا واضحا لمعالجتها، ونقصد بذلك أزمة اللاجئين والنازحين السوريين، وهي أسوأ تداعيات الوضع في سوريا، وتعدّ بمثابة كارثة إنسانية كبرى وغير مسبوقة منذ الحرب العالمية الثانية. ولم تقف دول مجلس التعاون مكتوفة الأيدي إزاء هذا الوضع المأساوي، بل تحركت تحركا إنسانيا عمليا شاملا، فقامت باستضافة نحو ثلاثة ملايين من الأشقاء السوريين، ومنحهم حق الاقامة بكامل الحقوق التعليمية والصحية المجانية، والحق في العمل والعيش الكريم، مقدّرين أيضا في هذا الشأن الدور الكبير الذي تقوم به المملكة الأردنية الهاشمية في سبيل رعاية أشقائها السوريين وتوفير العيش الكريم لهم. وندعو إلى تضافر الجهود لدعم الأردن ومساعدته في تحمّل هذه المسؤولية الكبيرة التي طرأت عليه. ولا ننسى أيضا الجهود الكبيرة لمصر ولبنان وتركيا في المشاركة في تحمّل هذه المسؤولية الانسانية.

أمّا في العراق الشقيق، فإننا نأمل أن تنجح الجهود الكبيرة التي يقوم بها دولة السيد حيدر العبادي، رئيس الوزراء، للم شمل الشعب العراقي، وللتغلب على التحديات التي تواجه بلده وشعبه في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخه المعاصر، متطلعين إلى استعادة العراق أمنه واستقراره في ظل هويته المتنوعة والمتعايشة بسلام عبر العصور، والتي كانت ويجب أن تظل مصدر قوته. وندعو إلى أهمية إنهاء التدخلات الخارجية، وخاصة من إيران، والحفاظ على سلامة العراق الاقليمية ووحدة أراضيه ومساعدته في حربه على الارهاب، بعد أن وجدت الجماعات الإرهابية، مثل داعش والمليشيات الحزبية المسلحة، المناخ الملائم للتواجد فيه.

لم تسلم ليبيا الشقيقة من خطر الجماعات الإرهابية، مما أدى إلى تأزم الوضع على النحو الذي نشهده جميعا الآن، ولم يعد هناك مخرج إلا بالتزام جميع أطراف الأزمة الليبية بتغليب المصلحة العليا لاستعادة أمنها واستقرارها والحفاظ على وحدتها، ونرحب هنا بصيغة الإطار لإنشاء حكومة وفاق وطني في ليبيا، بما يضمن وقف القتال وحقن الدماء في هذا البلد الشقيق.

نؤكد على موقف مملكة البحرين، الثابت والراسخ والرافض لكل صور الإرهاب وأشكاله، ومهما كانت أسبابه ودوافعه والجهة التي تقف وراءه وتموله. فالإرهاب الذي تمارسه داعش بلغ مدى غير مسبوق في ارتكاب أبشع الجرائم ضد الإنسانية وسيستمر هذا الإرهاب ولن يتوقف، إلا بتضافر الجهود الجماعية على المستويات كافة والتركيز على تجفيف مصادر دعمه. انطلاقا من التزامنا بمحاربة هذا الخطر الذي يهدد سلامة وأمن دولنا، بل وإنسانيتنا جميعا، ستظل مملكة البحرين ملتزمة مع الدول الشقيقة في المنطقة وبمساندة الحلفاء، بالعمل على دحر هذا الخطر، حيث شاركنا في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، عسكريا ولوجيستيا وإعلاميا وفكريا. استضافت مملكة البحرين في العام الماضي المؤتمر الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب، وستستضيف في تشرين الثاني/نوفمبر القادم مؤتمراً حول حماية المؤسسات الأهلية من خطر استغلالها في تمويل الإرهاب. وفي الفترة القادمة سنعمل على تنظيم مؤتمر بشأن الوقاية من الأجهزة المتفجرة المرتجلة، السلاح المفضل والأكثر انتشاراً لدى الجماعات الإرهابية في العالم.

إن ما يجري اليوم في القدس الشريف، يجرح مشاعر ووجدان كل مسلم على وجه الأرض، جراء انتهاك سلطات الاحتلال الإسرائيلي والجماعات المتطرفة، حرمة المسجد الأقصى الشريف وقدسيته، فهذه الأعمال غير القانونية وغير الإنسانية من شأنها القضاء على كل فرص السلام المنشود، وخلق الأجواء المؤدية إلى مزيد من التوتر والعنف والتطرف

والكراهية التي لا تسهم في بناء العلاقات الإنسانية، ومد جسور الاحترام التي تدعو إليها جميع الأديان، ولا إلى بناء مجتمعات مسالمة تحفظ الكرامة والثقافة والتعايش السلمي، ”فلا سعادة لأحد على حساب شقاء الآخرين“، تلك الجملة التاريخية قالها الرئيس المصري الراحل أنور السادات، أمام الكنيست الإسرائيلي، وتتجلى أهميتها اليوم. لن يتحقق بلوغ تلك السعادة، إلا بتلبية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإنهاء الاحتلال والكف عن الممارسات القمعية ووقف الاستيطان والاعتراف بحق الفلسطينيين في العودة لمدنهم وقراهم، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وحل الدولتين ومبادرة السلام العربية. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار رفع علم دولة فلسطين على مقرات الأمم المتحدة، كخطوة لها رمزيتها الكبرى للدعم الدولي لأحقية حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة التي نتطلع إلى أن تحظى بها في القريب العاجل.

نود التأكيد على أهمية الاتفاق بين إيران ومجموعة ٥+١ حول الملف النووي الإيراني، ونأمل أن يسهم في أمن واستقرار المنطقة، إلا أننا نرى أن هذا الاتفاق لا يُزيل جميع جوانب التوتر الصادرة من إيران تجاه دول المنطقة، فهو يعالج شيئاً من أمور الغد، ولا يتطرق للمشاكل الحقيقة التي نواجهها اليوم. إذ إن إيران لا تزال تعمل على زعزعة أمن واستقرار هذه المنطقة، بدعمها للمنظمات الإرهابية وتهريب الأسلحة والمتفجرات وغيرها من الوسائل التي ذكرتها آنفًا بالتفصيل، كما أنها مستمرة في التدخل السافر في الشؤون الداخلية لدولنا، وتواصل احتلالها لطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، الجزر التابعة للإمارات العربية المتحدة، وترفض إنهاء ذلك الاحتلال عن طريق المفاوضات المباشرة أو القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

في هذا الإطار، نجدد التأكيد على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وعلى ضرورة قيام إسرائيل بالتوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش الدولي التابع لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهنا أعرب عن الأسف لعدم التوصل إلى اتفاق في مؤتمر الدول الأطراف للاستعراض الشامل لمعاهدة منع الانتشار النووي الذي عُقد في نيويورك مؤخرا.

تؤكد مملكة البحرين دعمها التام لجمهورية مصر العربية وللجهود الحثيثة التي يقوم بها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لتحقيق التنمية والتقدم والازدهار للشعب المصري الشقيق، وترسيخ ركائز الدولة الحديثة، وتثبيت الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب. إن بناء قناة السويس الجديدة والمشروعات الكبرى التي تقررت في مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري بشرم الشيخ ما هي إلا دليل واضح على العزيمة والإصرار لتعزيز دعائم التنمية الحقيقية لكي تظل مصر الحضارة مصدر الأمن والخير للجميع، والدعامة الأساسية للعالم العربي، ولتستمر في القيام بدورها الريادي في قيادة عملنا العربي المشترك بما يحقق نصرة قضايانا والدفاع عن أمننا القومي.

نسجل أيضا موقفنا الثابت والمبدئي من مسألة الصحراء المغربية، معربين عن دعمنا لوحدة التراب المغربي، وتأييدنا لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى حل سياسي تفاوضي مقبول يحظى باتفاق متبادل لدى الأطراف، ويرتكز على أساس المبادرة المغربية بشأن نظام الحكم الذاتي، من أجل المضي قدما نحو تسوية سياسية لهذه المسألة.

أمام هذه التحديات الكبيرة التي تواجه المنطقة، وتهدد أمنها واستقرارها على المدى الطويل، نحتاج إلى تفكير عميق وجاد لوضع آلية عمل جماعي، تضم جميع الدول في الشرق الأوسط، لترسيخ الأمن والاستقرار، ولكي نناقش معا

بوضوح وشفافية القضايا كافة. ونضع الحلول لبناء الثقة بنوايا صادقة وأفعال واضحة وخطوات ثابتة، من أجل المحافظة على ما حققناه لشعوبنا وبلداننا، من بناء وتنمية شاملة ونهضة متطورة، تضمن التعاون والتفاهم الجماعي، وتحفظ للدول سيادتها وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتبني علاقات قائمة على الاحترام المتبادل، ومبادئ حسن الجوار، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، مستندين في ذلك إلى القواسم التي تجمعنا، في إرثنا الديني والثقافي وهوياتنا المتنوعة، وتنظم الاستفادة من الثروات المشتركة بين دولنا لتحقيق الأمن الغذائي والمائي، وبناء سلام حقيقي للجميع يحقق التقدم الاقتصادي والإنمائي، والرفاه الاجتماعي والتعايش السلمي، وينقلنا جميعا إلى مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين دول المنطقة.

اختتم كلمتي هذه بالقول، إن ما تحققه مملكة البحرين من إنجازات متتالية، يؤكد أننا واثقون من نهجنا، وثابتون على سياستنا المتمثلة في التطوير الدائم، والنمو الشامل، جنبا إلى جنب مع تعزيز أمن وطننا والحفاظ على هويتنا، فمع كل يد تدافع هناك يد تبني، في إطار دولة عصرية قائمة على العدالة وسيادة القانون والتعددية، وتكريس المشاركة الشعبية في صنع القرار دون إقصاء أو تمييز، والانفتاح في علاقاتها الخارجية، وفق أسس ومرتكزات قوية من أهمها احترام مبادئ ميثاق منظمتنا الدولية، والعمل في المحيطين الإقليمي والدولي والتعاون مع الأشقاء والأصدقاء بغية الوصول إلى حياة آمنة وسلام دائم وشامل للجميع.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أوريليا فريك، وزيرة الخارجية ووزيرة التربية ووزيرة الشؤون الثقافية في ليختنشتاين.

السيدة فريك (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف لي أن أعود إلى الجمعية مرة أخرى، خاصة مع احتفال ليختنشتاين بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعضويتها في الأمم المتحدة. قد لا نكون من بين أوائل البلدان التي انضمت إلى الأمم المتحدة، ولكن كنا، وما زلنا بكل تأكيد، من بين من فعلوا ذلك باقتناع تام. وعضوية الأمم المتحدة منير رئيسي للسياسة الخارجية لحكومتنا. وتحظى هذه المنظمة بقبول واسع بين مواطنينا، حيث أعرب ثلثاهم عن آراء إيجابية بشأنها في استطلاعات الرأي الأخيرة.

وأن تحظى الأمم المتحدة بقبول الشعوب هو أمر مهم، بطبيعة الحال. فميثاق الأمم المتحدة كُتب بوضوح باسم شعوب العالم. لكن يجب أن نسأل: ماذا عن الأشخاص الذين يتأثرون بعملها بشكل مباشر أكثر من سكان ليختنشتاين؟ وفي الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، علينا أن نسأل أنفسنا إلى أي مدى يبلغ ذلك القبول بين شعوب سوريا وهايتي وجمهورية أفريقيا الوسطى وأوكرانيا وسري لانكا؟ وهل نحن نحقق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة الذي سعينا جاهدين من أجله قبل سبعين عاماً في سان فرانسيسكو؟

هناك الكثير مما نفتخر به، حتى عندما ننظر إلى الماضي القريب ليس إلا. فالاستجابة التي قادتها الأمم المتحدة بشأن أزمة فيروس إيبولا في غرب أفريقيا أنقذت حياة الآلاف، وهيأتنا للعمل بمزيد من العزم في المستقبل. والأهداف الإنمائية للألفية كان لها أثر محفز على جهودنا من أجل التنمية، كما أنها مهدت السبيل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، وهي مخطط استشرافي للتنمية المستدامة. والأمم المتحدة تواصل تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ، وتوفير التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. الأمم المتحدة هي الرمز الأقوى لحقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وحماية الفئات المستضعفة من السكان.

والناس في جميع أنحاء العالم يضعون ثقتهم في هذه المنظمة، ولكن كثيراً ما تصيبهم خيبة الأمل. صحيح أن الأمم المتحدة لديها مهمة جلل. والأخطاء لا يمكن تجنبها، وقد يقال نفس الشيء عن الفشل، أحياناً. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك مبرر حين تفشل المنظمة في صميم مهمتها. وما من مبرر حين يكون من يفترض فيهم توفير الحماية للمدنيين والأطفال هم من يستغلونهم أسوأ استغلال. لا مبرر لإخفاق الدبلوماسية في سوريا، بينما يعاني المدنيون من عنف لا يوصف والتطرف الإرهابي الذي بات يهيمن على منطقة برمتها. ولا ينبغي لنا البحث عن تبريرات. علينا أن نبحث عن حلول. يجب أن نؤدي عملنا بشكل أفضل.

إن صون السلم والأمن يكمن في صميم الميثاق. ولذلك، فإن عمل مجلس الأمن في نظر العالم هو ما يحدد إن كانت المنظمة ككل ناجحة أو غير ذلك. وشأننا شأن كثيرين آخرين، نحن نريد أن يتصرف مجلس الأمن بحزم وأن يكون فعالاً وأن يقود خطواته إحساس مشترك بالهدف. تلك بالدرجة الأولى هي مهمة أعضاء المجلس أنفسهم. ومع ذلك، فإن على الآخرين أن يسهموا أيضاً. فالمجلس يعمل باسمنا، ونحن ملزمون بتنفيذ قراراته. وبعبارة أخرى، نحن جميعاً في زورق واحد، في أوقات النجاح وأوقات الفشل على السواء.

وبعض الإخفاقات الأكثر فداحة للمجلس حدثت عند مواجهة الجرائم الفظيعة. رواندا وسربرنيتشا والآن سوريا، كلها أمثلة بارزة في هذا السياق، للأسف. وعندما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لهذه المنظمة في وقت لاحق في تشرين الأول/أكتوبر، ينبغي لنا أن نعترف بوضوح بالضرر الواقع، وبالتالي، لا بد أن نلزم أنفسنا باتخاذ إجراءات حاسمة في المستقبل، عند الاقتضاء. وتحقيقاً لذلك، قادت ليختنشتاين مناقشات الفريق المعني بالمساءلة والاتساق والشفافية، التي تمخضت عن مدونة لقواعد السلوك فيما يتعلق بعمل مجلس الأمن إزاء الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب. ومدونة السلوك تلك التزام سياسي طوعي يمكن لأي دولة أن تنضم إليه.

وهذا التعهد ذو شقين. أولاً، أنه يهدف إلى دعم العمل في حينه وبشكل حاسم في مجلس الأمن، ووضع حد للجرائم الجماعية الفظيعة أو منعها – وبعبارة أخرى، أن يكون عملنا بناء. ثانياً، أنه يهدف إلى عدم الاعتراض على مشاريع القرارات ذات المصداقية التي تقدم بغرض منع الجرائم من هذا القبيل – أي ألا نكون معوقين. وقد انضمت ٥٩ دولة بالفعل إلى ذلك الالتزام. وآمل أن ينضم الكثيرون إلى القائمة عندما نطلق تلك المدونة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وأتمنى أن يعطي ذلك دفعة للجهود الرامية للتوصل إلى اتفاق بين الأعضاء الدائمين، الذين لهم حق النقض، سعياً إلى منع الجرائم الجماعية الفظيعة.

إن منع الفظائع الجماعية أمر بالغ الأهمية لأن آثارها لا رجعة فيها. وليس لها من علاج. فكيف يمكن التعويض عن ذبح المدنيين والاغتصاب الجماعي للنساء أو الاعتداء بوحشية على الأطفال؟ يجب أن يكون هدفنا الأساسي منع وقوع تلك الجرائم. وتلك مهمة معقدة وطويلة الأمد وتشمل كل أجهزة منظومة الأمم المتحدة، ولكن عندما تصبح الحالات المضطربة أقرب إلى التصاعد، فإن الدبلوماسية الوقائية تبقى واحدة من أقوى الأدوات التي في حوزتنا. وبوضوح، لا بد أن نستثمر أكثر في ذلك المضمار، سياسياً ومالياً.

وإذ ننظر كيف يمكننا تحسين أدواتنا لمنع نشوب النزاعات وحلها، ثمة استنتاج واضح بالفعل. يجب زيادة إشراك النساء والاستفادة من معطياتهن في تلك العمليات. وعليه، فإن الذكرى السنوية الخامسة عشرة لبرنامج المرأة والسلام والأمن، الوارد في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تمثل لحظة حلوة ومرة. فهذا البرنامج يرسم رؤية شاملة لكيفية إشراك المرأة في

الحلول السلمية وكيفية حمايتها من آثار النزاع المسلح. وهو في حد ذاته إنجاز كبير. ومع ذلك، فإننا لم نتمكن بعد من الوفاء بالوعد الذي قطعناه منذ خمسة عشر عاماً. ولا تزال الفتيات اللواتي ولدن في عالم ما بعد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تعانين من سوء المعاملة والعنف الجنسي والتجنيد القسري والنزوح. دعونا نتخذ خطوات حاسمة إلى الأمام عندما نجتمع في مجلس الأمن في وقت لاحق من هذا الشهر.

تلك أوقات عصيبة، لا بالنسبة للأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا لمؤسسة ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً، وأعني بذلك المحكمة الجنائية الدولية. وكأول محكمة دولية قائمة على أساس معاهدة، وهي ذات ولاية قضائية تشمل أسوأ الجرائم بموجب القانون الدولي، فإنها تتحمل مسؤولية جمة. ففي غضون ما يزيد قليلاً على عشر سنوات، أرست المحكمة لنفسها مكانة لتصبح الطرف الرئيسي في العالم في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. وهي مؤسسة قضائية مستقلة، وبالتالي فهي لا تنغمس في الحسابات السياسية. ومع ذلك، كثيراً ما تجد نفسها مضطرة للإبحار في خضم بيئة مشحونة سياسياً. وعليه، لا بد من تكثيف دعمنا للمحكمة. وينبغي أن ينضم المزيد من الدول إلى الأسرة التي تضم ١٢٣ طرفاً في نظام روما الأساسي حالياً. وينبغي أن يتأتى الدعم المستمر من أولئك الذين يستطيعون، أو ينبغي لهم أو يتعين عليهم، التعاون مع المحكمة، بما في ذلك مجلس الأمن. ولا بد لنا أيضاً من تكثيف وتقديم المزيد من المساعدة للجهود الوطنية في مجال التحقيق والمقاضاة.

إن الصلة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة ستصبح أقوى عما قريب، وذلك بفضل تعديلات كمبالا بشأن جريمة العدوان، ما سيمكن المحكمة من المساعدة في إنفاذ حكم أساسي من أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو حظر استخدام القوة. وأخطر أشكال الاستخدام غير المشروع للقوة لم تعد مجرد خرق للميثاق. فهي تنطوي أيضاً على المساءلة الجنائية للمسؤولين عن تلك الأعمال. ونحن على مقربة سنة أو أكثر قليلاً وحفنة من التصديقات لكي يتسنى تفعيل اختصاص المحكمة بشأن تلك الجريمة. ونتطلع إلى تصديق مزيد من الدول على توافق كمبالا.

سيكون ذلك خطوة كبيرة، بالنسبة للعدالة الجنائية الدولية والأمم المتحدة على السواء.

أخيراً، اسمحوا لي أن أطرح بعض الأفكار حول مستويات النزوح التي لم يسبق لها مثيل في العالم، والذي تحول بسرعة إلى واحد من أكبر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة. والبلدان القريبة من النزاعات تجاهد في مواجهة تلك المسألة منذ بعض الوقت بالفعل. ومؤخراً، تأثرت أوروبا بطرق وضعت نسيج منطقتنا على المحك. ومع أن ليختنشتاين ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي، إلا أن لدينا شعور قوي بأن أوروبا ليست مجرد قارة. فهي أيضاً رمز للقيم المشتركة ووعد بمواجهة التحديات معاً، بصرف النظر عن أنماط اندماجنا السياسي والاقتصادي. ولذلك، نريد أن نسهم في إيجاد حل مستدام يقوم على القانون الدولي وحقوق الإنسان. والنهج الإقليمية ستبقى أساسية لتلك الحلول. ولكن الهجرة وتدفقات اللاجئين ليست مجرد ظاهرة إقليمية، والحصة الأكبر ممن نزحوا من ديارهم ما زالت من نصيب البلدان النامية. فلا بد إذن من مناقشة عالمية بحق. والقمة الإنسانية العالمية التي تعقد في العام القادم ستوفر لذلك منبراً جيداً وفي الوقت المناسب.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إننا نواجه تحديات جسيمة، ولكن فقدان الأمل ليس خياراً. لذلك، وفي الختام، أود أن أتشاطر مع المجلس منظور رجل أعجبت به أيما إعجاب، وقد تعاون مع ليختنشتاين بشكل كبير. وقد نزل على شواطئ نورماندي في عام ١٩٤٤، وشارك في تحرير معسكرات الاعتقال، وقاد الادعاء في أكبر

قضايا القتل في التاريخ في محاكمات نورمبرغ. ويبلغ من العمر الآن ٩٥ عاماً، وهو مستمر في الكفاح من أجل القانون، وليس من أجل الحرب كما اعتاد أن يفعل طوال حياته. اسمه بنيامين فيرنيز، ولديه ثلاث نصائح لنا جميعاً: ”لا تيأسوا أبداً. لا تيأسوا أبداً. لا تيأسوا أبداً.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ويلفريد إيرلينجتون، المدعي العام ووزير الخارجية والتجارة الخارجية في بليز.

السيد إيرلينجتون (بليز) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين، مؤكداً لكم تعاون بليز ودعمها الراسخ. وأرى أنها صدفة حسنة ومناسبة أن أحظى بشرف مخاطبة الجمعية في مناسبة اليوم الدولي لنبذ العنف.

موضوع هذه الدورة، ”الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان“، يثير تساؤلاً بشأن ما إذا كانت الأمم المتحدة، بشكلها الحالي، أهل للمهمة يمكنها أن توفر للمجتمع العالمي الحماية التي سيحتاجها فعلا في السنوات القادمة ويتوقع الحصول عليها. وفي حين أن الأحداث التي أدت إلى تأسيس الأمم المتحدة قبل سبعين عاماً تبدو في كثير من الجوانب مماثلة لبعض الأحداث التي نراها اليوم، يمكن شرعاً أن يقال إن العالم في عام ١٩٤٥ لم يكن يواجه، أو حتى يفكر في، ظاهرة قد تكون مستعصية ومفجعة مثل تغير المناخ. فهل يستتبع ذلك أن الأمم المتحدة غير مشبعة بالمرونة التي تكفل لها التعامل بشكل مرضٍ وكاف مع تلك الظاهرة المرعبة والأكثر شؤماً؟

وبفضل عصر المعلومات وثورة الاتصالات المصاحبة، فإن وسائط الإعلام، الجماهيرية والاجتماعية، المنتشرة في كل مكان، لا تكف عن نشر الأحداث العالمية المقلقة على نطاق واسع وبشكل فوري. والأحداث التي تبرزها وسائط الإعلام، هي في معظمها تلك التي تتحدث عن مختلف التهديدات والمصائب والكوارث التي يعاني منها البشر بصورة يومية. وجذور تلك التهديدات وأسبابها من صنع الإنسان. فظاهرة تغير المناخ المتسارع، التي أدت إلى ذوبان جامح للأنهار الجليدية، وارتفاع درجات الحرارة في المحيطات والبحار واحترارها، وما ينتج عن ذلك من أعاصير وفيضانات وجفاف وتصحر، والاشتعال العشوائي لحرائق ذات أبعاد هائلة، الأمر الذي يعزى بشكل متزايد إلى التدخل البشري في النظام المناخي.

إن العنف الأخرق وتجاوزات الإرهابيين والمتطرفين الدينيين، والجنود المارقين وأفراد الشرطة والأمن، والمتاجرين بالبشر وبالمخدرات، والأنظمة التي تذبح مواطنيها ورعايا البلدان الأخرى بوحشية وبلا رحمة وبشكل تعسفي، لأنها ترى فيهم خطراً ماثلاً وواضحاً عليها أو على مصالحها الحيوية، وكل ذلك يشكل تهديدات من صنع الإنسان لسكان العالم.

ومن بين كل تلك التهديدات، يشكل تغير المناخ أكبر تهديد وجودي لكوكبنا برمته ولجميع الكائنات الحية. ويرى علماء بارزون أن الأضرار التي ستصيب الحياة البحرية والنظم الإيكولوجية في العالم والناجمة، على سبيل المثال، عن ذوبان الأنهار الجليدية وارتفاع درجة حرارة البحار وحدهما، يصعب تقديرها ولا سبيل إلى علاجها. ويتوقعون أنه سيكون هناك أثر مماثل على الحيوانات والنباتات البرية في العالم والنظم الإيكولوجية في اليابسة نتيجة إزالة الغابات بصورة عشوائية والتصحر الواسع النطاق. وثمة أثر واضح لتلك الكوارث، في جملة أمور، يتمثل في الانخفاض الحاد في إمدادات الغذاء الحيوية في العالم وظهور شبح مجاعة واسعة النطاق على مستوى العالم. ومما لا شك فيه أن تلك الكوارث ستؤثر سلباً على البشرية جمعاء، فنحن جميعاً نسكن نفس الكوكب ونتقاسم نفس الاحتياجات الأساسية، وما الإمدادات الكافية من الغذاء إلا واحدة منها فحسب.

ولئن كانت الأمم المتحدة تسعى للتعامل مع العواقب الوخيمة المترتبة على تغير المناخ، إلا أنه ما زال يتعين عليها أن تلبي على النحو الواجب تطلعات شعوبنا إلى تعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من أننا يمكن أن ندعي، عالمياً، بعض النجاحات في القضاء على الفقر، فإن الموجة الحالية التي لم يسبق لها مثيل من النزوح اليائس والمحفوف بالمخاطر لمئات الآلاف من البشر من الجنوب الفقير بصورة مزمنة إلى مناطق أكثر ثراء هو دليل قاطع على الحاجة الملحة إلى العمل أكثر لصالح الفقراء والمستضعفين.

ومن البديهي أنه في أوقات الأزمات الشخصية الحادة، كأن يتم تشخيص حالة شخص مريض على أن مرضه عضال، مثلاً، فإن المرء لا يتوقف لحساب تكلفة العلاج. بل على العكس من ذلك، تبذل جهود مضنية على الفور بحثاً عن علاج – حتى وإن كان ذلك ينطوي على استنفاد مدخرات العمر. ونظراً للتهديد الوجودي الواضح والماثل الذي يشكله تغير المناخ، لا بد أن يعالج ذلك التهديد بما لا يقل إلحاحاً وجدية عن ذلك الذي نتعامل به مع تشخيص مرض عضال. وعلينا أن نفعل ذلك بالترادف مع سعينا المستمر لمنح الأمل والفرص لشعوبنا وتهيئة الفرصة لبناء المستقبل الذي يستحقونه.

وتحقيقا لتلك الغاية، على مجتمعنا العالمي الاستعداد لاستخدام كل الموارد التي قد تكون مطلوبة بدون حساب التكاليف. وإلى حد كبير سيكون من غير المستصوب للدول الغنية – التي تتحمل المسؤولية التاريخية عن توفير تلك الموارد الضرورية بدون هذه الأدلة – أن تعتبر المساهمات التي تقدمها للتصدي لهذه التحديات مجرد ممارسة للعمل الخيري أو الإيثار. وهذا الأمر أبعد ما يكون عن الحقيقة. فتلك الإسهامات استثمارات بالغة الأهمية لبقاء كوكب الأرض وبقاء جميع الكائنات الحية على ظهر الكوكب.

ومن الواضح أن بعض البلدان تتعرض لخطر أكبر وأكثر إلحاحا من البلدان الأخرى من جراء آثار تغير المناخ في هذا الوقت. فالأمور التي تحدث في جزر البهاما في الوقت الذي نتكلم فيه وما حدث في دومينيكا وفي وقت سابق أيضا في فانواتو تشكل تذكرة مستمرة ولا نزاع فيها بالضعف الخاص للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المنخفضة، على غرار بلدي بالذات، بليز. وتعرب حكومة بلدي عن تضامنها العميق مع زميلاتنا الدول الجزرية الصغيرة النامية وتؤكد للجمعية على دعمنا الكامل لهذه الدول. وهي اليوم في خطوط المواجهة؛ وغدا سياتي الدور علينا. فلن ينجو أي بلد من الآثار المدمرة لتغير المناخ، الذي لا يراعي الحجم أو الحدود أو الثروة أو عدمها.

إن دروس التاريخ قيمة. فغرق السفينة القوية تيتانيك بشكل مأساوي يذكرنا بأنه في حين كان الركاب المسافرون في الطوابق السفلى أوائل من قضوا فيما بدأت تلك السفينة العملاقة الانزلاق الخطير إلى الغياهب المظلمة للمحيط الأطلسي في ذلك اليوم المشؤوم الموافق ١٠ نيسان/أبريل ١٩١٢، فإنه في نهاية المطاف قضى غرقا جميع الركاب الذين كانوا على متن تلك السفينة المشؤومة الذين لم تنقذهم قوارب النجاة، بمن فيهم كانوا يضجعون في الطابق الأعلى. فلا يمكننا أن نتحمل أن ننسى للحظة واحدة أننا جميعا نحن البشر مجرد ركاب على متن كوكب الأرض، نبحر بلا توقف في عالم الأجرام السماوية.

إن بليز تدرك دائما أن مجتمع الأمم، شأنه شأن السلسلة المعروفة التي لا تكون قوية إلا بقدر قوة أضعف حلقاتها، يتسمد قوته من قوة أضعف أعضائه. ومهما كانت الدول صغيرة وضعيفة مثل دولتنا فإنها تشكل جزءا لا يتجزأ لسلسلة غذاء البشرية ونظامها الإيكولوجي للأمن. وأية إعاقة لسلسلة

الغذاء تلك أو للنظام الإيكولوجي للأمن من المحتمل أن تعرض للخطر أمن البشرية على الصعيد العالمي.

وفي تاريخها الذي استمر ٧٠ عاما، لا يمكن إنكار أن الأمم المتحدة حققت أوجه تقدم ملحوظة في مكافحة تغير المناخ وتشجيع التنمية المستدامة. وحشدت الاهتمام بتغير المناخ واعتمدت اتفاقية إطارية لصياغة استجابة عالمية لتحقيق استقرار انبعاثات غاز الدفيئة بدون تعريض التنمية العالمية للخطر. وحشدت الأمم المتحدة الدعم المالي والعلمي والتكنولوجي للبلدان التي تحتاج إلى هذا الدعم، وباعتمادها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، أشارت المنظمة إلى تحول عالمي للكوكب والناس والرخاء.

ولكن لا يزال الحكم على سجل أنجاز الأمم المتحدة قيد النظر. فبالرغم من قطع التزام عالمي بالتصدي لتغير المناخ، فإن جهودنا لا ترقى إلى مستوى الطموح، ولا يزال إنشاء نظام عالمي خلف لخفض الانبعاثات على المحك، ليس أقله بسبب الافتقار الواضح للتمويل والتكنولوجيا. بيد أن الأمر الاسوأ هو أن إخفاق دول العالم الكبرى في الاتفاق على إبقاء ارتفاع درجة حرارة العالم أقل كثيراً من ١,٥ درجة مئوية فوق المستويات التي كانت سائدة في عصر ما قبل الصناعة سيحكم بالتأكيد بالفشل على الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المنخفضة.

إن الأمور التي أغفلناها في مجال السلام والأمن لا تقل خطورة، مع دفع الضعفاء ثمن اعتبارات الملاءمة السياسية. ومن خلال قوتنا الهائلة للاتصال يبتلى العالم بالصرخات التي لم يستجب لها من الرجال والنساء والأطفال الذين يعاونون من الأعمال العشوائية التي ترتكب في سوريا وفلسطين وإسرائيل ونيجيريا وأوكرانيا وخارجها.

وهذا الحال يقودني مرة أخرى إلى المسألة المطروحة في بداية بياني المتعلقة بقدرات الأمم المتحدة على مواجهة أشد التحديات العالمية إلحاحا. ولا يساور بليز أي شك في أن القوة والثروة والمعرفة التي تكمن في عضوية الأمم المتحدة الجماعية تجعلها قادرة على تحقيق إنجازات هائلة. ولكن علينا أولا الالتزام بالعمل معا وبالترافق مع جميع أصحاب المصلحة – الصغار والكبار، والعامين والخاصين. فالوحدة هي القوة. وقوة الأمم المتحدة تكمن في طابعها العالمي وقيمها الدائمة المجسدة في ميثاقها. وبليز تتحمل مسؤولياتها فورا بوصفها عضوا في هذا المجتمع للأمم.

ونحن ملتزمون ببذل كل الجهود التي تعزز احتواء آثار تغير المناخ، إن لم يكن عكس اتجاهها. وقد انضممنا إلى أشقائنا وشقيقاتنا في الدول الجزرية الصغيرة النامية والمنخفضة في مبادرة رائدة هي – مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة، النامية، التي تستضيفها بليز بكل فخر – بغية تعزيز انتقالنا إلى اقتصادات قليلة الانبعاث الكربوني وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. كما نلتزم بالضغط نحو إنشاء نظام قوي وطموح في باريس يجعلنا نعمل جميعا معا لتحقيق استقرار انبعاثات غاز الدفيئة وحماية الكوكب وتحقيق التنمية المستدامة لشعوبنا.

وعلى المنوال نفسه، نحن على استعداد لتقديم كل الدعم لمبادرات الأمم المتحدة التي تجمع الفصائل المتحاربة في سوريا، وفي إسرائيل وفلسطين، إلى طاولة الحوار لإيجاد حلول سلمية لخلافاتها. ونحن ملتزمون بمكافحة الإرهاب، وندين بدون تحفظ الفظائع التي ترتكبها في نيجيريا جماعة بوكو حرام بحق النساء والفتيات. ونعرب عن تضامننا مع الحكومة النيجيرية في جهودها لتفكيك العصابة الإجرامية وتقديم أعضائها إلى العدالة.

وتؤيد بليز المبادرات الجارية لإصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر تمثيلا وأكثر قدرة على صون السلام وتسوية النزاعات. ولا نزال ندعو إلى انخراط الأمم المتحدة مع تايوان،

التي يقف شعبها البالغ عدده ٢٣ مليون نسمة على أهبة الاستعداد للإسهام، لا سيما من خلال وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، في حل مشاكل العالم ولديه كل التوقعات بأن يستمع لمصالحه وبأن تمثل هذه المصالح.

ونرحب بتأييد قرار مجلس الأمن بالإجماع إلغاء سبعة قرارات فرضت جزاءات على إيران إثر تلقي المجلس تقريرا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كما ترحب بليز باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، ونناشد الولايات المتحدة الآن الشروع على وجه السرعة في إنهاء الحصار المدمر للغاية المفروض على كوبا وإعادة خليج غوانتانامو إلى الحكومة الكوبية.

ونناشد الدول القوية المنتجة للأسلحة الامتناع عن بيع شتى أنواع الأسلحة لمن يستخدمونها لقمع الآخرين، ولأباطرة الحرب في البلدان التي تمزقها الحروب.

لقد ظلت بليز دائما تأخذ قضايا السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان مأخذا جديا للغاية. وصيغ دستورنا على غرار الإعلان العالمي حقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، الذي جسدت فيه حماية الحقوق والحريات الأساسية. وحكومة بليز تحترم بشدة سيادة القانون.

كما تسعى بليز بجدية لكي تكون مواطنا عالميا صالحا. وتطورت قوانيننا لتجسد القواعد والمعايير الدولية، وتغطي المجالات من حقوق الإنسان إلى التمويل، وتهيئ بيئة تمكينية تعزز الحريات الأساسية لشعبنا وتحميها وتشجع الاستثمار المتحلي بالمسؤولية الاجتماعية في بلدنا. وأقرت جمعيتنا الوطنية مؤخرا قانونا جديدا وقويا للمصارف وحسنت نظم سجلنا للسفن لجعله متماشيا مع الجهود العالمية، بما في ذلك جهود منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بغية زيادة الشفافية وتعزيز إطارنا التشريعي.

وركزت حكومة بلدنا تركيزا شديدا للغاية على تحسين حياة مواطني بليز العاديين. ونعكف على استثمار ملايين الدولارات في تحسين البنية التحتية على نطاق البلد، بما في ذلك بناء المدارس والمرافق الرياضية والمستشفيات والطرق وتجديدها.

إننا نستثمر بشكل كبير في مجال السلامة على الطرق للحد من الإصابات والوفيات المرتبطة بحوادث المرور. وقد تم توسيع نطاق الحصول على خدمات الصحة العامة في جميع أنحاء البلد. وقد يسرنا لأهالي بليز الحصول على الائتمان بتكلفة معقولة وذلك بأن أجرينا تخفيضا لم يسبق له مثيل على أسعار الفائدة من خلال إنشاء مصرف بيلز الوطني الخاص بنا. وقد انخفضت البطالة بدرجة كبيرة، بنسبة ١٠ في المائة، بينما تمكنا في الوقت نفسه من الإبقاء على معدل التضخم عند واحد من أدنى المعدلات في منطقتنا.

وتؤمن بليز بشدة بالإدماج والتعايش السلمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نقوم أيضاً بدورنا في كفالة أن يسود السلام والأمن في منطقتنا من العالم. وقمنا مع جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتسمية منطقتنا منطقة سلام. ونقف، مع الجماعة الكاريبية، متضامنين مع إخوتنا وأخواتنا في هايتي وهم يتعاملون مع مأزق حقوق الإنسان مع شقيقتها الجمهورية الدومينيكية. ونقف أيضاً متضامنين مع إخواننا وأخواتنا في غيانا وفترويلا وهم يعملون من أجل التوصل إلى حل ودي للنزاع الإقليمي القائم بينهم.

وفي وقت سابق من هذا العام وقعنا بروتوكول ملحق بالاتفاق الخاص بين بليز وغواتيمالا، لعرض مطالبة غواتيمالا الحدودية والجزرية والبحرية تجاه بلدنا على محكمة العدل الدولية. ونتوقّع أن يكونمن شأن ذلك تيسير وتسريع الإجراءات

لنضع أخيرا وبشكل قاطع حدا للمطالبات التي لا أساس لها والتي عانينا ومنطقتنا نتيجتها لفترة طالت أكثر مما ينبغي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كلاريس موديستي – كوروين، وزيرة خارجية غرينادا.

السيدة موديستي – كروين (غرينادا) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أنقل إليكم تحياتنا الحارة المعتادة من حكومة وشعب غرينادا، اللذين يشرفني أن أخاطب باسمهما هذه المؤسسة الشهيرة وهذا الجمع الموقر. ويسرني أيضاً أن أنضم إلى الزملاء الموقرين الذين سبقوني في الإعراب عن الشكر للرئيس السابق للجمعية العامة، معالي السيد سام كوتيسا من أوغندا، على قيادته النشطة والحازمة في الدورة التاسعة والستين. وأود أن أثني على تلك الدورة لأنها خطّت مساراً لا يترك لنا أي خيار سوى أن نتبعه في سعينا إلى تحقيق وتنفيذ خطة التنمية التحولية لما بعد عام ٢٠١٥.

وأود أيضاً أن أهنّئ الأمين العام بان كي – مون وأشكره على جهوده الاستثنائية في قيادة الأمم المتحدة وأعرب عن عميق امتناننا ولا سيما للاهتمام الشديد الذي أبداه في ما يخص التحديات الإنمائية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأود أن أقول إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها السبعين، السيد ماغنز ليكتوفت من الدانمرك: أرجو أن تكونوا على يقين، يا سيدي الرئيس، بأن وفد بلدي سيقدّم لكم التعاون والدعم التاميّن فيما تشرعون في السير قدماً على طريق السلام والأمن وحقوق الإنسان.

وكما هو معتاد، فإن مواضيعنا تجسدّ الحالة الراهنة للشؤون الدولية، كما يجب. وليس من المستغرب أن مسائل السلام والأمن وحقوق الإنسان تواصل البروز في الحوار الدولي. والواقع أنه من دون تلك الركائز الأساسية لأي نظام دولي منظّم فسيكون مضيعة هائلة للوقت حتى أن نبدأ بالتفكير في تحسين نوعية حياة شعبنا. بالتالي، وفي هذه المرحلة التاريخية من بلوغ الأمم المتحدة عامها الـ ٧٠، يقبل الرئيس التزاماً جديداً بالعمل من أجل تحويل عالمنا. ومن المثير للاهتمام أن التاريخ أثبت لنا أنه من دون السلام والأمن وحقوق الإنسان، لا يمكن استدامة التنمية.

والآثار المترتبة على تغير المناخ باتت ملموسة بالفعل في جميع أنحاء العالم، ومن دون اتفاق ناجح وملزم قانوناً في باريس فسنرى تغير المناخ يتواصل بلا هوادة. وسوف نرى المزيد من الفيضانات والجفاف، والمزيد من الأعاصير والعواصف، والمزيد من الجوع، والمزيد من انعدام الأمن، والمزيد من المناطق المضطربة في جميع أنحاء العالم والمزيد من الاقتصادات التي تمر بأزمة. وبوصفنا قادة ومجتمعاً من الأمم، سنتخذ إجراءات من اليوم فصاعداً من شأنها أن تبين ما إذا كنا سنترك من بعدنا للآخرين عالماً يكون فيه السلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مضمونة، أو عالماً تصبح فيه المأساة والمعاناة البشرية هي القاعدة.

إن الجمعية العامة قد اعترفت بأوجه الضعف الفريدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتؤيد غرينادا مبادرة مجلس الأمن لمناقشة التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحث المجلس بقوة على إيلاء مزيد من الاهتمام للظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالشواغل الأمنية التقليدية وغير التقليدية. إن تغير المناخ مسألة بالغة الأهمية، ليس في المناقشات الفكرية وحسب، ولكن أيضاً في تجليه كتهديد أمني رئيسي متعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية. إن تغير المناخ يُقوّض أساس تحقيق تنميتنا المستدامة. والتجربة الأخيرة لشقيقتنا، كمنولث الدومينيكا، دليل دامغ.

فلنلتزم الآن ، قبل الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

في باريس، بوضع اتفاق جديد ملزم قانوناً بشأن تغير المناخ على الصعيد العالمي يحدّ من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين أو ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. لا يمكن لإطار تغير المناخ أن ينتظر. نحن بحاجة إلى تحقيق توافق في الآراء فورا بشأن تغير المناخ، بما في ذلك التمويل.

ونود أن نسجل امتناننا لشركائنا الدوليين على دعم تطوير قدراتنا للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في غرينادا. ونؤكد من جديد التزامنا بجدول أعمال القرن ٢١ وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (SAMOA).

وتؤيد غرينادا بقوة عقد مؤتمرات عالمية كل ثلاث سنوات للمحيطات والبحار، للمدة التي تستغرقها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، لتتزامن مع اليوم العالمي للمحيطات بدءاً بمؤتمر فيجي في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ونقترح كذلك استخدام المبادرات من قبيل مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بمثابة منتدى عالمي للحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين لضمان تمويل التنفيذ الكامل للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وغاياته.

لقد شرعت حكومة غرينادا منذ أكثر من عامين بقليل، بدعم من المجتمع الدولي، في برنامج الإصلاح المالي والإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية واستعادة القدرة المالية والقدرة على تحمل الديون وتعزيز القطاع المالي. وقد أحرزنا تقدماً كبيراً حتى الآن، وقد تم توثيق إنجازاتنا في التقارير المنشورة من صندوق النقد الدولي وغيره. إن نجاح البرنامج مستمد من عقد اجتماعي بدأته الحكومة ويضم الكنائس والمنظمات غير الحكومية والنقابات والقطاع الخاص والأحزاب السياسية.

وندعو الآن المجتمع الدولي إلى الوفاء بالوعود التي لم يفِ بها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار ٠,٧ في المائة، على الرغم من أن ٠,٢ في المائة منها تذهب للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل غرينادا. ونحث المجتمع الدولي على المشاركة في التضحية المطلوبة في هذه الفترة الصعبة من تاريخنا. غير أن القيام من جانب واحد برفع اسم العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية من القائمة لتصبح في مصاف الدول ذات الدخل المتوسط أمر سابق لأوانه وأدى إلى حدوث أوجه عجز كبيرة في الميزانية. ولذلك فإنني أكرر الدعوة إلى استخدام مجموعة كلية وشاملة بقدر أكبر من المؤشرات لتصنيف الدول. والمسألة هي أن نصيب الفرد من الدخل كمقياس وحيد، دون وضعه في سياق التأثر بتغير المناخ والتحديات الهيكلية الكامنة أخرى، يضر أكثر مما ينفع.

ويجب أن نؤكد من جديد أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سيتوقف على تنشيط وتعزيز الشراكات العالمية.

ويجب على الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة جميعا أن تُشرك جميع أصحاب المصلحة، ويجب أن نفي بالالتزامات التي تم التعهد بها في مسار ساموا. ولا يمكن لشعوبنا وكوكبنا تحقيق الازدهار والسلام إلا من خلال شراكات وأطر يمكن التعويل عليها وتحظى بالثقة.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل غرينادا – المتضررة أصلا بسبب اقتصاداتها الصغيرة الحجم وتأثير تغير المناخ الذي تسببت فيه أساسا البلدان المتقدمة النمو وارتفاع مديونيتها – تسعى فحسب إلى تكافؤ في الفرص يأخذ نقاط ضعفنا في الاعتبار. ومع ذلك، فما يحبطنا هو أن نفس الشركاء من البلدان المتقدمة الذين نجلس معهم في إطار عملنا الحكومي الدولي المتسم بالشفافية لإيجاد سبل لتطوير قدراتنا يلجأون إلى إدراجنا في القوائم السوداء على نحو مريب، واصفين كل دولنا بأنها ملاذات ضريبية ضارة. وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى

أن تفكر مليا في تفاعلاتها مع الدول الجزرية الصغيرة والضعيفة لضمان عدم التضحية بنا اقتصاديا وبسمعتنا دون وجه حق بأي شكل من الأشكال، لا سيما فيما نعمل جاهدين للامتثال للشروط المنصوص عليها.

وتؤكد غرينادا أنه يجب أن تستند الشراكات من أجل التنمية المستدامة إلى التضامن العالمي والذي يعني التأكيد على أنه لا فضل لدولة عضو على بقية الأعضاء. وتسعى غرينادا إلى ضمان الأداء المالي الذي تم تحقيقه بالحصول على الدعم اللازم من الشركاء وأصحاب المصلحة.

والتاريخ يملي علينا أننا يجب أن نتحمل مسؤوليتنا الجسيمة، على الرغم من أنها قد تكون شاقة، لضمان ترك كوكب مستدام التنمية وينعم بالسلام للأجيال القادمة. ولا يمكن التغاضي عن المذابح التي يتم ارتكابها في جميع أنحاء العالم فيما نتكلم والتي تتجلى في الإمعان في عدم احترام الحياة الإنسانية والسعي إلى الهيمنة، تحت غطاء أي عقيدة. ويتطلب تعريف أو مفهوم السلام توافقا عالميا في الآراء. فالعالم الذي يسوده السلام ليس مجرد عالم بلا حرب عالمية. ويجب أن تعني السلطة والقوة الرعاية، لا القتل.

إن محنة المشردين الذين أجبروا على الفرار من مواطنهم – في ظروف غير إنسانية للغاية، بحثا عن السلام وحياة أفضل، خالية من الخوف – أمر مؤسف، وتستدعي عملنا بصورة جماعية وحازمة لتجنب موجة هجرة أوسع نطاقا وأكثر تدميرا. إن مشاهد الناس وهم يموتون غرقا والأطفال المفقودين والمشردين والإساءة إلى الضعفاء والمسنين والعنف الجنسي ضد المرأة، كلها أمور مخزية للبشرية. وتذكرنا قصصهم بترابطنا كقرية عالمية وبإنسانيتنا المشتركة. وحسب تعبير الدكتور مارتن لوثر كينغ الإبن فإن: ”الظلم في أي مكان هو تهديد للعدالة في كل مكان“.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غومند (موزامبيق).

وتدين غرينادا الفظائع والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويجب الحفاظ على الكرامة الإنسانية في عالمنا باعتبارها عنصرا حيويا لضمان المستقبل الذي نصبو إليه. ويجب أن تظل مدننا ومستوطناتنا البشرية شاملة للجميع وآمنة ومرنة ومستدامة. ولذلك، فإن غرينادا تناشد جميع الدول الأعضاء تبني الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الحوار والدبلوماسية في حل النزاعات. وفي هذا الصدد، تشيد غرينادا بالتقدم الذي أُحرز متمثلا في التقارب الذي تحقق مؤخرا بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. وتنظر غرينادا إلى هذا الحل السلمي من خلال الحوار على أنه مثال يُحتذى بين جميع الدول حيثما يسود العنف والصراعات والنزاعات. ومع ذلك، تنضم غرينادا للدعوة إلى الرفع الكامل للحصار التجاري والمالي المفروض على جزيرة كوبا الشقيقة.

وتؤيد غرينادا التقييم الموضوعي لدور الأمم المتحدة في العالم الحديث من أجل تعزيز سلطتها وشرعيتها المبنيتين على المعرفة، بوصفها المنتدي السياسي العالمي الأول. غير أن الوقت قد حان لتحديث بوصلتنا العالمية. فإبقاء الوضع الراهن في مجلس الأمن ينبغي ألا يكون من بين خياراتنا. ولكن يجب توخي الحرص في التعامل مع مجلس الأمن بوصفه ركنا من أركان الأمن العالمي. وفي هذا الصدد، ينبغي لمنظمتنا أن تقيم كل الآراء التي أدلت بها جميع الدول الأعضاء بشأن إصلاح مجلس الأمن، مع الوضع في الاعتبار أنه يمكن القيام بتعزيز مجلس الأمن على نحو أفضل والمحافظة على ذلك من خلال التوصل إلى توافق عالمي في الآراء. وتشيد غرينادا أيضا بالجهود الرامية إلى تعزيز دور الجمعية العامة لكفالة السلام الدائم والأمن وحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن الخطة الموضوعة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ قد تكون طموحة، فإنها تملي علينا أننا يجب أن ننجح. وإذا كانت لدينا شجاعة البدء، فسنملك القدرة على تنفيذ

أهداف التنمية المستدامة بنجاح من أجل كوكبنا ومن أجل رفاهنا اليوم ومن أجل الأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان – كلود جاكوسو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية الكونغو.

السيد جاكوسو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): لقد أسبغ علي فخامة السيد دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، شرف تمثيله في الجمعية العامة. وبالنيابة عنه وبالنيابة عن الوفد المرافق لي، أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص التهنئة لمعالي السيد ماغنز ليكتوفت على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السبعين. كما أشيد بسلفه، معالي السيد سام كاهامبا كوتيسا، لقيادته. وأنوه بما يبديه الأمين العام بان كي – مون من التزام لا يعرف الكلل في توجيه شؤون المنظمة، وأجدد دعم بلدي، جمهورية الكونغو، القوي لجهوده المتواصلة من أجل إيجاد عالم ينعم بالسلام والحرية والديمقراطية والتنمية للجميع.

عندما أُنشئت الأمم المتحدة، لم يكن في نية الآباء المؤسسيين مجرد تجنيب الأجيال المقبلة ويلات الحرب، بل أيضا – ويرد هذا في ميثاق سان فرانسيسكو – تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة للجميع.

وخلال السنوات السبعين الماضية، فتح التقدم البشري الهائل، والذي واكبه تقدم علمي وتكنولوجي مذهل في مختلف المجالات، فرصا غير متوقعة للجنس البشري. وأصبح الناس في كل مكان عطشى للديمقراطية والحرية. وتم اقتحام العديد من السجون وتداعت جدران الاستبداد. وهناك العديد من البلدان، مثل بلدي، والتي تمكنت منذ بداية الستينات من القرن الماضي من التمتع بحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والتخلص من نير الاستعمار والانضمام إلى أسرة الأحرار الكبيرة، هنا في هذا المحفل الأممي. وأدى ظهور قوي جديدة، في تطور تاريخي يشرفنا أن نكون شهودا عليه، إلى ولادة عالم متعدد الأقطاب. ومنذ ذلك الحين، شهد التعاون الدولي توسعا هائلا من خلال القيام بأنشطة في شتى المجالات.

لم تشهد البشرية على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية مأساة بحجم الحرب العالمية الثانية. وهذه الفترة الطويلة من السلام منذ عام ١٩٤٥ – فترة تشبه تماما تلك التي بدأت في أعقاب المؤتمر الشهير الذي عقد فيينا في عام ١٨١٥، قبل قرنين من الزمن، واستمر حتى بداية الحرب العالمية الأولى – يرجع الفضل فيها إلى حد كبير إلى الأمم المتحدة، المنظمة التي كثيرا ما كانت بمثابة المحفز، وشكلت المحفل الرئيسي لتنسيق جهود الدول المحبة للسلام. وعند تقييمنا للسنوات الـ ٧٠ الماضية، يمكن القول بأن الأمم المتحدة قد قامت بأكثر من الوفاء بوعدها، وأعطت الدليل، إذا كان ثمة حاجة إلى دليل، على مدى الحاجة إليها، ومدى أهميتها التاريخية.

إن بلدي، جمهورية الكونغو، يرحب باستئناف العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. ونحن نعتقد أن تيسير العلاقات بين البلدين يسير في المسار الصحيح للتاريخ. وتأمل حكومة بلدي بشدة أن تؤدي هذه العملية الشجاعة والمدروسة، إلى حد ما بسرعة إلى رفع الحصار الاقتصادي، الذي ضيق الخناق على الشعب الكوبي لفترة طويلة للغاية. وندعو إلى تحلي الشعب الأمريكي، بكل تلك الإنسانية الكريمة، التي أبان عنها في فترات حاسمة من التاريخ، مثل الحرب العالمية الثانية.

كما يرحب بلدي، جمهورية الكونغو، بالاتفاق النووي الإيراني الذي أبرم مؤخرا، لأنه يمثل خطوة أخرى في اتجاه التوصل إلى عالم خال من الترسانات المدمرة، ويسوده السلام.

واقترانا بهذا التقدم الذي لا يقبل الجدل، لا يمكننا أن نتجاهل نقاط الضعف التي كثيرا ما اتسمت بها أعمال منظمتنا، وحدت من قدرتها أحيانا، على التأثير في مجرى الأحداث. و لم نتمكن من إبعاد شبح الحرب أو كل أشكال الصراع المسلح،

وهي صراعات تغذيها في كثير من الأحيان أطراف فاعلة من غير الدول، وشبكات غامضة تغذي الإرهاب، ومجموعات صغيرة منتشرة في مناطق عدة، تحول التبشير الديني إلى تطرف، وعصابات متهورة تتاجر بالمخدرات، وقراصنة البؤس الذين يقطعون الطريق في أعالي البحار.

ويشكل تغير المناخ وتداعياته الخطيرة على البيئة، وانتشار الفقر، وأزمات الهجرة، وعدم المساواة بين الدول وداخلها، مع أخذ أمثلة بارزة ومعاصرة، تهديدات حقيقية لاستقرار الدول والسلام العالمي اليوم. إن وسط أفريقيا، المنطقة التي أنحدر منها، لم تسلم من هذه الآفات، بعد الهجمات التي شنها جيش الرب للمقاومة، والفظائع التي لا توصف التي ارتكبتها الطائفة سيئة السمعة للأسف التي تسمى بوكو حرام، في نيجيريا، والنيجر، والكاميرون، وتشاد. ونظرا لخطورة هذا النوع الجديد من التهديد الإرهابي، إعترفت دول المنطقة بالحاجة إلى مواجهة ذلك من خلال استجابة مشتركة، ولذلك السبب، حشدنا قوانا في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، لمحاربة هذه المنظمة الإرهابية التوسعية والطائفية. ويمكننا أن نضيف لهذه الصورة المقلقة، التوترات الجارية في مالي وجنوب السودان، المتواصلة رغم توقيع عدة اتفاقات سلام.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، يقود فخامة السيد دونيس ساسو نغيسو، كما هو معروف، بثبات الوساطة الدولية في الأزمة التي يواجهها هذا البلد الشقيق منذ سنوات عديدة. وأسفر منتدى المصالحة الوطنية الذي عقد في بانغي خلال شهر أيار/مايو عن نتائج تدل على رغبة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في طي صفحة الأزمات المتكررة التي ميزت تاريخ بلدهم.

لكن طموحهم الشرعي لتحقيق السلام لا يزال مرهونا بالانتهاء من العملية الانتخابية بنجاح، التي لا يزال دعم المجتمع الدولي ككل ضروريا لتحقيقها، وإذا أردنا أن نرى أن البلد يحقق نجاحا في عملية التحول، التي تشكل دعامة الاستقرار الدائم، قبل ٣١ كانون الأول /ديسمبر. وللأسف، فإن الأحداث المؤلمة التي جرت خلال الأيام الأخيرة، وتخللتها أعمال عنف لا توصف، يمكن أن تعرض للخطر جميع الجهود الرامية لمساعدة البلد على التعافي، وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ويمكن للحوادث الخطيرة التي هزت بانغي في الآونة الأخيرة، وتكرار حوادث العنف الطائفي، أن تعزز الانطباع المشترك على نطاق واسع بأن العملية الانتقالية كما هي عليه اليوم، لا تزال هشة. ولذلك السبب، فإن التزامنا تجاه هذا البلد لا يزال ضروريا للغاية.

وفي هذه المرحلة الحاسمة من العملية الانتقالية، يكرس الرئيس دونيس ساسو نغيسو، الوسيط الدولي في الأزمة، أكثر من أي وقت مضى جهوده لتنفيذ مهمته. وبدعم من جميع الشركاء، لن يدخر جهدا لمواجهة تحديات جمهورية أفريقيا الوسطى المتعددة، والتي يمكن وصفها كلها تقريبا بأنها ذات أولوية عالية، أو بأنها حالة طارئة.

وأود أن أشيد بالمجتمع الدولي على الالتزام المستمر لفريق الاتصال الدولي، وكذلك أحيي الجهود الدؤوبة التي تبذلها جميع قوات حفظ السلام المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ بداية الأزمة، أولا في إطار بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ثم في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ثم في إطار عملية سنغاريس، وأخيرا في إطار قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، أود أن أشيد بذكرى جميع الجنود الشجعان الذين ضحوا بحياتهم من أجل السلام والتضامن الدولي.

لا يمكن أن يكون السلام والاستقرار، على الصعيدين الوطني والدولي، كما نعلم جيدا، فعالين بدون حد أدنى من التنمية الاقتصادية، التي يستفيد منها أكبر عدد من الناس، وخاصة في البلدان النامية. ونحن نحتفل بالذكرى السنوية

السبعين لمنظمتنا، يمثل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قبل أيام قليلة (القرار ١/٧٠) من جميع النواحي، خطوة حاسمة في بناء مستقبل أكثر إشراقا، نصبو لتحقيقه لكوكبنا، ولشعبنا، وللأجيال القادمة.

ومن خلال وضع استراتيجية فعالة للتمويل والتخطيط للتنمية المستدامة، تضعنا خطة عمل أديس أبابا، التي اعتمدت خلال شهر تموز/يوليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، على الطريق الصحيح للتعاون من أجل تحقيق التنمية للجميع. إن جمهورية الكونغو تؤيد تماما وجهة النظر هذه، وتأمل أن ترى تقدما كبيرا في تنفيذ هذا البرنامج الشامل الجديد.

إن بلدي من ضمن البلدان، التي لديها استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، التي هي أداة أساسية للتخطيط الاستراتيجي. كما أنه أحد البلدان التي يجري فيها توحيد الممارسة الديمقراطية وتعزيزها كل يوم، ولا سيما من خلال عملية مستمرة من المشاورات المنتظمة بين أحزاب المعارضة والأغلبية، بهدف إجراء انتخابات سلمية.

ونظرا للسلام والاستقرار اللذين تنعم الحكومة بهما، وإدراكا منها أن الرياضة تسهم في تعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام، فإنها نظمت بنجاح في الفترة من ٤ إلى ١٩ تموز /يوليه ٢٠١٥، دورة الألعاب الحادية عشرة لعموم أفريقيا، التي شهدت برازافيل عاصمتنا، انطلاقتها التاريخية.

وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعرب كبار قادتنا بوضوح قرارهم بإصلاح الأمم المتحدة، بدءا بقيادتها المتمثلة في مجلس الأمنو ويمثل ذلك القرار الإرادة الجماعية لوضع منظمتنا في منظور تاريخي جديد. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الأمم المتحدة في حاجة حقيقية للتمتع بمزيد من الشفافية والعدل والمساواة والديمقراطية الداخلية، مع الاحترام الصارم للمساواة في السيادة بين الدول وكرامة كل منها. وبتحديد موقف مشترك واعتماده في إطار توافق آراء إزولويني، فقد أظهرت أفريقيا بوضوح الطريق للإصلاح اللازم الذي تدعو إليه بحزم.

وتجدد جمهورية الكونغو الديمقراطية هنا رسميا التزامها تجاه الأمم المتحدة، على خطى الآباء المؤسسين ووفقا لديباجة الميثاق. وبالنيابة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية، أهيب بمجتمع الأمم المجتمعة هنا توحيد جهودهم أكثر من أي وقت مضى لنوضح بشكل قاطع المثل النبيلة للحرية والمساواة، والعدالة والسلام، والتضامن بين الشعوب، وسخاء الإنسان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية). أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مانويل سالفادور دوس راموس، وزير الخارجية والتعاون والمجتمعات المحلية في جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

السيد دوس راموس (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف المشاركة في أعمال الجمعية العامة باسم جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية وممثلا لها.

في البداية، أود أن أهنئ السيد ماغنز ليكتوفت بكل احترام على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين، وأن أعرب عن دعمنا الكامل له طوال فترة ولايته، لعلها تتوج بالنجاح الباهر. وقد كان انتخابه نتيجة لاعتراف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بنبل إنسانيته وخبرته السياسية الواسعة، وتاريخه المهني الذي لا تشوبه شائبة.

وقبل أن نبدأ بتناول مختلف المواضيع التي تكتسي أهمية حاسمة كمساهمة في إيجاد عالم أفضل، يجب أن نتذكر أن هذا العام يوافق الذكرى السنوية السبعين لهذه المنظمة. وينبغي أن يتيح ذلك فرصة للدول الأعضاء لتمعن التفكير في الطريق الذي أوصلنا إلى هذه المرحلة وفي مختلف الإصلاحات التي يجب إدخالها لجعلها أكثر تمثيلا وشرعية وديناميةوكفاءة وشمولا،

بل وأكثر استجابة للواقع وللتحديات التي تفرضها النزاعات المسلحة، وتغير المناخ، وأزمات اللاجئين والمهاجرين، ورفع القيود الاقتصادية، والأمراض المتوطنة، والفقر، والجوع.

وفي ضوء هذه الخلفية، نرحب بأهمية المواضيع المطروحة في هذه الدورة، التي تجسد واقع عصرنا. وبالتأكيد فإن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتأطير المسائل المتعلقة بتغير المناخ وحلها على النحو المناسب ستوجِد طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية، ولا سيما في القارة الأفريقية.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام بان كي – مون لما أبداه من كفاءة وإيثار وحماس في قيادة منظمتنا. كما نشيد بالرئيس المنتهية ولايته، سام كوتيسا، الذي قاد الجمعية العامة بتفان واقتدار خلال الاثني عشر شهرا الماضية.

لقد اجتمع قادة العالم في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر، واعتمدوا أهداف التنمية المستدامة (القرار ١/٧٠). وقد ثبت أن الأهداف الإنمائية للألفية حافز جيد على حشد أوجه التآزر وإحراز تقدم في التنمية الاجتماعية المتمثلة في الحد من الفقر والجوع والمرض؛ وإحراز تقدم في مجال صحة الأم؛ والحصول على مياه الشرب. وخلال تلك الفترة، كانت هناك تحولات جغرافية سياسية واقتصادية رئيسية. ونحن نعتقد أن الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر والهشاشة قد تغيرت. ونأمل أن تكون عملية التنمية في هذه المرحلة الجديدة شاملة ونوعية بقدر أكبر ومستدامة للجميع – كما يدل الاسم – بحيث تمتلك جميع المناطق من كوكبنا زمام الأمور وتتعهد بالتزامات.

وتحقيقا لهذا الغرض، اختارت أفريقيا، طريقا نحو التنمية الاقتصادية والمستدامة، مكونا من ستة أركان يكتسي ذكرها هنا أهمية خاصة وتحددها سان تومي وبرينسيبي كما يلي: التحول الاقتصادي الهيكلي والنمو الشامل للجميع؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والتنمية التي محورها الإنسان؛ والبيئة المستدامة، والموارد الطبيعية، وإدارة الكوارث الطبيعية؛ والسلام والأمن؛ والتمويل والشراكات.

ونحن نرى أنه لإقامة هذه الدعائم، ستتخذ أفريقيا خطوات كبيرة وضرورية لتوجيه القارة نحو الوفاء بالتطلعات المشروعة لشعوبها، ومن ثم ضمان تحقيق مزيد من التكامل والازدهار والسلام، تحت قيادة أفريقية، مع إعطاء أولوية قصوى لكرامة أبنائنا وبناتنا وهويتهم. وهذا من شأنه أن يعزز القدرة على الإبداع والابتكار والإنتاج، وسيكون له تأثير فوري ومباشر على الاقتصاد والتنمية البشرية المستدامة لأنه ستتم استدامته على النحو الصحيح.

ويؤمن بلدي، سان تومي وبرينسيبي بما سبق، ويحث الأمم المتحدة على مواءمة برامجها مع الحقائق المحددة لقارة أفريقيا، دون إغفال الإنجازات التي حققتها بعض بلدان القارة في بلوغ بعض الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

وللأسف، لا نزال نشهد استمرار بؤر توتر وظهور بؤر جديدة بما لها من تداعيات إنسانية بنسب مثيرة للقلق في جميع أنحاء العالم. وفي مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أدخلت الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة بعض الاستقرار إلى مناطق النزاع. ويجب أن يستمر تنسيق هذه الجهود وتوجيهها من أجل توطيد الإنجازات وتعزيزها.

ولا تزال المسألة المستمرة المتعلقة بالصحراء الغربية مطروحة على الساحة الدولية، وبالتالي فإنها تتطلب مشاركة أكبر منا جميعا في البحث عن حل دائم لتلك العملية التفاوضية، التي طال أمدها وتعاني الجمود منذ فترة.

ومع ذلك، وهو ما يُحسب للطرفين، لم يُستأنف النزاع المسلح. ونحن ندعوهما إلى استئناف المفاوضات وإيجاد حل سياسي مقبول لكليهما.

ونشعر بالتشجيع إزاء تسوية الحالة السياسية مؤخرا في جمهورية غينيا – بيساو، حيث تم التغلب على أزمة سياسية خطيرة فيها دون اللجوء إلى العنف، وعلى نحو يتفق تماما مع سيادة القانون. ويحمل هذا شهادة واضحة على النضج الديمقراطي الذي بلغه إخواننا وأخواتنا.

وحيث إن الإرهاب ما برح يشكل قضية محورية في السياسة الدولية، وفي ضوء تجدد أعمال الإرهاب في جميع أنحاء العالم، فإننا نرى أن المجتمع الدولي يجب أن يعمل على نحو منسق. وعندها فحسب، سنتمكن من مكافحة هذه الآفة العالمية. ونحن ندين بشدة ووضوح الجرائم الشنيعة والمتكررة التي ترتكبها جماعة بوكو حرام في البلد الجار والشقيق، نيجيريا.

وفي رأينا أنه لا يوجد ما يمكن أن يبرر الفظائع التي ارتكبها إرهابيو بوكو حرام، ونغتنم الفرصة في هذا المنتدى المتميز للإعراب مجددا عن إدانتنا القاطعة لهذه الممارسات غير المقبولة بأي شكل من الأشكال. ونود أن نعرب عن الدعم الثابت والتضامن الصادق لجميع مواطني سان تومي وبرينسيبي مع إخوتنا وأخواتنا النيجيريين، ونهنئ نيجيريا حكومة وشعبا على النجاحات التي حققتها في مكافحة الإرهاب الذي ترتكبه جماعة بوكو حرام.

للأسف، لا نزال نشهد في الشرق الأوسط نزاعات دموية وخسائر في الأرواح مع استمرار الأعمال العدائية بين إسرائيل وفلسطين. ومن ثم، فإننا نناشد مرة أخرى التوصل لحل سلمي عن طريق التفاوض، يحترم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق دولة إسرائيل في الوجود، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويقضي بوجود دولتين حرتين ذواتي سيادة تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وتعاون كاملين من أجل تحقيق التنمية.

وبالمثل، لا يسعنا إلا أن نعلق على استمرار النزاع الداخلي في سورية وما يترتب عليه من عواقب كارثية. ونناشد المجتمع الدولي مرة أخرى بذل كل الجهود لوقف الأعمال العدائية، مما يمهد السبيل أمام إجراء حوار صريح من أجل التوصل إلى حل سياسي لإعادة إرساء السلام الدائم.

ومع ذلك، فإن الحالة السائدة تمثل فرصة للتفكير بصورة أعمق في ضوء أزمة الهجرة ومركزها البحر الأبيض المتوسط باعتباره نقطة الوصول الرئيسية إلى أوروبا. وفي الواقع، فإن موجات البشر من جميع الأعمار الذين يصلون إلى أوروبا من مناطق الحرب ليسوا مهاجرين، بل إنهم لاجئون. فهم لم يهربوا من الفقر أو الجوع؛ بل إنهم يهربون حرفيا من الموت. فعندما تضع أم طفلا صغيرا في قارب غير آمن، يقوده مجرمون، في رحلة صعبة عبر بحر هائج، فإنها تفعل ذلك لأنها ترى أن ذلك أكثر أمانا من الأرض التي خلفتها وراءها. ولذا، يجب أن نتأمل جديا تلك المشاهد ونتفكر في الدروس التي تعلمنا إياها فيما يتعلق بعلامات العصر الجديد، وأن نخلص إلى استنتاجات. ويجب أن نمتنع عن تعزيز الديمقراطية أو تصديرها بطريقة التدخل الخارجي، أو من خلال العدوان و/أو العنف، وهو الأسوأ.

ونعتقد أن الجميع سيتفقون معنا عندما نؤكد أن الأمن العالمي ذو أهمية حيوية في ضمان تحقيق التنمية المستدامة لبلداننا، وأنه ينبغي أن يبدأ ذلك على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وتدرك سان تومي وبرينسيبي، الواقعة في خليج غينيا، حيث نشهد موجة جديدة من أعمال القرصنة البحرية والإرهاب والاتجار بالمخدرات والاستيلاء على النفط وغيرها من الجرائم المنظمة عبر الوطنية – أن المجتمع الدولي يجب أن يوحد جهوده من أجل وقف هذه الأعمال. ولذلك، أود أن أشير إلى الشراكات العديدة القائمة – الثنائية والمتعددة الأطراف، والتعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط

أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا في تنفيذ توصيات مؤتمر قمة ياوندي، والذي مكننا من تحقيق تقدم كبير في المعركة التي لا هوادة فيها ضد هذا النوع من التنظيم الإجرامي في منطقتنا.

وفيما يتعلق بمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي يُعقد هذا العام في باريس، فإن سان تومي وبرينسيبي ترى أن من الضروري التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ حيث إن بلدنا متضرر بالفعل من آثاره البشعة على الرغم من أننا لسنا من الملوِّثين الفعليين. وتشمل أوجه الضرر الواقع علينا، على سبيل المثال، انخفاض كمية الأمطار، ونتيجة لذلك، انخفضت تدفقات الأنهار، فضلا عن الفيضانات والتآكل التدريجي لسواحلنا. وعلامات الإنذار تلك تثير المخاوف بالفعل فيما يتعلق بمشاكل المناخ في بلدنا، وما برحنا نكافحها بوقف إزالة الغابات وحماية مناطقنا الساحلية.

ولذلك، نرحب بعزم ألمانيا وفرنسا على التوصل إلى اتفاق بشأن المناخ، يكون طموحا وواسع النطاق وملزما لجميع الأطراف ومتماشيا مع القواعد العامة للقانون الدولي، ويتمثل هدفه النهائي في ضمان ألا تتجاوز الزيادة في درجات الحرارة العالمية ٢درجة مئوية قياسا بمستويات ما قبل المرحلة الصناعية. وفي رأينا، يشكل ذلك مسؤولية مشتركة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو. ونأمل أن يعزز الاتفاق – بمجرد التوصل إليه – الالتزام العالمي لجميع الأطراف الموقعة بتوفير الأموال من أجل استمرار الرصد العلمي للمسائل المتعلقة بالمناخ ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية كوسيلة لتحسين الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف الاتفاقية الإطارية.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، رحبت سان تومي وبرينسيبي بشدة بالإعلان عن إعادة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا وشاركنا العالم ابتهاجه بفتح بعثات دبلوماسية مؤخرا في العاصمتين، الأمر الذي أدى إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية كاملة. وكما فعلنا ذلك الحين، فإننا نعرب عن رغبتنا في أن يواصل البلدان تعزيز علاقاتهما على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لصالح شعبيهما والإنسانية بوجه عام. وفي هذا الصدد، هناك مسألة لا تزال معلقة تتمثل في الحظر التجاري المفروض على كوبا. فلم يكن له معنى في الماضي، وليس له معنى الآن. ولهذا السبب، تناشد سان تومي وبرينسيبي مرة أخرى رفع الحظر، الأمر الذي سيمثل علامة على وجود علاقة دون عوائق وسيسمح للبلدين بالاستفادة على نحو منصف وعادل من العلاقات التجارية الثنائية على قدم المساواة مع البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، يجب أن ننوه ونرحب بالتقدم السياسي الذي أحرزه كلا جانبي مضيق تايوان، حيث انخفضت التوترات بشكل واضح وزاد الانفتاح أكثر من أي وقت مضى وتجري مبادلات تجارية واسعة النطاق. وفضلا عن ذلك، وبالنظر إلى الإمكانات المتعددة لتايوان، نوصي بأن تشارك تايوان في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، على نحو ما تقوم به فعلا في منظمة الصحة العالمية.

وأخيرا، نكرر الإعراب عن استعداد بلدنا لمواصلة المشاركة في الجهود الرامية إلى حشد الإرادات وإيجاد أوجه تآزر لتحقيق المبادئ الأساسية والأهداف النبيلة التي وجهت إنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إبراهيم أحمد عبد العزيز غندور، وزير خارجية جمهورية السودان.

السيد غندور (السودان): السيد الرئيس، أتقدم إليكم أولا بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم في دورتها السبعين، وإنّا لعلى ثقة بأنكم وبما عرفتم به من كفاءة،

ستقودون مداولاتنا إلى ما نبتغيه جميعا. كما أتقدم بالشكر والتقدير لسلفكم، رئيس الجمعية العامة في الدورة السابقة، على ما أبداه من حكمة وصبر في إدارة مداولاتنا. ولا بد لي هنا من إزجاء الشكر والتقدير لمعالي السيد الأمين العام بان كي – مون ومساعديه لما بذلوه من جهود مقدرة خلال الدورة السابقة، وذلك من أجل إرساء قيم السلام وتحقيق أهداف التنمية حتى تنعم كل الشعوب بالأمن والاستقرار. إننا وبهذه المناسبة، نتقدم بالتهنئة لرئيس وحكومة وشعب دولة فلسطين الشقيقة بمناسبة رفع العلم الفلسطيني في مباني الأمم المتحدة. وندعو المجتمع الدولي لتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته الحرة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وباسمي وباسم حكومة السودان وشعبه، أنقل لكم تحيات صاحب الفخامة، السيد رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير، كما أجدد عزمنا وتصميمنا على إنجاح مداولات هذه الدورة الهامة من دورات الجمعية العامة، والتي تأتي تحت شعار ”الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان“. ولا شك أن جدول أعمال مداولاتنا لهذا العام يحمل هموم وتطلعات الملايين من شعوب العالم لغد أفضل ومستقبل زاهر، بدءا من تجاوز أزمات النزاع والاحتراب في العديد من المناطق الملتهبة من العالم، وانتهاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولكل ذلك، فإن الإنسانية جمعاء تعوِّل الآن كثيرا على ما نحن بصدده من مداولات تنطلق على أساس متين هو خطة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) التي اعتمدناها الأسبوع الماضي.

لقد أولت حكومة السودان اهتماما خاصا بالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وصولا إلى الوثيقة التي تم اعتمادها بعد مفاوضات مطولة. ولذلك، فإننا نجدد ترحيبنا باعتماد تلك الوثيقة التي كنا شريكا أصيلا في المفاوضات بشأنها. وفي ذات الوقت نؤكد أن السودان قد شرع بالفعل في الخطوات التطبيقية لتنفيذ خطته الوطنية للتنمية المستدامة، واعتماد السياسات والأطر الهيكلية اللازمة لذلك، وتضمينها في البرامج الوطنية على المستويين الاتحادي وفي الولايات. ولذلك، فإننا نتطلع إلى الدور المكمّل من جانب الأمم المتحدة عبر فريقها القطري في السودان وصناديقها ووكالاتها ذات الصلة في دعم جهودنا الرامية لتنفيذ تلك الخطط، غير أننا إذ نؤكد عزمنا على تحقيق تلك الأهداف استكمالا لعلمية السلام والاستقرار والنمو في بلادنا، فإننا ما زلنا نواجه الجزاءات الاقتصادية القسرية الأحادية التي تقف عائقا أمام تنفيذ كل خططنا الرامية لتحقيق تلك الأهداف السامية. وإننا من هذا المقام، نثمِّن بشدة ما جاء في الوثيقة من تأكيد واضح وصريح على رفض الجزاءات القسرية والأحادية على الدول.

لقد كان أمل بلادي كبيرا، عقب توقيع وإنفاذ اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، وتوقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في عام ٢٠١١، في أن يولي المجتمع الدولي عناية خاصة لقضايا بلادي ومشاكلها الاقتصادية، خاصة مشكلة إعفاء الديون التي تثقل كاهل اقتصادنا. كما كنا نتطلع أيضا لاستئناف المعونة الإنمائية كبقية الدول الخارجة من النزاعات، فضلا عن وضعها كدولة أقل نموا، إلا أن غاية ما يؤسف له أن بلادي قد كوفئت على ما بذلته نحو تحقيق السلام والاستقرار والتضحيات التي بذلتها، كوفئت بسيل من الضغوط والجزاءات والمقاطعة والإجراءات الأحادية القسرية التي لا تستند لأي مسوغ قانوني سوى أنها استهداف سياسي، ليس ذلك فحسب، بل تم وضع العديد من العراقيل أمام استفادتها من بعض المبادرات البناءة مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لدوافع سياسية بحتة لا صلة لها بالواقع.

وعلى الرغم من الظروف غير المواتية التي خلقتها سياسات الحصار والمقاطعة الجائرة ضد شعبنا، فقد بذلنا جهدا كبيرا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، إذ وضعت بلادي التخفيف من آثار الفقر وإزالة مظاهره بأبعاده المختلفة في صدارة اهتمامها، إلا أن نجاحاتها التي تحققت في زيادة دخل الفرد قد ووجهت بآثار انفصال جنوب السودان وذهاب نسبة مقدرة من عائدات النفط للدولة الوليدة، هذا بجانب انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية وتبعات الحصار الاقتصادي غير العادل.

وعلى الرغم من تلك الصعوبات، فقد حققنا نجاحات معقولة في مجال الخدمات التعليمية، حيث ازدادت نسبة الاستيعاب في مرحلة تعليم الأساس والتعليم الثانوي، كما حققت نسبة تعليم المرأة ارتفاعا كبيرا يعكس الاهتمام المتزايد بتعليم المرأة كنتاج للسياسات التشجيعية وبرامج التوعية التي تتبناها الدولة. وبفضل ارتفاع نسبة تعليم المرأة والسياسات المعمول بها، ارتفع حظها في التوظيف بدرجة تجاوزت الرجل في بعض القطاعات، خاصة في قطاعي التعليم والصحة.

وفيما يتعلق بإحلال السلام وتحقيق الأمن، فإن حكومة بلادي ماضية في مسارها صوب ترسيخ قيم الديمقراطية والحكم الرشيد. وقد تابعتم جميعا إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في السودان في نيسان/أبريل الماضي، وكيف تمت تلك الانتخابات بصورة آمنة وحرة ونزيهة وشفافة وتحت مراقبة وإشراف العديد من المراكز الإقليمية والدولية، حيث تم في وقت واحد انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان بجانب أعضاء المجالس التشريعية في سائر ولايات السودان، وذلك للمرة الأولى منذ أول انتخابات أجريت في السودان في العام ١٩٥٣. كذلك نذكّر في هذا السياق، بمبادرة الحوار الوطني الشامل التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ والتي استجاب لها قطاع كبير من الأحزاب السياسية (أكثر من ٨٧ حزبا سياسيا) للجلوس والتفاكر حول قضايا السلام والاقتصاد ومكافحة الفقر والوحدة والهوية والعلاقات الخارجية والحقوق والواجبات والحريات والممارسة السياسية. وقد تابعتم جميعا الضمانات الكافية والمقنعة التي كفلتها حكومة السودان لمن تبقى من حاملي السلاح من بقايا المجموعات المتمردة بما يؤمّن مشاركتهم في الحوار على نحو آمن ودون أي قيد أو شرط. وفي هذا السياق، فقد أصدر رئيس الجمهورية في ٢١ أيلول/سبتمبر مرسومين رئاسيين بشأن تجديد العفو عن حاملي السلاح، وتمديد وقف إطلاق النار من طرف واحد ولمدة شهرين، من أجل تحفيز بقايا المجموعات التي تحمل السلاح للانخراط في عملية الحوار الوطني الشامل التي لم تستثن أحدا.

وفي ما يتعلق بكفالة حقوق الإنسان، فإن حكومة بلدي قد حققت خلال الفترة الماضية إنجازات مقدّرة، وخطت خطوات متقدمة في كفالة تلك الحقوق، حيث أجازت الحكومة الخطة العشرية الشاملة للارتقاء بحقوق الإنسان منذ أكثر من عام. وهذه الخطة تمثّل الآن استراتيجية شاملة ومنهاج عمل لجميع وزارات ومؤسسات الدولة ذات الصلة.

أمّا بخصوص كفالة حق المرأة في المشاركة السياسية، فقد كانت المرأة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أشرنا إليها آنفا شريكا أساسيا فيها بدءا من عملياتها التحضيرية وانتهاء بالمشاركة تصويتا وانتخابا. وقد حظيت المرأة السودانية بنسبة ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمان الذي تم انتخابه.

وبالنسبة إلى آليات الأمم المتحدة ومبعوثيها ذوي الصلة، فإن حكومة السودان على تعاون وتنسيق مستمر مع الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان. يضاف إلى ذلك مشاركة الحكومة بصورة فاعلة في آلية الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان في جنيف.

وفي مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود، وقّعت حكومة السودان عدة اتفاقات ثنائية مع بعض دول الجوار، ليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وإثيوبيا، بغية إحكام السيطرة، ومنع تهريب السلاح ودخول المجموعات الناشطة في الجريمة المنظمة، بما في ذلك مكافحة تهريب البشر. وفي هذا المحور، نذكّر بأن حكومة السودان قد شاركت في استضافة وتنظيم المؤتمر الدولي لمنع الاتجار بالبشر، الذي دخل حيز النفاذ منذ العام الماضي بما يُعرف بوثيقة الخرطوم.

وبالطبع، فإن الحديث عن حقوق الإنسان يقودنا مرة أخرى إلى موضوع العقوبات الاحادية لنذكّر بتلك الدراسة التي أجراها مجلس حقوق الإنسان قبل عامين حول الآثار المترتبة على تلك الشعوب التي ترضخ تحت نير هذه العقوبات وتأثيرها على حقوق الانسان، بما يؤكد أن المتضرر الأول من مثل تلك العقوبات هي الشعوب وليست الحكومات.

وظل السودان شريكا فاعلا في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. أمّا على الصعيد الوطني، فقد قطعنا شوطا بعيدا في مواءمة القوانين والتشريعات الوطنية لكي تتوافق مع القانون الدولي والصكوك ذات الصلة بمكافحة الارهاب، التي أصبح السودان منذ أكثر من عقد من الزمن طرفا فيها جميعا، وهي القوانين التي نلتزم بها ونصونها.

ومن هذا المنبر، نجدد رفضنا الكامل لمحاولات التسييس وتخطي نصوص القانون الدولي على النحو الذي يكتنف العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، التي أثبتت التجارب أن آفة التسييس وازدواجية المعايير قد حوّلتها إلى آلية لاستهداف القادة الأفارقة دون غيرهم. وقد تابعتم القرارات الصادرة عن الاتحاد الأفريقي على مستوى القمة في سرت بليبيا وفي أديس أبابا بإثيوبيا، التي تعززت في قمة الاتحاد الأفريقي الأخيرة في جوهانسبرغ برفض ازدواجية المعايير واستهداف القادة الأفارقة.

ولن ينصلح حال عالمنا دون وجود نظام دولي عادل ومنصف ومقبول لدى كل البلدان. ولكن النظام الدولي الذي يحكم عالمنا اليوم والذي كنا قد توافقنا عليه وارتضيناه قبل عدة عقود لم يعد اليوم مواكبا للتطورات والتحولات الكبرى في العالم، مما يستوجب بالضرورة إجراء إصلاح واسع وعميق، وإعادة النظر بما يتناسب مع الظروف المحيطة بنا اليوم. وعليه، يطالب بلدي بشدة بضرورة النظر بأعجل ما يمكن في إجراء عملية إصلاح هيكلي في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، إصلاح يراعي التمثيل العادل والمنصف للبلدان.

إن التحديات الكبرى التي يواجهها عالمنا اليوم تستوجب إرادة دولية جامعة غلاّبة بغية التصدي لها. وتصبح الحاجة ملحّة مع الذكرى السنوية السبعين لاعتماد ميثاق الأمم المتحدة، التي تدفع بجهود إصلاح المنظمة الدولية إلى الأمام بهدف تحقيق أكبر قدر من التمثيل والديمقراطية والشفافية في أجهزة لأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن الذي يحتاج إلى عملية إصلاح شاملة تضمن التمثيل الواسع ولا سيما تمثيل القارة الأفريقية في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، بجانب إصلاح مناهج وطرائق عمله ولوائحه على نحو يبتعد عن التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير.

ويصبح من المهم في هذا الاطار التنبيه إلى أن مكافحة الإفلات من العقاب هدف نبيل تلتقي حوله الارادة الدولية. غير أن خلط العدالة بالتسييس يعتبر أمرا لا يتسق مع مبادئ الميثاق والقانون الدولي، ويجعل من موضوع العدالة الدولية منصة لتحقيق أهداف سياسية ضيقة لا تمت للأهداف النبيلة التي تتعلق بالعدالة بصلة. ويدعو وفد بلدي في هذا الاطار إلى تقوية الآليات الإقليمية ودعمها، وتعزيز الدبلوماسية الوقائية في مواجهة النزاعات، والتصدي لجذورها المتمثلة في مكافحة الفقر وتحقيق التوازن العادل في النظام الدولي والسياسي والاقتصادي.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٠.